بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

منذ ما يقرب من عام، جرت وقائع هذه المناظرة –بل المواجهة– في معرض القاهرة الدولي للكتاب –٣من رجب عام ١٤١٢هـ، ٨ من يناير عام ١٩٩٢م.

ولقد شاء الله أن يكون يومها يوما مشهودا... فأمام نحو من ثلاثين ألفا من الحضور، دار سجال بين دعاة المرجعية الإسلامية للدولة، وبين العالمانيين الذين يريدون عزل الإسلام عن أن يكون صبغة الحضارة ومرجعية الدولة وشريعة المجتمع في عالم الإسلام.

واليوم... وأنا أكتب هذا التقديم لهذه الطبعة الجديدة من هذه المناظرة... أتذكر وقائعها الحية التي مثلت «**ملحمة فكرية**» بين دعاة إسلامية الدولة وبين العالمانيين وأتذكر على وجه الخصوص هتاف الجماهير الإسلامية المعترضة على «**الزيف**» العالماني عندما تعالى بقولها لرموز العالمانية: «**شاهت الوجوه**»؟!

نعم! شاهت الوجوه؟!... بل لقد كانت ألسنة الخلق هي أقلام الحق التي نطقت بهذا الشعار!

فبعد هذه المناظرة –في القاهرة– تمت مناظرة ثانية حول نفس الموضوع– دولة إسلامية أم عالمانية؟؟– في الإسكندرية ٢٢ من رجب عام ١٤١٢هـ – ٢٧ من يناير عام ١٩٩٢م– فكانت هي الأخرى إعلاء لكلمة الله وكسرا لشوكة الفكر العالماني، وهزيمة لرموزه الطاعنة في شريعة الإسلام!

ومنذ ذلك التاريخ وعلى امتداد شهور هذا العام أطبق صمت العالمانيين على تسجيلات هاتين المناظرتين، مداراة لإذاعة الخزي الذي حل بهم عند لقاء الإسلاميين... على حين ذاعت وانتشرت في صفوف الأمة، على امتداد أقطارها، وقائع المناظرتين، بواسطة الإسلاميين!.

ففي حدود علمي -وهو قليل- هناك أكثر من أربع طبعات صدرت لهذه المناظرة... وذلك غير هذه الطبعة المتميزة التي قام بإعدادها. د/ صلاح الصاوي والتي ضمت توثيقا وتعليقات وإضافات أغنت الموضوع غنى كبيرا.

وهناك شرائط «**الكاسيت والفيديو**» التي انتشرت في الأقطار والمدن والقرى... لتعرض ويتحلق الشباب لسماعها ومشاهدتها في المساجد والمنازل والنوادي بل وفي كثير من الجامعات.

لقد من الله علي بأداء فريضة الحج إلى بيته الحرام وزيارة قبر رسوله ﷺ في الموسم الماضي... ولمست الأثر الإيجابي والنشوة الفكرية لدى الذين شاهدوا وسمعوا وقرءوا وقائع هذه المناظرة في أغلب بلاد الإسلام وبمهاجر المسلمين خارج عالم الإسلام وفي أحيان كثيرة كانت عيناي تغرورقان بالدموع وأنا أحمد الله على أن وفقنا لنصرة دينه وكسر شوكة الاستعلاء العالماني المتحصن بمؤسسات وحراب أعداء الإسلام.

على أن هناك قضية ربما كان مناسبا أن أشير إليها في هذا التقديم... ذلك أن بعضا من الإسلاميين قد عبر عن تحفظاته على هذه الحوارات مع العالمانيين بدعوى أنهم مفلسون، ورموزهم متهافتة ومهزومة... وهناك احتمال أن تؤدي هذه المناظرات إلى بعث الروح فيهم، وإعطائهم قيمة لا يستحقونها بإجلاسهم إلى جوار علماء الإسلام ومفكريه وأنا أعترف بوجاهة ظاهر هذا الاعتراض.

بل وأقول: إن فرج فودة، قد ظل يسعى – بل ويحلم – قبل هذه المناظرة للجلوس معنا على منصة واحدة وذلك ليرتفع مقامه بين الجمهور عندما يجالس ويحاور علماء الإسلام! ولقد كنت واحدا من الرافضين إنالته هذا الشرف لعدة سنوات!.

لكنه كان يذهب إلى منتديات وجامعات ويحاور شبابا، إن امتلك وعيا بتراث الإسلام فهو لا يمتلك الوعي بالمفاتيح التي تعري العالمانية وتكشف تهافتها وتكسر شوكة العالمانيين. ولقد لمست قلق شباب إسلامي، رافض للعالمانية،

لكنه يفتقر إلى الوعي بمفاتيح فضحها وكشف عوراتها فراودتني أفكار العدول عن رفض المواجهة مع رموز العالمانيين... فنحن أحوج إلى تحقيق مكاسب للفكر الإسلامي وللشباب الإسلامي، تفوق ما سيتحقق من مكاسب لأشخاص رموز العالمانيين.

ثم إن التطورات السياسية والفكرية قد جعلت بعض النظم في بعض البلاد الإسلامية تفسح الميادين الفكرية والمنابر الإعلامية لهذه الرموز العالمانية، على نحو غير مسبوق... الأمر الذي أكسب هذه الرموز جماهيرية تفوق كثيرا قيمتها الفكرية... وهنا أصبح ويصبح كسر شوكة العالمانية – بصرف النظر عن قيمة رموزها وألسنتها- أمرا يتعلق بتحصين «الجماهير - المحايدة» التي لم تلتزم بعد بالخيار الإسلامي للنهضة المنشودة... تحصينها من هذا الخطر العالماني الذي أعطاه الإعلام ويعطيه وزنا مبالغا فيه!.

وهنا، أيضا تمثل المواجهة مكاسب إسلامية، تفوق ما سيتحقق للعالمانيين من قيمة عندما يجلسون إلى جوار علماء الإسلام ومفكريه!.

فتحصينا للجماهير، التي لم تلتزم بعد التزاما واعيا بالخيار الإسلامي... وحتى يمتلك الشباب الإسلامي مفاتيح الكشف عن زيف العالمانية... كان رجحان الكفة لقبول الحوار بيننا وبين هذه الرموز العالمانية!.

ثم -وهذا هو الذي شاءه الله... وأكدته وقائع ونتائج هذه المناظرات- لقد انكسرت شوكة الفكر العالماني، وبدا إفلاس رموزه، وتأكد تهافتهم، حتى في نظر أنصارهم والذين يحركونهم من وراء ستار! وشهد على ذلك «**التعتيم**» الذي أحاطوا به وقائع هذه المناظرات!... لقد كشفت عن عورات فكرهم، وإفلاس رموزهم... فحرموا من الحسنيين معا وباءوا بخزي من الله وخزي من الناس والحمد لله!.

لقد أكدت ثمرات هذه المناظرات... وحفاوة الإسلاميين بتسجيلاتها وطبعاتها على امتداد هذا العام الذي مر على وقائعها -أكدت هذه المعاني وتؤكد عليه أيضا هذه الطبعة الجديدة التي نقدم بين يديها!.

بل ولقد لمست هذه الثمرات أيضا، عندما ذهبت قبل شهر - ٢٢من ربيع الآخر عام ١٤١٣هـ- ١٩ من أكتوبر عام ١٩٩٢م- إلى «**الدوحة**» في قطر لمناظرة الدكتور: فؤاد زكريا، حول «**أزمة العقل العربي**»... فكان والحمد لله يوما مشهودا على درب تعقب الإسلام وفكره لفلول العالمانية والعالمانيين!.

بل وأكثر من ذلك أقول لإخواننا الذين يشفقون من محاورتنا لرموز العالمانيين ولم لا نأمل حتى في هداية هذه الرموز؟!... إنها عقول قد ضربت في مصانع الغرب الفكرية... فأصبحت تنظر إلى إسلامنا نظرة الغرب إلى نصرانيته... وإلى خلافتنا الإسلامية نظرة الغرب إلى الباباوية وإلى تاريخنا الإسلامي نظرة الغرب إلى عصوره المظلمة وإلى شريعتنا نظرة الغرب إلى اللاهوت الكنسي! فلم لا نلح على عقولهم لننقذهم من هذا الضلال الفكري الذي أدخلوا فيه؟!

صحيح أن منهم قلة تقف الآن -بوعي وسوء قصد- في خنادق الأعداء، ضد اليقظة الإسلامية... لكن السعي إلى إنقاذ الضالين من ضلالهم فريضة إسلامية.

ونعوذ بالله أن نيأس من تحقيق الآمال على هذه الطريق!.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمده على نعمة الإسلام ونسأله أن يؤيدنا بالحق وأن يؤيد الحق بنا إنه سبحانه سميع قريب مجيب الدعاء.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

القاهرة: ٤ من جمادى الآخرة عام ١٤١٣ هجرية

٢٩ من نوفمبر عام ١٩٩٢ ميلادية

دكتور/ **محمد عمارة**

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد:

فقد شهدت الساحة المصرية مؤخرا مواجهة مثيرة بين العالمانيين والإسلاميين احتشد بها حسب التقديرات الرسمية زهاء خمسة وعشرين ألف مستمع، ملأوا قاعة المناظرة وكافة الساحات المحيطة بها في تجمع غير مسبوق في تاريخ معرض الكتاب منذ تأسيسه إلى الآن، فقد جرت وقائع هذه المناظرة في معرض الكتاب الدولي بأرض المعارض بمدينة نصر يوم الأربعاء ٨/ ١/ ١٩٩٢م الموافق ٤ رجب ١٤١٢هـ.

وقد مثل الجانب الإسلامي في هذه المواجهة كل من: فضيلة الشيخ: محمد الغزالي، والمستشار: محمد المأمون الهضيبي، والدكتور: محمد عمارة.

كما مثل الجانب العالماني الدكتور: فرج فودة، والدكتور: محمد خلف الله، وكان من المفروض أن يشترك معهم في هذا اللقاء الدكتور/ حسين أحمد أمين ولكنه اعتذر في ليلة المناظرة لأسباب صحية حسب ما نشرته مجلة أكتوبر: في عددها رقم ٧٩٥ الصادر في ١٤ من رجب ١٤١٢هـ الموافق ١٩ من يناير عام ١٩٩٢م.

وقد سبق هذه المناظرة مناظرة أخرى دعت إليها نقابة الأطباء في دار الحكمة بالقاهرة[١]، ومثل الجانب الإسلامي فيها فضيلة الشيخ: محمد الغزالي، وفضيلة الدكتور: يوسف القرضاوي، ومثل الجانب العالماني الأستاذ الدكتور: فؤاد زكريا.

ولكن هذه المناظرة الأخيرة تمتاز بأنها جرت في أجواء مفتوحة نسبيا، وقد حرصت كثير من الصحف والمجلات على تغطية أخبار هذه المناظرة، ونشر ملخص لأهم ما دار فيها من مساجلات وتعقيبات.

هذا وقد تفاوتت آراء المراقبين والمحللين حول مدى جدوى مثل هذه المساجلات ما بين مؤيد ومتحفظ:

• فمنهم من يرى أن هذه المناظرات لا جدوى لها ولا طائل من ورائها لأسباب عديدة، يذكر منها:

إن كلا من الجانبين قد حدد مواقفه سلفا بصورة نهائية، فلا الذين آمنوا بالإسلام عقيدة وشريعة بالمرتدين على أعقابهم أو الناكصين عن إسلامهم وقد هدوا إلى هذا الطريق، ولا الذين آمنوا بالعالمانية براجعين عما اختاروه لأنفسهم من الفصل بين الدين والدولة والرفض المطلق لمبدأ تحكيم الشريعة.

إنها قد تحدث من التشويش ما لا يرتضيه كل من الفريقين: فمن جانب دعاة العالمانية يتوجسون من أن ينحاز جمهور الحضور إلى عواطفه الإسلامية ويخشون أن ينفذ إليه الخطاب الديني الذي يحرك بطبيعته الوجدان ويهز المشاعر، ومن جانب دعاة الإسلام قد يحذرون أن يحدث الخطاب العالماني بما يحمله من تتبع المتشابهات والتقليب في النفايات قدرا من التلبيس لصالح خصوم الإسلام، بالإضافة إلى ما أثر عن السلف من عدم مجالسة أهل البدع وأصحاب الأهواء.

---

(١) عقدت هذه المناظرة في صيف ١٩٨٦م.

وقد يترتب عليها من تعبئة المشاعر وتصعيد المواقف بين الفريقين تصعيدا يصل إلى درجة التصادم، وقد يندس المغرضون ودعاة الفتنة لإحداث مزيد قدر من التصعيد والتوتر الأمر الذي تخشاه السلطات الرسمية وتعد له عدته، فقد حشدت في هذا اليوم من قوات الأمن والقوات الخاصة ما يكفي لتحرير مدينة محاصرة!

إنها قد تدفع بفريق من الناس إلى دائرة الضوء وتتيح له قدرًا من الدعاية لبرامجه من خلال الحشود الإعلامية المتوقعة في مثل هذه اللقاءات ذات الحساسية الخاصة الأمر الذي ينفسه كل فريق على الآخر، فلا دعاة الإسلام يحبون أن ترتفع أسهم دعاة العالمانية بمجالستهم لرموز الدعوة الإسلامية وتسويتهم بهم في مثل هذه المحافل العامة وهم الخوارج علي دين الأمة وتاريخها وتراثها كله!! ولا دعاة العالمانية يحبون أن تتاح لدعاة الإسلام فرصة مخاطبة هذه الجموع الحاشدة في مثل هذه المنابر العامة فتتكشف سوءات العالمانية ويفتضح زيفها على الملأ.

إن الإقرار بمبدأ الحوار في مثل هذه القضايا المصيرية قد يفتح الباب بها والمساومة عليها وكسر حاجز الولاء والبراء بين الفريقين، وقد التلاعب ينتهي بأطرافه إلى القبول بأنصاف الحلول، واللقاء مع الآخرين في منتصف الطريق، وهو إن قبل جدلا من الجانب العالماني فلا يتصور قبوله على الصعيد الإسلامي وقد قال تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [ن: ٩] وقال تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤- ٧٥].

• ومن ناحية أخرى فإن للمؤيدين لهذه المساجلات حججهم التي لا تقل في وجاهتها عن حجج المعارضين... يذكرون منها:

أنها تمثل نوعا من استفاضة البلاغ وإقامة الحجة على الكافة ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة.

إنها تمثل نوعا من الإحياء الفكري في الساحة السياسية وتحقق مزيدا من التفاعل الثقافي والحضاري بين مختلف الفعاليات السياسية والإدارية.

إنها تمثل نوعا من المراجعة البناءة لمختلف المواقف السياسية وتفضي إلى مزيد من التنقيح والوسطية والاعتدال.

إنها تحدد مواقف كل طرف وتجلي أطروحاته على الملأ، الأمر الذي يفضي إلى إنتفاء اللبس والغبش ويعجل بتمايز الصفوف.

إنها بما تتيحه من التعرف الدقيق على ما لدى الآخرين تمهد السبيل لحسن التعامل معهم سلبًا أو إيجابًا.

• ويضيف أنصار هذا الاتجاه بأن كل ما أدلى به الفريق الأول من الاعتبارات لا يخلو من مقال:

فكون كل فريق قد حدد مواقفه سلفا لا يمنع من المحاورة والمجادلة بالتي هي أحسن، ولو صحت هذه الحجة لما صح توجيه الخطاب الديني ابتداء إلى حملة العقائد الأخرى إذ الأصل في حملة العقائد أنهم مؤمنون بها، ولا يبلغ هؤلاء العالمانيون في تمسكهم بعالمانيتهم مبلغ اليهود والنصارى في تمسكهم بعقائدهم، ومع هذا فقد توجه الإسلام بخطابه إلى كل هؤلاء، وقد قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾ [الأعراف: ١٦٤].

ومن ناحية أخرى فإن المخاطبين حقا بمثل هذه المناظرة هم جمهور الحضور أو من يعبر عنهم بالأغلبية الصامتة التي تملك رصيدا من التدين الفطري من ناحية ولديها القابلية للتأثر والتشويش من ناحية أخرى، وهؤلاء هم الذين تراهن عليهم مختلف القوى السياسية، ويتفق الكافة علي أهمية دورهم في تقرير مستقبل هذه التفاعلات السياسية.

وأما التشويش المتوقع فإنه يعتمد على مدى ما يحمله المنهج الذي يتبناه كل طرف من علمية وموضوعية وتناغم مع مقررات العقل ومسلمات الفطرة من ناحية كما يعتمد على مدى حسن عرضه ومنهجية الدفاع عنه من ناحية أخرى، وقد عرض القرآن الكريم عقائد الأمم الأخرى وناقشها وكر عليها بالحجة، وناظر النبي ﷺ نصارى نجران وأبطل حججهم وناقش ابن عباس الخوارج وفند شبههم، ولم يزل علماء الإسلام يناظرون أهل الباطل ويبطلون حججهم على مدار التاريخ.

فضلا عن أن هذا التشويش المحذور لا سبيل إلى تفاديه في واقعنا المعاصر فهو يمارس بصورة مضطردة سواء عقدت هذه المساجلات أم لم تعقد، ولدعاة العالمانية فيه اليد الطولى فهم الذين يسيطرون على الإعلام في واقعنا المعاصر، وما يشغبون به في مثل هذه المساجلات تبثه أجهزة الإعلام ليلا ونهارا، ولعل الجديد الذي يمكن أن تضيفه هذه المساجلات أن يعاد عرض هذا الشغب في حضور فريق من دعاة الإسلام فينقضونه ويفضحون زيفه على الملأ.

أما خشية التصعيد والمواجهة فلا محل له إلا إذا كان مفتعلا من قبل جهات مغرضة، فقد علم الإسلاميون أن المواجهة في مثل هذه المواقف لا يلجأ إليها إلا الضعفاء والمهزومون وهم بإسلامهم أقوى ناصرا وأكثر عددا، هذا فضلا عما تتخذه السلطات في مثل هذه الأجواء من ترتيبات أمنية بالغة في التعقيد تجعل احتمال المواجهة العامة معها أمرا في غاية البعد، أما ما يمكن أن يقع من

استفزازات فردية فهذا يمكن السيطرة عليه فور وقوعه، ولا شك أن مفسدته دون المصلحة المرجوة في مثل هذه المساجلات.

أما أنها تدفع بفريق من الطرف الآخر إلى دائرة الأضواء وبؤرة الاهتمامات فإن الأضواء لم تزل مسلطة على الفكر العالماني منذ انحياز المؤسسات الحاكمة في بلادنا إلى معسكر العالمانية، ولعل في إلقاء شيء من هذه الأضواء على بعض حملة الشريعة في مثل هذه المساجلات وتطيير حججهم إلى الآخرين ما يحقق شيئا من التوازن النسبي في هذا المقام.

أما ما يذكر من كسر حاجز الولاء والبراء والقبول بأنصاف الحلول ونحوه فليس مرده في الغالب إلى مثل هذه المحاورات، وإنما يرجع في الجملة إلى مدى وضوح المفاهيم التي يحملها كل فريق ومدى تمايزها في ذهنه عما يمكن أن يختلط بها من الأيدولوجيات والمذاهب الأخرى، لقد جادل الإسلام اليهود والنصارى والوثنيين وسائر الملل والنحل ولم يفقد تميزه، ولم يساوم على عقيدته، ولم يلتق مع مخالفيها على أنصاف حلول ولا في منتصف طريق.

وأيا كانت نتيجة الجدل الدائر حول جدوى هذه المساجلات فقد عقدت هذه المناظرة بالفعل، وكانت لها أصداؤها الواسعة وها هي اليوم بين يديك عزيزي القارئ بنصها كما التقطتها أجهزة التسجيل بلا تدخل ولا تحريف، اللهم إلا ما نثبته على هوامشها من تعقيبات واستدراكات، أو ما نقدم لها به من تعريفات وتأملات، وما وضعناه في ثناياها من بعض العناوين الجانبية التي تبرز الأفكار الأساسية في أطروحات المناظرين، آملين أن نسهم بذلك في تنمية الوعي الإسلامي في واقعنا المعاصر وأن ندلي بدلونا في إزالة الغبش والتلبيسات التي تراكمت حول أخطر قضية تتسعر حولها الخصومات في الساحة السياسية... ألا وهي قضية تحكيم الشريعة الإسلامية!

ويقيننا الذي لا يتزلزل أن الإسلام عقيدة وشريعة، وأن تحكيم الشريعة هو المقتضى الأول للإقرار لله ﷻ بالوحدانية، ولمحمد ﷺ بالرسالة، وأن عقد الإسلام لا يثبت لأحد من الناس إلا بقبول التكليف من الله ﷻ، والتزام الطاعة لشريعته جملة وعلى الغيب.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

***

وهكذا تنقض عرى الإسلام!!

ما هذه الضجة المفتعلة؟ ولماذا كل هذا التحفز والاستنفار؟ أليس القوم يشهدون لله بالوحدانية ولمحمد ﷺ بالرسالة؟ وكل ما في الأمر أن رأيا قد بدا لهم في طبيعة الدولة التي يريدون والقانون الذي يطبقون، لماذا نشكك في إسلامهم وقد قرر السادة العلماء أنه لا سبيل إلى تكفير أحد ممن ينتسب إلى الإسلام إلا إذا شهد على نفسه بالكفر، أذكر منهم من المعاصرين فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، وفضيلة الشيخ محمد الغزالي على سبيل المثال؟ لماذا لا ننظر إلى هذا الخلاف على أنه من جنس الاختلاف السياسي أو الفروعي داخل الإطار الإسلامي العام الذي وسع بسماحته حتى أهل الكتاب من غير المسلمين؟

وإذا كنا نقبل بتشدد بعض دعاة الحركات الإسلامية فلماذا لا نقبل بالمقابل ببعض تجاوزات الاتجاهات العالمانية، ثم نحاول نحن من جانبنا أن نقدم النموذج المنشود للاعتدال والوسطية، على أن ننظر إلى الجميع على أنهم اتجاهات فكرية داخل الإطار الإسلامي العام؟ ثم ما هذا التحسس المبالغ فيه من مصطلح العالمانية؟ أليست من النسبة إلى العلم والتقدم؟ ألم يعل الإسلام من شأن العلم ويرفع أهله إلى مستوى وراثة النبوة؟ أم أن العلم لا يكون علما إلا إذا كان في الدراسات الشرعية من الفقه والأصول والتفسير والحديث...؟!

بهذه الأسئلة المتلاحقة، وفي نبرة غاضبة وحدة غير معهودة أراد محدثي وهو صديق قديم أن ينحو بالحديث عن العالمانية والعالمانيين منحى آخر وقد رأى إجماع الحضور في هذا اللقاء الذي ضم نخبة من المثقفين في أعقاب هذه المناظرة على إدانة هذه النحلة الخبيثة التي ألقت بدعاتها خارج الحس الإسلامي والقومي والوطني، وجعلتهم حربا على الشريعة ومن دعا إليها، بل لم يقف الإسلام في خندق إلا وقفوا هم في الخندق المقابل!!

وهنا بادرته قائلا: على رسلك! فقد أثرت في حديثك جملة أمور يجب الفصل بينها ليتسنى لنا مناقشة كل منها على حدة، وبكل ما تقتضيه الموضوعية والدقة العلمية من نزاهة وحيدة.

لو يعطى الناس بدعواهم!!

ذكرت أن القوم ينتسبون إلى الإسلام وهذا واقع لا سبيل إلى مجاحدته، بل إن كثيرا منهم حريص على إعلان هذه النسبة في المحافل العامة ليتترس وراءها من الاتهام بالردة، وليشوش بها على البسطاء من العامة وأشباه العامة!!

أما تلفظ أحدهم بشهادة التوحيد فإنها كلمة هو قائلها بلسانه ثم هو يدوسها بقدمه بعد ذلك في كل كلمة يحرض بها على الكفر بالشريعة ويدعو فيها إلى فصل الدولة عن الدين!

ألم تر إلى الشهادة لله بالوحدانية؟ إنها تعني فيما تعني تفرد الله جل وعلا بصفتي الخلق والأمر كما قال تعالى: ﴿**أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾ [الأعراف: ٥٤] ولكن القوم بكفرهم بالشريعة، وبمجاهرتهم بالدعوة إلى فصلها عن الدولة، بل وعن الحياة قاطبة يكفرون بالله آمرا وهاديا وإن آمنوا به مبدعا وخالقا... وهذا هدم للتوحيد ونقض له في جانب من أخص خصائص الرب جل وعلا وأجمع صفاته.

إن تفرد الله جل وعلا بالحق في الهداية والتشريع المطلق بحيث يكون لا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه من أبجديات وأوليات العقيدة في دين المسلمين، فإذا جاء من يعلن الرفض المطلق لمبدأ سيادة الشريعة وحاكمية القرآن والسنة في المجالات العامة، ويرد الأمر في ذلك ابتداء إلى شريعة غير الإسلام، وإلى متبوع غير محمد ﷺ فهل ينفعه بعد ذلك تلفظه بالتوحيد وادعاؤه الانتساب إلى الإسلام؟!

ألم تر إلى الشهادة لمحمد ﷺ بالرسالة؟ إنها تعني أول ما تعني تصديقه فيما أخبر به عن الله، واتباعه في كل ما جاء به من عند الله، فمن رد على رسول الله ﷺ أمره ونهيه، وكفر بما جاء به من البينات والهدى في باب المعاملات والشئون العامة، وأهدر حجية كل ما صح عنه في ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة، وجعل من ذلك دعوة يدعو بها، ورسالة يهب عمره لها، ويوالي ويعادي على أساسها، فهل يصح له بعد ذلك إيمان بالرسالة؟! أو يبقى له بعد ذلك انتساب إلى الإسلام؟!! أجيبوا يا أولي الألباب!!

إننا بطبيعة الحال لسنا بصدد الحكم على معين من هؤلاء بردة أو بإسلام، وإنما أردنا فقط أننا نصحح المنهج الذي يجب أن يتعامل به في مثل هذه القضية حتى تعود الأمور إلى نصابها ولا تختلط الأوراق.

أما قولك إنه لا سبيل إلى تكفير أحد ممن ينتسب إلى الإسلام إلا إذا أقر على نفسه بالكفر ونسبة هذه المقولة إلى علماء الإسلام فذلك لعمر الحق أعجب من العجب وأغرب من الخيال! لأن هذه المقولة لا أعلم أحدا ممن انتسب إلى العلم سبق إلى القول بها أو أنها سطرت في كتاب من كتب الإسلام!!

إن القاديانية في باكستان مرتدون عن الإسلام بإجماع علماء المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها لكفرهم بعقيدة ختم النبوة وإيمانهم بنبوة مرزا غلام أحمد، ومع هذا فهم لا يقرون على أنفسهم بالكفر، بل يشنون الغارة على كل من يتهمهم بذلك من المسلمين، وقد أصروا مؤخرا في جنوب إفريقيا على ادعاء تمثيل الإسلام الصحيح، ونازعهم في ذلك بقية المسلمين حتى وصل الأمر إلى القضاء، وقد أرسلت باكستان وفدا رسميا من علمائها للمرافعة في هذه القضية، وإثبات أن هؤلاء مرتدون عن الإسلام حتى لا يخدع بدعوتهم من أراد الدخول في الإسلام هناك من غير المسلمين!

إن أدعياء النبوة على مدار التاريخ بدءا من مسيلمة الكذاب وانتهاء برشاد خليفة في أمريكا الذي هلك مؤخرا على يد أحد الغيورين لم يقروا على أنفسهم بالكفر، فكيف يجعل من الإقرار بالكفر شرطا في إجراء الحكم بالردة على أحد ممن يدعون الانتساب إلى الإسلام؟! ونفس هذه المقولة تنطبق على سائر الفرق المرتدة كالدروز وغلاة الباطنية وغيرهم من النحل المارقة، بل وتنطبق على كل من أنكر معلوما بالضرورة من الدين!!

لقد درسنا أبواب الردة في كتب الفقه بالأزهر وليس فيها أنه لا يكفر إلا من أقر على نفسه بالكفر، فقد أجمعت الأمة كلها سلفا وخلفا على أن الإسلام ينتقض بالشرك كما ينتقض بجملة من النواقض التي تذهب بأصله ولا يبقى معها منه حبة خردل، ولم يذكر أحد أن من شروط الحكم بالردة أن يقر المتلبس بشيء من هذه النواقض على نفسه بالكفر والردة.

إن الدكتور **يوسف القرضاوي** الذي تستشهد به –وهو من أشد الناس تحوطا في قضية التكفير وتصديا للمسارعين فيه بغير بينة – لم يتردد في أن العالماني الذي يرفض مبدأ التحاكم إلى الشريعة مرتد عن الإسلام، وأنه تسحب منه الجنسية الإسلامية وتجرى عليه أحكام المرتدين فقال في كتابه «الإسلام والعالمانية» وجها لوجه: [بل إن العالماني الذي يرفض«**مبدأ**» تحكيم الشريعة من الأساس، ليس له من الإسلام إلا اسمه، وهو مرتد عن الإسلام بيقين، يجب أن يستتاب، وتزاح عنه الشبهة وتقام عليه الحجة، وإلا حكم القضاء عليه بالردة، وجرد من انتمائه إلى الإسلام، أو سحبت منه «**الجنسية الإسلامية**» وفرق بينه وبين زوجه وولده، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين، في الحياة وبعد الوفاة][(١)].

(١) «الإسلام والعالمانية وجها لوجه» د/ يوسف القرضاوي (٧٣- ٧٤).

أما فضيلة الشيخ الغزالي فقد ذكر في ندوة تلفزيونية رآها الكافة: أن كل من يدعو إلى العالمانية فهو مرتد عن الإسلام!!

أما تهميشك لهذا الخلاف وتصويره على أنه مجرد رأي بدا للقوم في طبيعة الدولة التي يريدون، والقانون الذي يطبقون فهو ذهول عن حقيقة الصراع الدائر بين الفريقين.

إن الدولة التي يريدون هي الدولة اللادينية التي تكفر بحاكمية الشريعة، وتفصل الدين عن الحياة، وتتحاكم في كل شئونها العامة إلى كتاب غير القرآن وإلى متبوع غير رسول الله ﷺ.

وإن القانون الذي يطبقون هو القانون الوضعي الصادر عن الأهواء البشرية التي تدعي الحق في التشريع المطلق بغير سلطان من الله، والذي يدعي هؤلاء أنه أقوم بمصالح البشر من شريعة الله!!

أما توصيفك لهذا الخلاف على أنه خلاف فرعي يمكن أن يستوعب داخل الإطار العام للإسلام فذلك لعمر الحق جهل بالإسلام، أو غياب عن الواقع، أو مزيج من كلتا السوءتين!! فقد أجمعت الأمة على أن أصل الإيمان تصديق الخبر والانقياد للشرع، وأن من لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر بلا نزاع.

ولو كان الإيمان مجرد التصديق الخبري لترتب على ذلك القول بعدم تكفير اليهود والنصارى لأنهم يعرفون محمدا كما يعرفون أبناءهم!! وعدم تكفير أبي طالب الذي صرح بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا، واعتذر عن عدم اتباعه بالملامة ومخافة المسبة!! وعدم تكفير أهل مكة لأنهم لا يكذبون كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]!! وعدم تكفير هرقل وقد أعلن تعظيم النبي ﷺ وتصديقه بما جاء به واعتذر عن عدم اتباعه بخشية ضياع ملكه!! وفساد هذه النتائج يقطع بفساد القول بأن

الإيمان مجرد التصديق الخبري بالتوحيد والرسالة دونما اتباع ولا انقياد فلا يقبل أحدهما دون الآخر بل لابد منهما معا.

أما واقع هؤلاء العالمانين فإن خصومتهم مع الشريعة كلها جملة وعلى الغيب، فهم يرفضون مبدأ التحاكم إلى الشريعة وأن يكون القرآن والسنة هما الحكم في الأمور العامة، ويعلنون ذلك دون مواربة أو استتار.

يقول أحد غلاتهم وهو ممن شاركوا في هذه المناظرة التي جرت مؤخرا في معرض الكتاب: ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة، ويقول في محاورة أخرى أجريت معه: لهذا كله أرفض تطبيق الشريعة، وصوتي عال جدا في هذا الصدد[1].

إنهم لا ينازعون في دلالة نص من النصوص أو جزئية من الجزئيات، ولو كان الأمر كذلك لهان الخطب فلا تزال الأمة سلفا وخلفا تتجاذب القول في هذا الإطار، ويرد بعضها على بعض مع إيمان الكافة بأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير، وأن غاية هذا التنازع هو بذل الجهد في التعرف على حكم الله فيما يعرض من الوقائع فإذا وضحت الحجة عنت لها الوجوه وخضعت لها الرقاب!!

إن هؤلاء العالمانيين يعلنون أنهم في خندق وأن حملة الشريعة ودعاة تطبيقها في خندق آخر، ويرون أن الصراع على الساحة السياسية قد تبلور في هذين الخندقين، وأن الصراع بينهما حتمي، والتناقض بينهما جذري، وأنه لا سبيل إلى اللقاء بينهما بحال من الأحوال.

---

(١) راجع كتاب: «حوارات حول الشريعة» لأحمد جودت (١٤)، وراجع كلمة المحرر بجريدة النور الصادرة في ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٠م.

ففي مقدمة كتاب «الطائفية إلى أين؟» للدكتور فرج فودة وآخرين نقرأ هذا التوصيف الذي أرجو أن تتأمله بدقة: [وإذا تأملنا الاتجاهات الفكرية في هذا المجال، والسائدة في المناخ السياسي في مصر في الوقت الحاضر... لوجدناها تنقسم بصفة رئيسية إلى اتجاهين أساسيين:

اتجاه يعترف بالقوانين الوضعية وبالأسلوب الديمقراطي لصياغتها أو تعديلها أو إلغائها وفقا للصالح العام الذي يهم كافة المواطنين وبلا تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون.

واتجاه **سلفي** لا يعترف بالتشريعات الوضعية ما لم تتفق نصوصها وأحكامها مع نصوص وأحكام المذاهب الدينية التي يعتنقها كل فصيل من فصائل هذا الاتجاه.

وبمعنى آخر... هناك اتجاه علماني يفصل بين الدين والدولة باعتبار أن الدين لله والوطن للجميع... بكافة أديانهم ومذاهبهم.

واتجاه **سلفي طائفي** غيبي لا يؤمن ولا يعترف إلا بأحكام شريعته أو مذهبه[(١)].

لقد عرفت الأمة في تاريخها الطويل صراعا بين مختلف الفرق، وقد وصل بعضه إلى حد التهارج وإراقة الدماء، إلا أنه تميز بكونه صراعا داخليا لم يخرق أحد من أطرافه الإطار العام للإسلام، ولم ينازع أحد أطرافه في مبدأ التحاكم إلى الشريعة والإقرار لها أما صراع العالمانية اليوم مع الإسلام فهو صراع خارجي خرق فيه العالمانيون هذا الإطار، فأعلنوا ابتداء رفضهم للشريعة جملة وعلى الغيب، وكفروا ابتداء بحجية الوحي الأعلى في كل ما يتعلق بالمعاملات والمصالح العامة ونقلوا مصدرية التشريع من الكتاب والسنة إلى الإرادة البشرية

(١) «الطائفية إلى أين؟» (٥).

بل قل الأهواء البشرية المطلقة... فكيف يتسنى القول بأنه خلاف فرعي يمكن استيعابه داخل الإطار العام للإسلام؟

أما مقابلتك بين تشددات بعض الدعاة في الحركة الإسلامية وما سميته بتجاوزات الاتجاهات العالمانية فهي مقابلة منكرة!! لأن العقل لا يسوي بحال من الأحوال بين رجل غالى في تمسكه بالشريعة وبين آخر غالى في كفره بها، والعداوة لأهلها، والمظاهرة على حربها، وإن كان الغلو مرفوضا على كل حال!

إن المقابلة بين الأخذ بالعزائم أو حتى التنطع والغلو في الدين وبين التمرد على حاكمية الشريعة وحجية القرآن والسنة مقابلة ظالمة: فالموقف الأول لا يزال يدور في فلك العبودية، لم يخلع أصحابه الربقة ولم ينحازوا إلى معسكر الكافرين، أما الموقف الثاني فقد كفر ابتداء بقاعدة العبودية، وخلع أصحابه ربقة التكليف بالكلية، وانحازوا إلى معسكر الخصوم.

العالمانية ثورة ضد الإسلام!

أما حديثك عن العالمانية وأنها من النسبة إلى العلم والتقدم فإنه يذكر بما نسب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قال: «**تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية**».

إن العالمانية كمصطلح لا علاقة لها بالعلم [فالعلم في الإنجليزية والفرنسية معناه (**Science**) والمذهب العلمي يطلق عليه كلمة (**Scientism**) والنسبة إلى العلم هي (**Scientific**) أو (**Scientifique**) في الفرنسية وإنما هي الفصل بين الدين والحياة أو اللادينية][1].

---

(١) «العالمانية» د. سفر الحوالي.

ودونك على هذا شهادة المتخصصين من المسلمين ومن غير المسلمين:

أما من غير المسلمين – وقد حرصت على أن أبدأ بشهادتهم لأن هذا المصطلح مترجم من أدبياتهم ومنقول عن ثقافاتهم – فقد أجمعت كلمتهم على أن العالمانية تقابل اللادينية أي ما لا صلة له بالدين أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد، ومؤداها الفصل بين الدين والحياة.

فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية كلمة (**Secularism**) هي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها، ذلك أنه كان لدى الناس في العصور الوسطى رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا والتأمل في الله واليوم الآخر، وفي مقاومة هذه الرغبة طفقت هذه الحركة المسماة (**Secularism**) أي اللادينية تعرض نفسها من خلال تنمية النزعة الإنسانية، حيث بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية وبإمكانية تحقيق مطامحهم في هذه الدنيا القريبة.

وظلت هذه الحركة المسماة (**Secularism**) تتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله، باعتبارها حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية.

ويقول قاموس (العالم الجديد) لوبستر، شرحا للكلمة نفسها:

١- الروح الدنيوية، أو الاتجاهات الدنيوية، ونحو ذلك وعلى الخصوص:
نظام من المبادئ والتطبيقات (**Practices**) يرفض أي شكل من أشكال الإيمان والعبادة.

٢- الاعتقاد بأن الدين والشئون الكنسية لا دخل لها في شئون الدولة وخاصة التربية العامة.

ويقول معجم أكسفورد شرحا لكلمة (Secular):

١- دنيوي، أو مادي، ليس دينيا ولا روحيا: مثل التربية اللادينية في الفن أو الموسيقى اللادينية، السلطة اللادينية، الحكومة المناقضة للكنيسة.

٢- الرأي الذي يقول إنه لا ينبغي أن يكون الدين أساسا للأخلاق والتربية.

يقول (المعجم الدولي الثالث الجديد) كلمة : (Secularism):

اتجاه في الحياة أو في شأن خاص يقوم على مبدأ أن الدين أو الاعتبارات الدينية يجب أن لا تتدخل في الحكومة، أو استبعاد هذه الاعتبارات استبعادا مقصودا، فهي تعني مثلا السياسة اللادينية البحتة في الحكومة.

وهي نظام اجتماعي في الأخلاق مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي دون النظر إلى الدين.

ويقول المستشرق (أربري) في كتابه «الدين في الشرق الأوسط» عن الكلمة نفسها :

إن المادية العلمية والإنسانية والمذهب الطبيعي والوضعية كلها أشكال للادينية، واللادينية صفة مميزة لأوربا وأمريكا، ومع أن مظاهرها موجودة في الشرق الأوسط فإنها لم تتخذ أي صيغة فلسفية أو أدبية محددة، والنموذج الرئيسي لها هو فصل الدين عن الدولة في الجمهورية التركية[1].

أما المسلمون فحسبك هذا القرار الصادر من مجمع اللغة العربية في بيان حقيقة هذه الكلمة وقد نص فيه على أن: العالمانية مصدر صناعي من العالم، أي الانتماء إلى العالم أو الأرض دون الانتماء إلى الدين أو العلم، والمقصود بها في لغتها الأصلية: فصل الدين عن الدولة، وإبعاد الكنيسة عن السلطة، ولقد

---

(١) راجع: «العالمانية» لسفر الحوالي (٢٢ - ٢٣).

نشرت جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٨م نص قرار المجمع اللغوي بشأن هذه الكلمة جاء فيه:

تردد في العصر الحديث استعمال كلمة (علماني) على أقلام بعض الكتاب والمفكرين بفتح العين غالبا وبكسرها في النادر (فمن فتح العين أراد النسب إلى العلم بمعنى العالم) (ومن كسر العين أراد النسب إلى العلم) وقد انتهت اللجنة إلى أن ضبط الكلمة هو بفتح العين لأنها ترجمة للكلمتين **(LAIQUE, SECULLIERR)** وهما تدلان على الانتماء إلى العالم، أو إلى الأرض، دون الانتماء إلى الدين، أو العلم، وجاءت ترجمته على الأصل (عالماني) نسبة إلى العالم بزيادة الألف والنون، كما استخدم كلمة (علماني) أيضا بفتح العين، ثم جاء بالمصدر الصناعي منها فقال:

(عالمانية)، والمعنى المراد – في معظم بلاد أوربا الغربية وخاصة فرنسا- هو فصل الدين عن الدولة، وإبعاد الكنيسة عن السلطة، ومن ثم يرى المجمع أن الصواب هو العالمانية، ولا يرى وجها لما شاع من قولهم **(العلمانية)** نسبة إلى **(العلم)** بمعنى العالم ولا علاقة للمصطلح بمفهوم **(العلم)** بكسر العين إطلاقا.

وحسبك أيضا ما قاله فضيلة شيخ الأزهر في هذا المقام وقد سئل عن حقيقة العالمانية فأجاب:

العالمانية لا تنتسب إلى العلم؛ لأن الإسلام أولا مع العلم ويدعو إليه، والمسلمون -وليس ذلك تشبثا بالماضي- هم الذين نشروا العلم والعلوم، العلم بمعناه العام لا المقصور على علوم اللغة والشريعة، وعلمهم هو الذي أقيمت عليه هذه الحضارة المادية المعاصرة.

العالمانية هي مفهوم يدعو إلى التخلص من الدين وعزله عن حركة المجتمع، وهذا لا شك مذهب وفكر خاطئ وهو فكر مادي لا يفترق عن الحضارة

الغربية في شيء، وما في الحضارة الغربية من فصل بين الدين وبين نظام الحياة هذا أمر كانت له ظروفه الماضية حين تسلط رجال الدين في أوربا على الحكم والحكام، وكانت نتيجة تسلطهم هذه (المآسي) الاجتماعية والسياسية التي نعرفها جميعها أما حركة المسلمين منذ تاريخ الإسلام فلم يحدث فيها شيء من هذه المآسي[(١)].

فهل أدركت الآن بشاعة المغالطة وجسامة التزييف الذي يمارس باسم العلم والتقدم والاستنارة؟! وهل أدركت مغزى مقالة الفاروق: «**تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية**»؟!

أما تعريضك بأن العلم لا يكون علما إلا إذا كان في الدراسات الشرعية فقد علم كل من له صلة بعلوم الشريعة أن العلم قسمان: فرض عين، وفرض على الكفاية ففرض العين: هو ما لا يسع المسلم جهله مما أوجبه الله على أعيان المسلمين.

أما فروض الكفايات: فهي ما أوجب الله القيام بها على مجموع المسلمين دون آحادهم فإذا قام بها بعضهم سقط الإثم عن بقيتهم وإلا أثم الجميع، ويدخل فيها كل ما تمس حاجة الأمة إليه في معاشها أو في مواجهة أعدائها من أمور الزراعات والصناعات والتجارات ونحوه، أذكر في هذا المقام مقالة شيخ الإسلام ابن تيمية: (قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: كأبي حامد الغزالي، وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم: إن هذه الصناعات فرض على الكفاية، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها)[(٢)].

---

(١) مجلة آخر ساعة الصادرة بتاريخ ٤ من يولية عام ١٩٩٠م.

(٢) «مجموعة فتاوى ابن تيمية» (٢٨-٧٩).

وأخيرا لعل في هذا الحوار أيها الصديق ترتيبا للأوراق، وإزالة للغبش، وتوطئة لمزيد من الوعي بحقيقة المعركة التي يخوضها المسلم في هذا العصر!

❊ ❊ ❊

المناورة !!

[**مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية**] هو العنوان الذي تم اختياره لهذه المناظرة، وهو اختيار له خبيء؛ لأنه يوحي ابتداء بتحرير محل النزاع في هذه المساجلة، ويحدد ابتداء موقع كل طرف من أطرافها.

فالقارئ أو المشاهد سيدرك للوهلة الأولى أن هناك إسلاميين في خندق الدولة الدينية، وهناك عالمانيين في خندق الدولة المدنية، وهو ينتظر بعد ذلك نتيجة هذه المساجلة، وما ستسفر عنه من تغلب أحد الجانبين.

ولقارئ هذه السطور أن يتساءل: وما وجه المناورة في ذلك؟ ولماذا صدرت الحديث عن هذا الاختيار بقولك إنه اختيار له خبيء؟ والجواب على ذلك يدركه القارئ إذا علم أن هذه المناظرة وعلى هذا النحو وبهذا الاختيار دارت حول مسلمات من الفريقين، ولم تلمس محل النزاع الحقيقي في هذه القضية كما أنها تتيح لمن أراد التلاعب وتعمية الحقائق أن يصول ويجول كما يشاء.

فالدولة الدينية التي يرفضها التيار العالماني هي الدولة التي تقوم على نظرية الحق الإلهي أي التي يستمد الحاكم أو الملك فيها سلطته من الله (راجع كلمة الدكتور: محمد خلف الله في هذه المناظرة).

والدولة الدينية على هذا النحو أي التي تؤله الملوك وتضفي عليهم العصمة والقداسة تعد في المنظور الإسلامي نوعا من الوثنية السياسية، وهي مرفوضة بإجماع المسلمين.

فالحاكم في المنهج الإسلامي لا عصمة له ولا قداسة، وإنما هو بشر من البشر يخطئ ويصيب، والأمة عون له إن أصاب، وعيار عليه إن هو أخطأ؛ فإما أن تعدل به من الخطأ إلى الصواب أو تعدل عنه إلى غيره، وحسبنا مقالة أبي بكر غداة توليه للخلافة: (**أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم، إن أحسنت**

فأعينوني وإن أسأت فقوموني) وهو من باب أولى لا يملك حق التشريع المطلق لأن هذا الحق من أخص خصائص الرب جل وعلا وأجمع صفاته: ﴿**أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾ [الأعراف: ٥٤].

بل إن هذه الدولة لا وجود لها البتة في تاريخ الإسلام لأن الإسلام هو الدين الذي رفع يد البشر ابتداء عن التشريع المطلق، وصدع في الناس منذ اليوم الأول بقوله تعالى: ﴿**إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ**﴾ [يوسف: ٤٠]. وفرق بكل حزم وحسم بين حق الله في التشريع وحق الأمة في التنفيذ.

فالحاكم في الإسلام بل والأمة مجتمعة لا تملك وضع شريعة مبتدأة، وإنما هو التخريج على الأصول والقواعد الشرعية، فالحلال ما أحله الله والحرام ما حرمه الله والدين ما شرعه الله والحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الوحي المعصوم لا غير.

قد يكون هذا الخلل قد عرف في ظل الديانات المحرفة كاليهودية والنصرانية فهؤلاء هم الذين ﴿**ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ**﴾، والذين كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون هذا من عندالله، والذين ورثوا في دياناتهم ما نسبوه إلى المسيح بأن ما يحلونه في الأرض فهو محلول في السموات، وما يربطونه في الأرض فهو مربوط في السموات!!

ولقد سمع عدي بن حاتم -وكان نصرانيا- قول الله تبارك وتعالى: ﴿**ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ**﴾ [التوبة: ٣١]. فتعجب وتساءل. فقال له النبي ﷺ: «**ألم يكونوا يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال فتتبعوهم فتلك عبادتكم لهم**».

فإذا كان هذا هو هدي الإسلام في هذا المجال فكيف يتأتى القول بأنه يؤله حاكما من الحكام أو ملكا من الملوك، ويضفي على أعماله العصمة والقداسة، ويجعله فوق النقد وفوق المساءلة؟! تالله إنها لإحدى الكبر!

وإذا كان ذلك كذلك فقد حسم هذا النزاع في أمر الدولة الدينية كما يصورها الاتجاه العالماني وتبين اتفاق الفريقين مسلمين وعالمانيين على رفض الدولة الدينية (الثيوقراطية) بهذا المفهوم!

أما الدولة المدنية التي ينشدها الاتجاه العالماني فهي التي تقوم على نظرية سيادة الأمة، أي أن الشعوب أو الأمم هي مصدر السلطات (راجع أيضا كلمة الدكتور: خلف الله في هذه المناظرة).

وهذا القول فيه تفصيل: لأنه يتضمن الخلط بين أمرين: أحدهما مقبول بلا نزاع، والآخر يلتحق بالوثنية السياسية ويعد كفرا بالإجماع، وهما السلطة والسيادة.

ويقصد بالسلطة: حق الأمة في تولية حكامها وفي الرقابة عليهم وفي عزلهم عند الاقتضاء.

ويقصد بالسيادة المرجعية العليا في باب التشريع، أي الحق المطلق في توجيه الخطاب الملزم إلى كافة المواطنين أمرا ونهيا وإباحة.

أما الجانب الأول: وهو السلطة فلا خلاف على أن الأمة هي مصدر هذه السلطة، فهي وحدها -في إطار سيادة الشريعة- صاحبة الحق في تولية الحكام وفي مباشرة الرقابة عليهم وفي عزلهم عند الاقتضاء، وإنما قلنا في إطار سيادة الشريعة لأن الشرع وحده هو الحجة القاطعة والحكم الأعلى، والمجتمع كله حكاما ومحكومين متعبد بالطاعة له، فالأمة مثلا لا تملك أن تعقد رئاسة الدولة لامرأة ولا لمرتد مثلا فإن فعلت ذلك جدلا فعقدها باطل وهكذا.

والأدلة على ذلك من المأثور والمعقول ومقالات أهل العلم أشهر من أن تذكر، وهي مبثوثة في مواضعها في كتب السياسة الشرعية.

أما الجانب الثاني: وهو السيادة: فهي المرجعية العليا أو الحق في التشريع المطلق فذلك الذي تفرد به الله في الشريعة الإسلامية، وتفردت به الأمة في الديمقراطية العالمانية، وذلك هو موطن النزاع الحقيقي بين العالمانية والإسلام.

فالحكم في دين المسلمين لله وحده، إذ لا خلاف بين الأمة ولا بين الأئمة على أن الحاكم في الشريعة الإسلامية بمعنى صاحب الحق في التشريع المطلق هو الله ﷻ قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧] وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠].

ولهذا عرف الأصوليون الحكم بقولهم: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الاقتضاء أو التخيير أو الوضع.

وهو بهذا المعنى ينتظم الأحكام الشرعية الخمسة: الإيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة.

وإنما قيدنا التشريع بكلمة المطلق، لضرورة التفرقة بين التشريع ابتداء فذلك إلى الله وحده وبين التشريع بمعنى الاجتهاد أو بمعنى التخريج على الأصول والقواعد الشرعية واستنباط الأحكام العملية من الأدلة التفصيلية فذلك الذي جعلته الشريعة إلى الأمة ممثلة في أهل العلم وأهل التخصص.

أما الحكم في الديمقراطية العالمانية فهو للأمة – فهي السلطة العليا الآمرة التي لا تتقيد بقانون لأن إرادتها هي القانون، والتي لم تستمد سلطانها من غيرها لأنها لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أو تساميها، وهذه السلطة بهذا الإطلاق هي معقد التفرقة بين المنهجين.

ولقائل أن يقول: ولكن السؤال لا يزال قائما: أين المناورة في هذا كله؟ والجواب على ذلك أن العالمانيين يدينون بأن الجمهور يتأثر بالانطباع وليس بالاقتناع وقد أشار إلى ذلك الدكتور فرج فودة في كتابه «حوار حول العالمانية» (صفحة: ٣٩) ويرون أن هذه الجموع الحاشدة لا قدرة لها على المتابعة الموضوعية الدقيقة لمجريات المناظرة لتحكم لصالح هذا الفريق أو ذاك، وإنما تنبني مواقفها على الانطباع والمحصلة النهائية التي تسفر عنها هذه المناظرة، ولهذا كان هذا الاختيار!

فقد وزعوا المواقع ابتداء بهذا العنوان: فحشدوا أنفسهم في خندق الدولة المدنية، وحشدوا دعاة الإسلام في خندق الدولة الدينية.

وهم يعلمون سلفا أن الدولة الدينية بالمفهوم الغربي لها أي التي تؤله الملوك والحكام لا يقبل بها أحد من المسلمين.

ويعلمون سلفا كذلك أن جانب السلطة في الدولة المدنية أي حق الأمة في السلطة العامة تولية ورقابة وعزلا، لم ينازع في قبوله أحد من المسلمين، وإنما ينحصر النزاع في السيادة أو المرجعية.

فإذا أسفرت المناظرة عن رفض الإسلاميين للدولة الدينية وقبولهم للدولة المدنية في بعض جوانبها تكون انطباع لدى الحضور بهزيمة الإسلاميين وتسليمهم بمقالات العالمانيين، أو على الأقل تحجيم الخلاف بينهم وبين العالمانيين وتصويره على أن مرده إلى اللبس وعدم وضوح مقولات كل من الفريقين للآخر، وليس صراعا حضاريا أو تناقضا جذريا كما يزعمون، وهو كسب للعالمانية لا يستهان به لاسيما في مثل هذه المحافل العامة.

فإذا لم تكن هذه المصطلحات في ذاتها هي محل النزاع بين الفريقين، وأن إيرادها على هذا النحو لم يكن إلا من قبيل الخداع والمناورة، فما هو محل النزاع إذن؟! وفيم يختلفون؟ وعم يتساءلون؟!

***

تحرير محل النزاع

إن الذي يتدبر وقائع هذه المناظرة ليدرك أن محل النزاع الحقيقي بين الفريقين قد تحرر في قضية أساسية ما كان ينبغي أن يتجاوزها الحوار منذ بدء المناظرة حتى ختامها وهي قضية تحكيم الشريعة الإسلامية.

فالعالمانيون يكفرون بالشريعة، ويرون أن الدين لا يعدو أن يكون علامات مضيئة على الطريق، فهو جملة من الإرشادات الإيمانية، والوصايا الأخلاقية، ولا علاقة له بما وراء ذلك من بقية جوانب الحياة، فمملكته في الضمير، وخطابه إلى الأرواح، وشعاره كما في النصرانية: دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله!! أو أنه جاء بأحكام عامة جدا غامضة جدا: استنبط منها الفقهاء القدامى فقها وضعيا بحتا فحلوا به مشكلات عصورهم، وعلينا نحن في واقعنا المعاصر أن نستنبط أحكاما أخرى أساسها المصلحة، ومصدرها الإرادة البشرية، وغايتها رفاهية الإنسان، ونحن في هذا كله لم نخرج عن صحيح الدين كما يقتضيه الفهم المستنير لطبيعته والقراءة الواعية لتراثه!!! وعندما نخالف الفقهاء القدامى فإننا نخالف فقها وضعيا لا قداسة لأحكامه ولا عصمة لرجاله.

وإذا لم يوجد ما يسمى بالشريعة فلن يوجد بطبيعة الحال ما يسمى بالدولة الإسلامية لأن الفرقان بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول الأخرى هو تطبيق الشريعة!!

والإسلاميون –بل المسلمون– يؤمنون بالإسلام عقيدة وشريعة، ويدينون أن تحكيم الشريعة هو المظهر العملي للعبودية لله ﷻ، ويعتقدون أن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير، وأن الإقرار بتفرد الله بالأمر والهداية كالإقرار بتفرده بالخلق والإبداع، وأن المنازعة في أيهما نقض للتوحيد وردة عن الإسلام، وأن أصل الإيمان تصديق الخبر والانقياد للشرع، وأن من لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر بالله العظيم، وأن الدولة الإسلامية هي التي تقوم

ابتداء على تحكيم الشريعة، وأن رياسة الدولة في الإسلام نيابة عن النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به.

وإذا كان للشريعة هذه المنزلة من الدين فلا بد للإسلام إذن من دولة تحكم شريعته، وتحرس نظامه، وتحمل مواطنيها على مقتضى النظر الشرعي في الأمور الدينية والدنيوية الراجعة إلى الأمور الدينية، وتبلغ دعوته إلى الكافة.

وهكذا تحرر محل النزاع بين الفريقين في قضية تحكيم الشريعة، وانحاز أطرافه إلى فسطاطين:

- فسطاط المؤمنين بالشريعة، الداعين إلى تحكيمها، وإقامة المجتمع والدولة على أساسها.
- فسطاط المحاربين للشريعة، الداعين إلى إقصائها عن المجتمع والدولة والتحاكم إلى المصلحة المجردة كما تتصورها الأهواء البشرية المطلقة.

هو إذن نزاع من لون جديد عهد للأمة به من قبل، ولا نظير له في صراعاتها السابقة، لقد عرفت الأمة من قبل - ولا تزال – خلافات فقهية كثيرة تمحورت إلى أربعة مذاهب رئيسية عدا ما اندثر من المذاهب الأخرى، كما عرفت خلافات عقائدية كثيرة تمحورت إلى قرابة ثلاث وسبعين فرقة هديت فيها الفرقة الناجية (أهل السنة والجماعة) إلى سواء السبيل، وبقي من عداهم من أهل الوعيد.

إلا أن هذه المذاهب وتلك الفرق قد التقت في الجملة على أصل الإيمان بالله ورسوله، واتفقت على الإقرار المجمل بالتوحيد والرسالة، فاعتقدوا جميعا بتفرد الله وحده بالخلق والأمر، ودانوا جميعا بأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الوحي المعصوم، وكل ما نشأ بينهم بعد ذلك من الاختلافات فقد كان داخل هذا الإطار، فالطاعة للتكليف واتباع النبي ﷺ لم تكن موضع مماراة من أحد منهم، ولهذا صح وصف هذه الفرق بأنها فرق إسلامية.

أما منازعة العالمانيين اليوم فهي منازعة في أصل الدين، ومشاقة بينة لله ولرسوله وللمؤمنين، إنهم يجادلون في حجية الوحي الأعلى المعصوم، وينازعون في مبدأ الدخول في دائرة التكليف، ويكفرون بصلاحية الشريعة كل الشريعة للتطبيق... إنها ثورة على الإسلام... وانقلاب ضد النبوة... إنها حريق حول الكعبة!!

***

حديث الإفك: دين بلا دولة!!

ومما يتصل بقضية تطبيق الشريعة ويكفر به العالمانيون كذلك قضية الدولة في الإسلام، ولا يخفى أن التلازم حتمي بين تطبيق الشريعة وبين إقامة الدولة في الإسلام، فمن آمن بالشريعة آمن بالإسلام دينا ودولة، ومن كفر بالشريعة تسنى له الزعم بأن الإسلام دين بلا دولة وعقيدة بلا نظام!

ولهذا كان من الطبيعي أن تسبق هذه الحرب الضروس التي يشنها خصوم الإسلام على إقامة الدولة الإسلامية حرب مماثلة تعلن كذلك على تحكيم الشريعة، بإنكار وجودها تارة، وادعاء عدم صلاحيتها تارة أو إبطالها بما يسمى الاستنارة وإعادة القراءة تارة أخرى والنتيجة في هذا كله واحدة!!

ويكاد يجمع العالمانيون على أن الإسلام دين لا دولة، وعقيدة لا شريعة، ولا يملون من تكرار ذلك صباح مساء: تشيعه أدبياتهم، وتبثه وسائل إعلامهم، ويرونه أحد المرتكزات الأساسية في عملية المواجهة مع خصومهم من دعاة الإسلام مراغمين بذلك ما انعقد عليه إجماع الأمة كلها في مختلف الأعصار والأمصار من أن الإسلام دين ودولة كما أنه عقيدة وشريعة.

قد قالها الذين من قبلهم!!

ورغم أن الحديث في هذه القضية معاد ومكرر، وقد سبقهم إليه منذ ما يزيد على نصف قرن رجل كان ينتسب إلى زمرة العلماء، ويتبوأ منصبا من مناصب القضاء الشرعي، إلا أنه قد زلت به القدم وأصدر كتابا في هذا المعنى يرجح كثير من الباحثين أنه لا يعدو أن يكون نسخة مترجمة لمستشرق يهودي، وأن هذا الكاتب لم يكن له حظ منه إلا أن وضع عليه اسمه ليمتهد بذلك سبيل إلى قبول الكتاب في أوساط المسلمين!

ولقد كان للأزهر وهيئة كبار العلماء يومئذ في هذه القضية موقف تاريخي، فقد حاكم هذا الكاتب وأصدر قراره بالإجماع بإخراجه من زمرة العلماء، وذلك في منتصف الساعة الأولى بعد الظهر في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٢٥م.

ولكن الثابت من الحقائق التاريخية أن الشيخ علي عبد الرازق قد رجع عن هذه المقولة، وكتب في صحيفة السياسية اليومية في ١/ ٩/ ١٩٢٥م، يقول: «إن الإسلام دين تشريع، وأنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده، وأن الله خاطبهم جميعا بذلك».

وكتب في مجلة رسالة الإسلام عام ١٩٥١ تحت عنوان تعليق على مقال: الاجتهاد في نظر الإسلام لحضرة صاحب السعادة علي عبد الرازق باشا يقول: «ما أرى إلا أن هناك خطأ في التعبير جرى به لساني في المجلس الذي كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين، وما أدري كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى كتابي يومئذ، ولم أرد معناها ولم يكن يخطر لي ببال؟!! بل لعله الشيطان ألقى في حديثي بتلك الكلمة! وللشيطان أحيانا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس!!».

أقول رغم أن الحديث في هذه القضية معاد ومكرر، وقد أغلقت الأمة ملفه، وقال أهل العلم فيه كلمتهم، وتراجع عنه رواده وأعلامه مما اضطر العالمانيين في فترة من الفترات إلى الالتفاف والمناورة بالإقرار المرحلي بأن الإسلام عقيدة وشريعة وأنه دين ودولة، ثم الاعتذار عن تعطيل الشريعة بتهيئة الأجواء وتنقية المناخ وإعداد البرامج العملية ونحوه، إلا أنهم قرروا مؤخرا التراجع عن هذه السياسة، وإعلان المواجهة السافرة والإفصاح عن هويتهم العالمانية بجلاء وتواصوا فيما بينهم بما سموه [الحل الهجومي الإيجابي] والتركيز على ضرب المرتكزات والثوابت الإسلامية، وتكوين جبهة عالمانية لمواجهة الحركة الإسلامية، وهكذا طفقوا يرددون نفس المقولات القديمة التي وردت في مثل هذا الكتاب وما أعقبه من الكتب، ضاربين عرض الحائط بمئات الآيات

القرآنية، وآلاف الأحاديث النبوية، وإجماع الأمة كلها سلفا وخلفا على حقيقة الترابط بين العقيدة والشريعة، وحتمية التمازج بين الدين والدولة في الإسلام.

إن هؤلاء عندما يزعمون أن الإسلام دين لا دولة فيه فإنهم يبلغون في حربهم لدينهم الذي يزعمون الانتساب إليه مبلغ الخيانة العظمى!! لأنهم بذلك يراغمون مئات الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام والتي قدرها الغزالي وابن العربي بخمسمائة آية وذهب بعضهم إلى أنها لا تنحصر في هذا بل تختلف، باختلاف القرائح والأذهان وما يفتحه الله من وجوه الاستنباط حتى من الآيات الواردة في القصص والأمثال. وهذه الآيات لا سبيل لإقامتها إلا من خلال دولة تقوم عليها، وتحمل الكافة على مقتضاها قضاء وتنفيذا كما هو معلوم بالبداهة، ولكن: ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا!!

إن الذين يزعمون بأن الإسلام دين لا دولة ويدعون بفصله عن الحياة عامة وعن السياسة بصفة خاصة لا يخفى عليهم أن في القرآن أحكاما كثيرة ليست من العبادات ولا من الأخلاق المجردة كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد وأحكام الزواج والطلاق واللعان والظهار والحجر على الأيتام والوصايا والمواريث وأحكام القصاص والدية وقطع يد السارق وجلد الزاني وقاذف المحصنات وجزاء السعي في الأرض فسادا... بل في القرآن آيات حربية... إلخ هذا يدلنا على أن من يدعو إلى فصل الدين عن السياسة إنما تصور دينا آخر وسماه الإسلام!!

ولا يخلو حال الداعين إلى هذه النحلة من أحد أمرين:

- إما أن ينكروا كل هذا الحشد الهائل من الأحكام، ويكذبوا بما جاء فيها من الآيات والأحاديث وحكم هؤلاء معلوم بالضرورة من الدين.
- وإما أن يقروا بوجود هذه الأحكام في الكتاب والسنة، وينكروا صلاحيتها للتطبيق وكفالتها بالمصالح في هذا العصر، وفي هذا المسلك من الزندقة

والكفر ما فيه، فإن عيب هذه التشريعات عيب للمشرع جل في علاه، وقد استحق إبليس لعنة الخلد ونار الأبد لأنه رد على الله حكما واحدا من أحكامه، فكيف بمن يرد على الله كافة أحكامه متهما لها بعدم الصلاحية، ويعد الدعوة إلى تطبيقها لونا من ألوان الردة الحضارية؟!!

ومنهم من لا يجرؤ على الاستعلان بإنكار وجود هذه الأحكام، أو القول بعدم صلاحيتها في كل زمان ومكان بل يقر بوجودها ويعترف بصلاحيتها خداعا للأمة وتلبيسا على الناس، وهو يتأبى على تطبيقها ويرفض الإذعان لأحكامها بحجج واهية وذرائع متهافتة، وهؤلاء إلى الزندقة والنفاق الأكبر أقرب إلى ما يدعونه من الإسلام والإيمان!.

❊❊❊

قبس من الأدلة على أن الإسلام دين ودولة

إن حقيقة الارتباط بين الدين والدولة في الإسلام من البدهيات الأولى في هذا الدين، والذين ينازعون فيه اليوم محجوجون بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة من المسلمين، وإلى هؤلاء نسوق في عجالة هذه الأدلة:

أولا: الإجماع:

فقد أجمع الصحابة بعد موت رسول الله ﷺ على وجوب إقامة الدولة وانعقاد الإمامة، وبادروا إلى إقامتها، حتى قدموا الاشتغال بذلك عن أهم الأمور لديهم ساعتئذ وهو تجهيزه ودفنه ﷺ!! وما دار من خلاف في سقيفة بني ساعدة لم يكن حول وجوب الإمامة، وإنما حول شخص القائم بها، فدل ذلك كله على أن الصحابة وهم الصدر الأول كانوا عن بكرة أبيهم متفقين على أنه لابد من إمام، فذلك الإجماع على هذا الوجه دليل قاطع على وجوب الإمامة، وقد نقل هذا الإجماع الجم الغفير من العلماء، وفيما يلي طرف من أقوالهم:

يقول **الماوردي رحمه الله**: «وعقدها لمن يقوم بها واجب بالإجماع وإن شذ عنهم الأصم».

ويقول **القرطبي رحمه الله**: «ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة: إلا ما روي عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم».

ويقول **النووي رحمه الله**:- «وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة».

ويقول **ابن حجر الهيثمي**: «اعلم أيضا أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب، بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله ﷺ».

ويقول **إمام الحرمين الجويني**: «فنصب الإمامة عند الإمكان واجب، وذهب عبدالرحمن بن كيسان إلى أنه لا يجب... وهو مسبوق بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة».

ويقول **ابن خلدون**: «نصب الإمامة واجب، وقد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين، لأن أصحاب رسول الله ﷺ عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه، وتسليم النظر إليه في أمورهم وكذا في كل عصر من الأعصار، واستقر ذلك إجماعا دالا على وجوب نصب الإمام»[(١)].

ثانيا: إقامة الواجبات الدينية:

ذلك أن كثيرا من الواجبات الشرعية يتوقف وجودها على الدولة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فالحكم بما أنزل الله فريضة محكمة وماضية إلى يوم القيامة، فقد تواترت على فرضيته الأدلة القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، بل جعلت الالتزام به شرطا في ثبوت عقد الإيمان، وقضت بالكفر والظلم والفسق على من لم يحكم بما أنزل الله.

قال تعالى: ﴿**وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ**﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿**ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ**﴾ [الشورى: ١٨].

---

(١) راجع في هذه المقولة كتابنا: «الوجيز في فقه الإمامة العظمى» (٢٥).

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]. ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ولا يخفى أن الحكم بما أنزل الله لا يتم إلا من خلال الدولة التي تملك القيام على ذلك قضاء وتنفيذا.

والجهاد في سبيل الله دفعا أو طلبا فريضة محكمة ماضية إلى يوم القيامة، وقد سئل النبي ﷺ عن عمل يعدل الجهاد فقال لا أجده! ولا يخفى أن الجهاد المشروع هو الجهاد الذي يكون لإعلاء كلمة الله، فقد سئل النبي ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة والرجل يقاتل حمية والرجل يقاتل ليرى مكانه، من في سبيل الله؟ فقال ﷺ: «**من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**».

ولا يخفى أن إقامة هذه الفريضة على هذا النحو لا يتأتى إلا من خلال الدولة الإسلامية التي تجهز الجيوش وتسد الثغور وتقسم الغنائم.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من آكد الفرائض في الإسلام، فهو القطب الأعظم في الدين والواجب الذي ابتعث الله به النبيين أجمعين، ولا يخفى أن إقامة هذه الفريضة على وجهها لا يتأتى إلا من خلال الدولة التي تطهر بسلطانها دار الإسلام من رجس الموبقات والمنكرات دون أن يفضي ذلك إلى الفتن والتقابل وإراقة الدماء، ولهذا قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ

﴿أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١] ولو ذهبنا نستعرض الفرائض الجماعية التي لا تتأتى إقامتها إلا من خلال الدولة الإسلامية لأعجزنا حصرها.

ولما كان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فقد دل ذلك على أن الإسلام دين ودولة لا محالة. ولما كان فصل الدولة عن الدين هدما لكل هذه الواجبات، وتعطيلا لكل هذه الفرائض فقد صح أن هذا الفصل النكد ثورة على دين الأمة، وخيانة عظمى لهذا الدين، ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين!!

❊ ❊ ❊

مختارات من أقوال العلماء والمفكرين في فصل الدولة عن الدين

قطوف من حكم هيئة كبار العلماء بمصر في كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبدالرازق:

[الدين الإسلامي، بإجماع المسلمين، ما جاء به النبي ﷺ من عقائد وعبادات ومعاملات لإصلاح أمور الدنيا والآخرة.

وإن كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة في أمور الدنيا وأحكام كثيرة في أمور الآخرة.

والشيخ علي في صفحة ٧٨، ٧٩ يزعم أن أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله ﷺ تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم، وفي صفحة ٨٥ زعم أن ما جاء به الإسلام إنما هو للمصلحة الأخروية لا غير، وأما المصلحة المدنية أو المصلحة الدنيوية، فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي إليه، ولا ينظر إليه الرسول.

وواضح من كلامه أن الشريعة الإسلامية عنده شريعة روحية محضة، جاءت لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط، أما ما بين الإنسان من المعاملات الدنيوية وتدبير الشئون العامة فلا شأن للشريعة به، وليس من مقاصدها.

وهل في استطاعة الشيخ علي أن يشطر الدين الإسلامي شطرين، ويلغي منه شطر الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا، ويضرب بآيات الكتاب العزيز وسنة رسوله ﷺ عرض الحائط؟][1].

---

(١) «الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبدالرازق دراسة ووثائق بقلم: محمد عمارة (٧٥- ٧٦).

وهل يجترئ الشيخ علي أن يسلخ الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا من الدين، ويترك الناس لأهوائهم، ويقول: «إن ذلك من الأعراض الدنيوية التي أنكر النبي ﷺ أن يكون له فيها حكم وتدبير» ويدعي على النبي ﷺ هذه الدعوى؟

وهل يرى الشيخ علي أن تدبير أمور الدنيا، وسياسة الناس أهون عند الله من مشية يقول الله في شأنها: ﴿**وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا**﴾ [الإسراء: ٣٧] وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه: ﴿**وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ**﴾ [النساء: ٥] ويقول أيضا: ﴿**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ**﴾ [الإسراء: ٣٩] وأهون عند الله من صاع شعير أو رطل ملح يقول الله في شأنهما: ﴿**أَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ**﴾ [الشعراء: ١٨١، ١٨٢].

وماذا يعمل الشيخ في مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ**﴾ [النساء: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿**وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ**﴾[المائدة: ٤٩] وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ**﴾[النساء: ٥٨].

وقوله تعالى: ﴿**لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ**﴾ [النساء: ٢٩] وقوله تعالى في شأن الزوجين: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ**﴾ [النساء: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ وَتُسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا**﴾ [النور: ٢٧].

وماذا يعمل الشيخ علي في مثل ما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»: أن ابنة النضر، أخت الربيع، لطمت جارية فكسرت سنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ

«**فأمر بالقصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله: أتقتص من فلانة؟ لا والله! فقال: سبحان الله يا أم الربيع!! كتاب الله القصاص**».

ومثل ما رواه البخاري في «صحيحه» عن جابر بن عبدالله، رضي الله عنهما أنه قال: «**قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة**». وما رواه أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: «**قضى النبي ﷺ إذا تشاجروا في الطريق بسبعة أذرع**» وما رواه مسلم في «صحيحه» عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «**قضى بيمين وشاهد**»[(١)].

محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر:

فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم حقائق الدين ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين[(٢)].

مصطفى صبري شيخ الإسلام في الدولة العثمانية:

إن هذا الفصل مؤامرة بالدين للقضاء عليه، ولقد كان في كل بدعة أحدثها العصريون المتفرنجون في البلاد الإسلامية كيد للدين ومحاولة للخروج عليه لكن كيدهم في فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد، فهو ثورة حكومية على دين الشعب – في حين أن العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة – وشق عصا الطاعة منها (أي من الحكومة) لأحكام الإسلام بل ارتداد عنه من الحكومة أولا ومن الأمة ثانيا... وهو أقصر طريق إلى الكفر)[(٣)].

---

(١) «الإسلام وأصول الحكم» دراسة ووثائق بقلم د/ محمد عمارة (١٠٩- ١١٠).

(٢) «رسائل الإصلاح» للشيخ: محمد الخضر حسين .

(٣) راجع: «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين» (٤/ ٢٨١).

خالد محمد خالد[(١)]:

في كتابه: «الدولة في الإسلام» الذي كتبه تصحيحا لما كان قد ذهب إليه في كتابه «من هنا نبدأ» يقول بعد أن سرد جملة من الآيات القرآنية التي تقرر فريضة الحكم بما أنزل الله وعقب على كل منها بما جاد به قلمه المعطاء: «إن هذه الآية التي سلفت، يكشف القرآن بها عن أن للإسلام دورا غير هداية الناس، هو دور الحكم والحاكم الذي يحمي ذمارهم، وينظم حياتهم عن طريق دولته التي يجب أن تقوم وأن تبقي ما بقي في الدنيا إسلام. ودستور هذه الدولة ماثل في كتاب الله، وسنة الرسول وإجماع الأمة... ثم ينهي كتابه هذا بقوله: وعلينا أن نعمق إيماننا بأن الإسلام دين ودولة – حق وقوة- ثقافة وحضارة – عبادة وسياسة»[(٢)].

د/ محمد البهي:

في كتابه «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي» يقول: [وفي نداء القرآن للرسول بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

ما يشير إلى طلب الإعداد الدائم لمقاومة الضعف الداخلي والخطر الخارجي معا، وتوجيه النداء على هذا النحو للرسول باعتباره راعيا ورئيسا للجماعة المؤمنة مما يؤيد أن الإسلام لم يكن وقفا على تبليغ رسالة، بل كان رعاية أيضا

---

(١) للأستاذ خالد محمد خالد آراؤه الأخرى التي تفرد بها ... ولا يخفى أن النقل عن بعض الكتاب لا يعني بالضرورة توثيق كل ما ينسب إليهم، فكل الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ونحسب أن أول من يسعده هذا المنهج منهج القبول والرد، ويتسع صدره للرأي المخالف هو الأستاذ خالد محمد خالد نفسه.

(٢) «الدولة في الإسلام» لخالد محمد خالد (٣٧- ١٠٤).

لاستقرار هذه الرسالة وتمكينها، سواء في وقت الرسالة أو بعده... أي هو (دين) و(دولة) معا][1].

الشيخ بكر أبو زيد رئيس المجمع الفقهي بمكة المكرمة:

يذكر من مراحل الدعوة إلى الله: التصدي لدعوى فصل الدين عن الدولة أو (فصل الدين عن السياسة) بإبطالها والبيان للناس جهارا بأن السياسة عصب الدين، ولا يمكن له القيام والانتشار وحفظ بيضته إلا بقوة تدين به، وإن هذه الدعوة الآثمة (فصل الدين عن السياسة) في حقيقتها (عزل للدين عن الحياة) ووأد للناس وهم أحياء، وما حقيقة وصل الدين بالسياسة إلا الدعوة إلى الله، وإقامة الحسبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعمل على مد الإسلام وجزر الكفر والكافرين وقهر الفسقة عن المحارم والتهارش حماية لحرمات المسلمين وأوطانهم واستقرار أمنهم، ليكونوا يدا على من سواهم عونا على من ناوأهم، وبالجملة ليعيش المسلمون في ظل حماية إسلامية لا في ظل أعدائهم من المشركين والملحدين.

ولن يقوم هذا الدين ولن تتحقق غاياته في الحكم والقضاء ومجالات الحياة كافة إلا بمن يحمل راية التوحيد يصدع الكفر والكافرين، ويقوم عوج الفسقة والمائلين عن الصراط المستقيم، وهذا لا يتأدى إلا بسلطان (ذي شوكة) يدين بالإسلام وعالم يجهر بالبيان، فإذا اجتمع اللسان والسنان من تحتهما جيل الجهاد في (دائرة الإسلام) كانت الضمانة العظمى لنصرته ونشر الدعوة إليه، وبناء حياة الأمة على هدي الكتاب والسنة.

وهذا التلاحم بين الدين والدولة هو حقيقة الوفاء بين الذين آمنوا بربهم – سبحانه وتعالى- للتجارة معه ببيع النفس والمال والولد في سبيله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

(١) «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي» للدكتور محمد البهي (٢٠٥).

ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١٠، ١١](١).

فضيلة شيخ الأزهر: جاد الحق علي جاد الحق:

العالمانية لا تنتسب إلى العلم، لأن الإسلام أولا مع العلم ويدعو إليه، والمسلمون – وليس ذلك تشبثا بالماضي – هم الذين نشروا العلم والعلوم، العلم بمعناه العام لا المقصور على علوم اللغة والشريعة، وعلمهم هو الذي أقيمت عليه هذه الحضارات المادية والمعاصرة.

العالمانية هي مفهوم يدعو إلى التخلص من الدين وعزله عن حركة المجتمع، وهذا لا شك مذهب وفكر خاطئ وهو فكر مادي لا يفترق عن الحضارة الغربية في شيء، وما في الحضارة الغربية من فصل بين الدين وبين نظام الحياة هذا أمر كانت له ظروفه الماضية حين تسلط رجال الدين في أوربا على الحكم والحكام، وكانت نتيجة تسلطهم هذه (المآسي) الاجتماعية والسياسية التي نعرفها جميعا أما حركة المسلمين منذ تاريخ الإسلام فلم يحدث فيها شيء من هذه المآسي(٢).

***

(١) راجع كتابه: «حكم الانتماء» (٧٢- ٧٣).

(٢) مجلة آخر ساعة الصادرة بتاريخ ٤ من يولية ١٩٩٠م.

الجذور التاريخية لفكرة فصل الدولة عن الدين

لقد نشأ هذا الفصل في أوربا في أعقاب صراع طويل بين الكنيسة والسلطة الزمنية حيث انتهى بأطرافه إلى هذه المثنوية التي تمثلها هذه العبارة الكنسية الشهيرة اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وقد يكون لهذا الفصل ما يبرره في المجتمعات الأوربية الصليبية: فالمسيحية لا تملك تشريعا مفصلا لشئون الحياة يضبط معاملاتها وينظم علاقاتها ويضع الموازين القسط لتصرفاتها وإنما هي مواعظ وإرشادات روحية بحتة... بالإضافة إلى ما مارسته الكنيسة من صنوف الطغيان والقهر والتسلط ضد العلماء والمفكرين بل في حياة الناس قاطبة حتى أغرقت أوربا في بحر من الدماء! فقد وقفت مع الجهل ضد العلم، ومع الخرافة ضد الفكر، ومع الاستبداد ضد الحرية، ومع الملوك والإقطاعيين ضد الشعب، حتى ثارت الجماهير عليها، واعتبرت عزل الكنيسة ورجالها عن الدولة كسبا لها ضد هؤلاء الطواغيت!!

هذا بالإضافة إلى أن الدين الذي فصلته أوربا عن الدولة لم يكن في الحقيقة وحيا معصوما من عند الله، وإنما هو مسخ مشوه عبثت بأصوله أصابع الأحبار والرهبان! ممن كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا!

لهذه الأسباب وغيرها فصلت أوربا الدولة عن الدين، وانطلقت تبني حضارتها بعيدا عن هذه القيود الكهنوتية الظلوم. هذه هي القضية على الصعيد الغربي... ومن أوربا وعلى يد المستشرقين من مفكري الغرب وصنائعهم من المستغربين في بلادنا انتقلت هذه الدعوة إلى الشرق، وطفق ينعق بها خصوم الإسلام في كل واد، وكانت تركيا دار الخلافة أول بلد إسلامي تنتقل إليه هذه الدعوة فكان ما كان من إلغاء الخلافة وانفراط عقد هذه الأمة، ومن بعدها انتقلت إلى سائر البلاد الإسلامية.

مقارنة بين تطبيق العالمانية في الغرب وتطبيقها في بلاد المسلمين:

إن قياس الشرق الإسلامي على الغرب الصليبي في هذه القضية خطيئة فادحة لا تقل في فداحتها عن خطيئة قياس القرآن الكريم على أناجيل القوم المزيفة! ودين الإسلام الخاتم على ديانات القوم المحرفة! فإن ما في هذه الأناجيل والديانات من باطل أضعاف أضعاف ما فيها من حق، وما كان فيه من حق فهو منسوخ بالقرآن الكريم!!

ولنتأمل في هذه المقارنة بين تطبيق هذا الفصل في الغرب والمجتمعات المسيحية وبين تطبيقه في الشرق والمجتمعات الإسلامية، ليدرك مدى جسامة التزييف الذي يمارسه المفتونون بهذه الدعوة في قياس الشرق على الغرب في هذه القضية.

١- إن المناداة بفصل الدين عن الدولة في تاريخ المسيحية عود بها إلى وضعها الأول المذكور في أناجيل القوم، وأن انحرافها عن هذا المبدأ جر عليها وعلى شعوبها البلاء والشقاء، أما في الإسلام فإن المناداة بفصل الدين عن الدولة انحراف به عما ورد في القرآن الكريم، وأن وقوع هذا الفصل في بعض مراحل التاريخ هو الذي جر على الإسلام وعلى المسلمين البلاء والشقاء.

٢- إن علاقة الدين بالدولة – في تاريخ القرون الوسطى – جعل من رجال الدين طبقة تمثل السيطرة والاستعلاء والاضطهاد والتعصب، ولكن علاقة الدين بالدولة – في عصور الإسلام الزاهرة لم تخلق مثل هذه الطبقة، إذ الإسلام نفسه لا يعترف بوجودها، فكيف يعترف بحقها في السيطرة والاستعلاء؟

٣- إن ربط الدولة بالدين في أوربا أدى إلى اضطهاد الفكر، وخنق الحريات وقيام الحروب الدينية المفجعة، وخضوع الناس لكابوس الخرافة والجهالة

والبؤس، أما ربط الدولة بالدين – في عصور الإسلام الزاهرة – فقد أدى إلى انطلاق الفكر وحماية الحريات الدينية، وإشاعة السلام وتحرير الناس من أوهام الخرافات والشعوذة، وتحقق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية بين أبناء الشعوب.

٤- إن فصل الدين عن الدولة في تاريخ أوربا، كان في عصر نهضتها الكبرى، ولقد سارت من بعده حرة طليقة تسيطر على شئون العالم وتتحكم في مصائره، أما في الإسلام فإن أزهى عصور حضارته وأحفلها بالقوة والمجد وأجداها على الإنسانية هي العصور التي قامت فيها دولته على مبادئ شريعته، وما حدث الجفاء بين الدين والدولة إلا في عصور الضعف والجمود والفوضى.

حسبنا مثلا على ذلك أن نقارن بين تركيا في ظل الدين وتركيا في ظل العالمانية لندرك مدى البون الشاسع والظلم الفادح في قياس الشرق على الغرب في هذه القضية: لقد فصل الدين عن الدولة في تركيا، فماذا جنت من المكاسب؟ لقد ألقي بتركيا في أحضان الغرب غارقة بديونها مثقلة بالتزاماتها وأصبحت سوقا لتصريف المنتجات الغربية، ومركزا للقواعد الحربية، وهدفا للعدوان الشيوعي والإفناء الجماعي، وعندما كان (الدين) سيد الدولة كانت تركيا إمبراطورية تملأ عين الدنيا وسمعها وكانت باسم الإسلام تخيف جارتها روسيا، بل ظلت عدة قرون تدير رحى الحرب في أرض روسيا نفسها، وعندما أصبحت (الدولة) سيدة الدين أصبحت تركيا مستعمرة لا هيبة لها، ولا وزن فعادت دويلة تقبع مرعوبة في أقل من ١٠٪ من حدودها الأولى، وتتسول سلاحها من هنا ومن هناك، وصار أقصى ما تتطلع إليه أن تصبح عضوا في السوق الأوربية المشتركة وأوربا تضن عليها بذلك!! وصدق الله العظيم: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨].

من هؤلاء الذين اشتركوا في هذه المناظرة؟

أولا: من الجانب الإسلامي:

فضيلة الشيخ: محمد الغزالي:

ولد عام ١٩١٧ م في قرية [نكلا العنب] بمحافظة البحيرة، وقد ولد في هذه القرية نفسها عدد من الأعلام نذكر منهم: الشيخ سليم البشري، والشيخ محمود شلتوت، وقد كان كل منهما شيخا للأزهر، والشيخ محمد عبده، والدكتور محمد البهي، وآخرين، وقد تخرج الشيخ الغزالي من كلية أصول الدين بالأزهر، وتخصص بالدعوة، ثم حصل على درجة التخصص في التدريس من كلية اللغة العربية وهي تعادل درجة الماجستير حاليا.

وقد قضى الشيخ قرابة نصف قرن في مجال الدعوة بين الإمامة والخطابة والتدريس في مساجد وزارة الأوقاف، وتولى إدارة المساجد وإدارة الدعوة بهذه الوزارة، كما تولى مهمة التدريس في عدد من جامعات العالم الإسلامي نذكر منها: جامعة الأزهر بمصر، وجامعتي الملك عبدالعزيز، وأم القرى بالمملكة العربية السعودية، وجامعة قطر، ثم تولى مؤخرا منصب مدير جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بالجزائر، ثم ألمت به ظروف صحية اضطرته إلى ترك العمل بهذه الجامعة والعودة إلى مصر.

شهد الشيخ العديد من المؤتمرات، وأثرى المكتبة الإسلامية بالعديد من الكتب نذكر منها: خلق المسلم – عقيدة المسلم– فقه السيرة – ظلام من الغرب – من معالم الحق – كيف نفهم الإسلام – مع الله – معركة المصحف – الجانب العاطفي من الإسلام – دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين – ركائز الإيمان – قذائف الحق– الدعوة الإسلامية تستقبل قرنها الخامس عشر

الهجري – دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين – مشكلات في طريق الحياة الإسلامية – هموم داعية- مائة سؤال حول الإسلام- مستقبل الإسلام خارج أرضه وكيف نفكر فيه؟ -قصة حياة – كيف نفهم القرآن.

ومن أبرز هموم الشيخ التي يعالجها في كتاباته ومحاضراته :

- الدفاع عن قضايا الإسلام ضد خصومه من المستشرقين والمستغربين ودحض افتراءاتهم ضد الشريعة.
- قضية الوحدة الإسلامية وجمع كلمة الأمة، وإزالة ما يعترض ذلك من العقبات.
- معالجة المفاهيم المغلوطة المنتشرة في ساحة العمل الإسلامي المعاصر.
- عرض الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والخلقية والعقدية للإسلام.
- نقل رسالة الإسلام إلى مختلف أقطار الأرض، والسعي لتحقيق الإسلام في أوربا وأمريكا وغيرها من بلاد العالم. مكاسب للدعوة.

حاز الشيخ على جائزة الملك فيصل العالمية في مجال خدمة الإسلام[1].

---

(١) للشيخ اجتهاداته الخاصة التي لا يوافقه عليها كثير من أهل العلم، وقد ضمن معظم هذه الاجتهادات في كتابه (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) وقد أحدث هذا الكتاب دويا هائلا في الأوساط العلمية والإعلامية، و تناوله كثير من أهل العلم بالنقد، ولعل من أجمع وأنفع ما كتب في التعليق على هذا الكتاب كتاب: «حوار هادئ مع محمد الغزالي» لسلمان العودة.

المستشار/ محمد المأمون الهضيبي:

لقد أجرت مجلة مركز بحوث تطبيق الشريعة لقاء صحفيا مع المستشار: محمد المأمون الهضيبي وطلبت منه المجلة بطاقة تعريف تقدمه بها إلى جمهور القراء، فقدم هذه البطاقة:

• الاسم: محمد المأمون، والوالد: حسن إسماعيل، ولقب العائلة: الهضيبي لكن كل الأوراق والمستندات من الابتدائية والثانوية (محمد المأمون الهضيبي) مع حذف اسم الوالد وهذا ما فعله الوالد.

• من مواليد ١٩٢٠م (عمري ٧١ عاما) اللهم اختم لنا بخير آمين.

• درست بالمدارس العادية: الابتدائية والثانوية ولم يكن يوجد إعدادية وتخرجت من كلية الحقوق – جامعة القاهرة- وكانت الجامعة الوحيدة في المملكة المصرية عام ١٩٤٢م، وقيدت اسمي للاشتغال بالمحاماة، واستدعيت للعمل بالنيابة، لأنهم كانوا يأخذون بترتيب التخرج، وكان هذا يتم أيضا بالنسبة للعمل بالقضاء، فعملت معاونا للنيابة، وقدمت الطلب وعملت بالنيابة، واستمريت في العمل القضائي، فترة النيابة العامة انتقلت للمحاكم الابتدائية ثم محاكم الاستئناف إلى أن انتهيت بعملي رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة ووصلت إلى المعاش عام ١٩٨١م.

وتخلل هذا الأمر فترة قضيتها في المعتقل من ١٩٦٥م حتى ١٩٧٠م وقدمت للمحكمة التي رأسها (الدجوي) والتي كانت تنظر كل القضايا وقتها، وكان من يدخل المعتقل سواء محكوما عليه بسنة أو بخمسة أو بعشرة يتجمع كل هؤلاء في مكان واحد ولم يكن أحد منهم يخرج... واستمرينا، وعندما خرجت من المعتقل قدمت طعنا أمام محكمة النقض في قرار فصلي، أو (قرار استقالتي من

المحكمة) وبعد فترة قبل الطعن وأعدت إلى عملي القضائي – ولو على الورق – لأنني في هذه الفترة عملت بالمملكة السعودية حتى قبيل إحالتي إلى المعاش حيث عدت واستلمت العمل – صوريا على الورق- إلى أن جاء يوم بلوغ الستين، فصدر قرار إحالتي إلى المعاش.

هذا. وبعد ذلك بقليل عملت مع إخواننا في الدعوة، ولم أعمل بالمحاماة ولا أي شيء آخر، وأنا متفرغ تفرغا كاملا للعمل مع إخواننا القائمين على بعض أحوال إخواننا المسلمين.

الأستاذ الدكتور / محمد عمارة:

• ولد في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ في قرية سروة مركز (قلين) محافظة كفر الشيخ.

• تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن خلال وجوده في كُتاب القرية.

• التحق بمعهد دسوق الديني الابتدائي سنة ١٩٤٥م، وحصل على شهادة الابتدائية الأزهرية (نظام الأربع سنوات) سنة ١٩٤٩م.

• التحق بمعهد طنطا الأحمدي الديني الثانوي (نظام الخمس سنوات) وحصل على ثانوية الأزهر سنة ١٩٥٤م.

• التحق بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) وكان مفترضًا أن يتخرج منها سنة ١٩٥٨م، لكن لأسباب سياسية تأخر تخرجه لسنة ١٩٦٥م.

• حصل على دراساته العليا بكلية دار العلوم (قسم الدراسات الفلسفية) وكانت رسالته في الماجستير عن (المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية) حصل عليها سنة ١٩٧٠م، وكانت رسالته للدكتوراه عن (الإسلام وفلسفة الحكم) حصل عليها سنة ١٩٧٥م.

• كانت اهتماماته المبكرة بالقراءة والكتابة، وأول مقال كتبه كان عن قضية فلسطين، ونشر في صحيفة «مصر الفتاة» أوائل سنة ١٩٤٨م، قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وكان طالبا في السنة الثالثة الابتدائية بمعهد دسوق الأزهري.

• اهتم بالخطابة بالمسجد فكانت بداية خطابته حول قضية فلسطين، ثم مارس الخطابة في مسجد القرية وكان ذلك طوال شهور الإجازة التي يقضيها في قريته خطيبا وواعظا في مسجد القرية.

• بدأت اهتماماته السياسية في وقت مبكر، وإلى جانب دراساته الدينية في الأزهر اهتم بالإطلاع الخارجي والقراءات الخارجية، وأول من وجهه هذا التوجيه أستاذ له درس له النحو في السنة الثانية الابتدائية بمعهد دسوق هو المرحوم الشيخ محمد كامل الفقي.

• بدأت اهتماماته بالكتابة في الصحف في فترات مبكرة فنشر في صحيفة «مصر الفتاة» وفي صحيفة «المصري» وفي بعض المجلات المصرية شعرا ونثرا.

• اهتم بالاتجاه نحو التأليف، وأول كتاب ألفه وهو طالب في دار العلوم كان عن «القومية العربية ومؤتمرات أمريكا ضد وحدة العرب» طبع سنة ١٩٥٨م، وأعيد طبعه وترجم إلى بعض اللغات الأجنبية.

• منذ تخرجه سنة ١٩٦٥م تفرغ تقريبا للبحث العلمي وللتأليف وللتحقيق في قضايا الفكر الإسلامي والتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، والتراث الإسلامي القديم منه والحديث، وقدم للمكتبة العربية والإسلامية نحوا من ثمانين كتابا ما بين تأليف وتحقيق نذكر منها على سبيل المثال:

الإسلام وحقوق الإنسان.

الإسلام والفنون الجميلة.

معالم المنهج الإسلامي.

الطريق إلى اليقظة الإسلامية.

الغزو الفكري وهم أم حقيقة؟

أزمة الفكر الإسلامي المعاصر.

إسلامية المعرفة.

الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده.

الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري.

الدولة الإسلامية بين العالمانية والسلطة الدينية.

العرب والتحدي.

معركة الإسلام وأصول الحكم.

معارك العرب ضد الغزاة.

تيارات الفكر الإسلامي.

• حقق وقدم الأعمال الكاملة لكل من رفاعة الطهطاوي، والأفغاني، ومحمد عبده، والكواكبي، وعلي مبارك، وقاسم أمين، وحقق من تراثنا القديم كتاب «الأموال» لأبي عبيدة القاسم، وكتاب «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» لابن رشد، و«وسائل العدل والتوحيد».

• شارك في العديد من المؤتمرات والندوات في مصر والعالم العربي وخارج العالم العربي، وأسهم في العديد من المجلات المتخصصة بالعديد من الدراسات.

• ترجمت بعض كتبه إلى عدد من اللغات كالإنجليزية والألمانية والتركية.

• نال عددا من الجوائز التشجيعية وحصل في مصر على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

***

ثانيا: من الجانب العالماني

الدكتور/ فرج فودة:

الدكتور فرج فودة من مواليد الزرقا بمحافظة دمياط ولد في ٢٠ من أغسطس عام ١٩٤٤م، وقد حصل على الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة عين شمس في سبتمبر ١٩٨١م. وأصدر العديد من الكتب التي تخصصت في الدعوة إلى العالمانية، وفصل الدولة عن الدين، وانتصبت لمحاربة التيار الإسلامي المعاصر، والتعريض بالإسلام شريعة وتاريخا ورموزا، نذكر منها: قبل السقوط – والحقيقة الغائبة- حوار حول العالمانية – الملعوب- الإرهاب- النذير- الطائفية إلى أين؟ بالمشاركة مع آخرين، بالإضافة إلى عديد من المقالات والندوات التي نشرت في عدد من الصحف والمجلات.

وفي مجال العمل السياسي كان الدكتور فودة أحد أعضاء حزب الوفد، ثم أعلن استقالته من الحزب إثر تحالف حزب الوفد مع جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤م، واعتبر ذلك من قبيل الردة السياسية، والتخلي عن المبادئ الأساسية التي قام عليها الحزب من العالمانية وفصل الدولة عن الدين، ومنذ ذلك الوقت وهو يسعى لتشكيل حزب المستقبل.

والدكتور فودة عالماني حتى النخاع، وصفه أحد الصحفيين المصريين بأنه العالماني المقاتل[(١)]، وقد وقف حياته على حرب الدعوة إلى تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية في أي صورة من الصور، وبأي وسيلة من الوسائل، وهو يعلن ذلك في كتبه ولقاءاته الفكرية بلا مواربة ولا تقية.

---

(١) راجع: «حوارات حول الشريعة» لأحمد جودت (١١).

ولمزيد من التعريف بهذه الشخصية العالمانية أوجز بعض ملامح المنظومة الفكرية والسياسية التي يتبناها الدكتور فودة في النقاط التالية:

الفصل بين الدين والدولة، والرفض المطلق لتحكيم الشريعة!!

[ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة]!! بهذا الوضوح والتحديد يحسم الدكتور فودة موقفه من قضية تطبيق الشريعة.

فقد سئل في حوار أجري معه هذا السؤال: ولماذا ترفض تطبيق الشريعة يا دكتور؟

فأجاب بقوله: [ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة (!!) لأنني أرى أن تطبيق الشريعة لا يحمل في مضمونه إلا مدخلا لدولة دينية... من يقبل بالدولة الدينية يقبل تطبيق الشريعة ومن يرفض الدولة الدينية يرفض تطبيق الشريعة.

وعموما هناك قاعدة إسلامية تقول: (يجوز ارتكاب معصية اتقاء فتنة) لذلك فأنا أقول: إذا كان عدم تطبيق الشريعة معصية فلتكن معصية نسعد بارتكابها اتقاء لما هو أسوأ وهو الفتنة الطائفية، الدولة الدينية سوف تقود للحكم بالحق الإلهي، وهو حكم جاهل، وكثيرا ما أدى لمظالم ومفاسد يقشعر منها البدن، وسوف يؤدي إلى نفس الشيء في العصر الحالي...][(١)].

---

(١) راجع: «حوارات حول الشريعة» لأحمد جودت (١٤، ١٥).

وفي حوار له مع جريدة الأنباء الكويتية يقول: [لهذا كله أرفض تطبيق الشريعة، وصوتي عالى جدا في هذا الصدد] وقد أبرزت الصحيفة هذا المقطع من حديثه في عنوان كبير[(١)].

وفي محاورة أخرى معه يقول: أنا شخصيا أرفض تماما الدولة الدينية أيا كان شكلها، وبالتحديد في المجتمع المصري أرفض قيام دولة دينية إسلامية[(٢)].

وقطعا للذريعة وحتى لا يظن القارئ أن الدكتور فودة يرفض التطرف فحسب، ويقبل بالدولة الدينية إذا كانت معتدلة يقول في كتابه «حوار حول العالمانية»: تحت عنوان [سلبيات الواقع الحالي] وهو يفند منطق أن يكون الحوار (ديني- ديني) مع المتطرفين [إن الحوار – الديني –الديني- يصل بالمتابع له إلى اختيار بين دولة دينية متطرفة أو دولة «دينية معتدلة» وهو أمر خطير إذا كان مقصودا! والأخطر أن لا يكون مقصودا!!][(٣)].

فالقضية إذن ليست قضية التطرف أو الاعتدال في تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية، وإنما هو الرفض من حيث المبدأ لحاكمية الشريعة والدولة الإسلامية. وفي كتاب «الطائفية إلى أين؟» يقول: [إن الدعوة لإقامة دولة دينية في مصر تمثل ردة حضارية شاملة بكل المقاييس، وليس لمثل هذا الرأي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنظرة للإسلام ذاته، فكاتب هذه السطور يرى أن الإسلام الدولة كان عبئا على الإسلام الدين، وهو يرى أن الإسلام دين

(١) راجع: كلمة المحرر بجريدة النور الصادرة بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٠.

(٢) راجع: «كتاب قضايا إسلامية» لإقبال بركة (١٧٣).

(٣) «حوار حول العالمانية» (٣٨).

وليس دولة، ويثبت هذا في كتبه ويدعو المعترضين إلى إثبات العكس بالبينة][(١)].

ويتباكى على قصور السياسيين والمفكرين في مواجهة هذه الردة (!!!) فيقول: [وليست المشكلة في قصور المواجهة فقط، بل في عدم المواجهة أصلا في القضايا الأساسية وهي مسئولية الجميع، فلا أحد يتصدى لدعوة الدولة الدينية بإعلان ضرورة التمسك بشعار الدولة المدنية، ولا أحد يواجه دعاوى التأصيل على أساس القرآن والسنة بالتأكيد على ضرورة التأصيل على أساس الدستور والقانون!! بل وأكثر من ذلك إثبات أنهما لا يتصارعان في نفس الساحة، بل إن لكل منهما ساحته، فالقانون والدستور هما الفيصل في ساحة القضايا العامة، والقرآن والسنة هما الفيصل في ساحة القضايا الخاصة بعلاقة المسلم بربه][(٢)].

وفي حوار آخر سئل: أنت مهتم بالجانب السياسي في التيار الديني السائد، وقد كانت لك مؤلفات ومقالات حول هذا الموضوع، فما وجهة نظرك؟

أجاب بقوله: [إن الإسلام دين وليس دولة، وإن الدولة الإسلامية على مدى التاريخ الإسلامي كله كانت عبئا على الإسلام، وانتقاصا منه وليست إضافة إليه][(٣)].

وعندما سئل عما إذا كان البديل الذي يطرحه هو العالمانية؟ فأجاب: [لك الحق أن تسمي ما أطرحه كما تشاء، أنا أقول إن محتوى ما أطرحه هو فصل الدين عن السياسة والحكم وليس عن الدولة، ولتسم هذا عالمانية أو عقلانية أو حتى مهلبية...!][(٤)].

---

(١) «الطائفية إلى أين؟» (٢٠).

(٢) المرجع السابق (٢٢).

(٣) «حوار حول قضايا إسلامية» (١٧٢).

(٤) «حوارات حول الشريعة» لأحمد جودت (١٨).

وفي ندوة من الندوات سئل عن نوع العالمانية التي يحلم بها فأجاب بقوله: [أنا **أحلم بعالمانية ليبرالية**، ولكن في ظل السواد المخيم، مستعد لتقبل أي بديل عالماني للإرهاب باسم الدين، **ومصر مؤهلة لدكتاتورية عالمانية**].

تفوق القانون الوضعي - بزعمه - على الشريعة الإسلامية!

ولا يتحرج الدكتور فودة من أن يعلن تفوق القانون الوضعي على الشريعة الإسلامية!! ففي حوار أجري معه سئل هذا السؤال:

وسط الفساد الأخلاقي الذي يسود العالم ويتسرب إلينا في مصر ونراه حولنا في تدهور الأخلاقيات والمعاملات، أليس من الأفضل أن يكون لجمهرة الناس دين يسترشدون به إلى الصواب وينتهون به عن الخطأ...؟!

فكان في جوابه: [أنا أرى أن حجم الانحلال الموجود في المجتمع المصري أقل بكثير اليوم على مدى التاريخ الإسلامي كله، **ورأيي أن القانون الوضعي يحقق صالح المجتمع في قضايا الزنا مثلا أكثر مما ستحققه الشريعة لو طبقت!!!**][(١)].

وفي كتابه «الحقيقة الغائبة» يقول: [والنتيجة ببساطة أن القانون الحالي يعاقب على جرائم يعسر على الشريعة أن تعاقب عليها، ويعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تفعل الشريعة][(٢)].

الإسلام الدين الذي يطرحه الدكتور فرج فودة:

يحرص الدكتور فرج فودة – كما سبق – على التفريق بين الإسلام الدين وبين الإسلام الدولة، وهو يعلن قبوله بالأول ورفضه للثاني، فما هو هذا الإسلام الدين الذي يقدمه الدكتور ويرتضيه؟ إنه يتمثل في تعلم أصول الدين في

(١) «حوار حول قضايا إسلامية» (١٧٨، ١٧٩).

(٢) «الحقيقة الغائبة» (١٢١).

المدارس، وحفظ بعض القرآن والاستماع إليه عبر وسائل الإعلام، والاحتفال بالمناسبات الدينية، وتوقير رجال الدين.

يقول في كتابه «قبل السقوط»: (إن فصل الدين عن السياسة وأمور الحكم، إنما يحقق صالح الدين وصالح السياسة معا عكس ما يصور لنا أنصار عدم الفصل بينهما، ويجدر بي هنا أن أفصل قبل أن أفصل بين أمرين: أولهما أقبله وأطالب به وهو فصل الدين عن السياسة، وثانيهما أرفضه ولا أقتنع به وهو تجاهل الدين كأساس من أسس المجتمع، والفرق عظيم، فالدين مطلوب، لأنه أحد أسس تكوين الضمير في المجتمع، وكلنا يسعد بأن يتعلم أولاده أصول الدين في المدارس، وأن يحفظوا كتاب الله أو بعضه، وأن نستمع جميعا إلى آيات الله تتلى من خلال وسائل الإعلام، وأن نسعد جميعا بالاحتفال بالمناسبات الدينية، وأن يكون لرجال الدين مكانتهم ولقدرهم احترامه وتوقيره، هذا كله وأكثر منه قدر من تواجد الدين في الدولة مقبول بل مطلوب[١].

أسس الدولة العالمانية التي يتبناها الدكتور فرج فودة:

يعلن الدكتور فرج فودة في جميع المناسبات رفضه المطلق للدولة الدينية الإسلامية، ورفضه لتحكيم الشريعة، ويطرح بديلا من ذلك الدولة العالمانية التي تتمثل أسسها كما ذكر في كتابه «حوار حول العالمانية» فيما يلي:

أولا: إن حق المواطنة هو الأساس في الانتماء، بمعنى أننا جميعا ننتمي إلى مصر بصفتنا مصريين مسلمين كنا أم أقباطا.

ثانيا: إن الأساس في الحكم للدستور، الذي يساوي بين جميع المواطنين، ويكفل حرية العقيدة دون محاذير أو قيود.

---

(١) «قبل السقوط» (٢٣).

ثالثا: إن المصلحة العامة والخاصة هي أساس التشريع.

رابعا: إن نظام الحكم مدني، يستمد شرعيته من الدستور (بالمفهوم السابق) ويسعى لتحقيق العدل من خلال تطبيق القانون (بالمعنى السابق) ويلتزم بميثاق حقوق الإنسان (بمضمونه الحضاري العام)[١].

وهي يمكن أن تتلخص في الكفر بحاكمية الشريعة، ومرجعية القرآن والسنة في الشئون العامة، وإطلاق العنان للإرادة البشرية بل الأهواء البشرية بلا حدود ولا قيود!!

عداوته المفرطة لكثير من الشعائر الإسلامية!

يحرص الدكتور فودة في كثير من كتبه ولقاءاته العامة على التأكيد على أن منازعته تنحصر فيما سماه الإسلام الدولة، أما الإسلام الدين فهو يجله ويحترمه، وهو في أعلى عليين، ويؤكد أن دعوته تنحصر في فصل الدين عن السياسة أو عن الدولة فحسب.

وقد استهل حديثه في هذه المناظرة التي نحن بصددها بقوله: (لا أحد يختلف على الإسلام الدين، لكن المناظرة اليوم حول الدولة الدينية، الإسلام الدين في أعلى عليين أما الإسلام الدولة فهو كيان سياسي واقتصادي واجتماعي... إلخ.

فما مدى صدقه في أن خصومته مع الجانب السياسي في الإسلام فحسب؟ تجيب على ذلك المواقف التالية:

البرامج الدينية تمثل اختراقا للإعلام وخطرا على مدنية الدولة!!

ففي بحثه «الفتنة الطائفية» يقول: ومن الطريف أن أذكر أني في بحث عن التطرف الديني، قد انتقدت بعض مظاهر التراجع الإعلامي أمام المد الديني،

---

(١) «حوار حول العالمانية» (٢٧).

وأعطيت مثالا على ذلك بالحرص على إذاعة أذان الصلاة كاملا مهما كانت البرامج المذاعة، بعد أن كان الأمر يقتصر فيما سبق على الإشارة إلى موعد الأذان، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إذاعة أحاديث نبوية بعد الأذان... وأنه ليس ببعيد ذلك اليوم الذي نسمع فيه شرحا للحديث النبوي بعد إلقائه والغريب أنه قد نشر في الأخبار بعد نشر هذا البحث بستة شهور أن الأجهزة المختصة في التليفزيون تبحث اقتراحا بذلك[1].

وفي توصيفه لسلبيات الواقع الحالي... وتحت عنوان «التلفزة الدينية» يقول: وقع المشرفون على التليفزيون في مجموعة من الأخطاء التي ترتب عليها عدد من السلبيات المؤثرة على قدرة هذا الجهاز الخطير على التأثير في الرأي العام، فمن ناحية أخلى التليفزيون مساحات كبيرة من ساعات إرساله للبرامج الدينية، شجع على ذلك ارتفاع أصوات المتطرفين بالهجوم على برامج الشاشة الصغيرة، مما أدى إلى مزيد من الخطوات في هذا الطريق وأي إحصائية لعدد ساعات الإرسال الديني ونسبتها إلى مجمل ساعات الإرسال وتطور هذه النسبة في السنوات الثلاث الأخيرة تؤكد على انسحاب التليفزيون عن خطه (العادي) وهو انسحاب لن يحده شيء لأنه لا حدود للتنازلات التي يطالب بها المتطرفون، ولعل الإصرار على إذاعة الأذان في وقته كاملا، ثم تطور ذلك إلى إذاعة حديث نبوي بعد أذان الصلاة بلا ضرورة يعطي مثالا لهذا الانسحاب، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فقد طالبت «جريدة النور» في عدد الأربعاء ٢٩ من مارس عام ١٩٨٥ بأن يتلو الحديث النبوي تفسير له وهو ما يشكل نموذجا لأسلوب سباق الجري (خلفا) الذي يشارك فيه التليفزيون أو بعبارة أدق يسابق فيه التليفزيون آراء المتطرفين.

---

(١) «الطائفية إلى أين» (٣١، ٣٢).

[ومن الأمثلة الأخرى على أخطاء التوجه الإعلامي التليفزيوني ما أصبح يسمى بظاهرة الشيخ الشعراوي الذي خلق منه التليفزيون المصري نجما تليفزيونيا بإصراره على التركيز عليه وإعطاء مساحة يومية له في التليفزيون][(١)].

ويتحدث عن هذه الأخطاء مرة أخرى في كتابه «النذير» تحت عنوان اختراق الإعلام فيقول: (ويمكن أن نضيف إلى ذلك زيادة مساحة البرامج الدينية باستمرار بشكل غير مألوف وغير مسبوق، وقطع الإرسال لإذاعة الأذان كاملا، ثم أضيف إلى ذلك في الثمانينات إذاعة حديث نبوي، وحاليا يتم بحث إضافة تفسير للحديث، وقد تم مؤخرا وضع برامج جديدة ضمن خريطة التليفزيون من نوع (الطب النبوي) الأمر الذي يمثل في النهاية اتجاها مستمرا لتزايد مساحة الإعلام الديني وتحول الإعلام القومي أو الوطني إلى إعلام إسلامي وهو ما يشكل خطرا على مدنية الدولة من ناحية وعلى الوحدة الوطنية من ناحية أخرى، وعدا أربع مجلات هي «المصور» «وآخر ساعة» و«روز اليوسف» و«صباح الخير»، فإن المد الديني يتزايد بصورة تصعب ملاحقتها أو حصرها، كما أن الإعلام الوطني أو القومي يتراجع باستمرار في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية...[(٢)].

وهكذا يصبح بث التليفزيون للأذان وإذاعة حديث بعده، وتقديم برنامج الشيخ الشعراوي في التفسير اختراقا للإعلام وتخاذلا أمام المتطرفين، وخطرا على مدنية الدولة، ويصنف ضمن سلسلة الأخطاء التليفزيونية التي أضعفت قدرة هذا الجهاز الخطير على التأثير في الرأي العام!! فهل كان الأذان، وتفسير القرآن، من الإسلام الدين؟ أم من الإسلام الدولة؟ حسب مثنوية الدكتور فودة؟!

---

(١) «حوار حول العالمانية» (٤٠، ٤١).

(٢) «النذير» (٢٦، ٢٧).

تيسير أداء الشعائر الدينية من مظاهر الخلل في معالجة التطرف الديني!

فتحت عنوان: (تحليل أخطاء أساليب المعالجة الحالية) يسوق الأمثلة على تراخي الدولة في تطبيق القوانيين فيذكر منها: (استخدام مكبرات الصوت الخارجية في المساجد، ورغم أن القانون يمنع هذه المكبرات أصلا، إلا أن الدولة تحاول الوصول إلى حل وسط بعدم إذاعة التواشيح والاقتصار على الأذان)[1].

ويذكر منها: (تعطيل الأعمال في الوزارات والمصالح الحكومية لأكثر من ساعة لقضاء الصلاة جماعة مع تعطيل العمل وتخصيص صالات المباني لأداء الصلاة رغم وجود أماكن مخصصة لذلك، كل هذا مخالف للقانون، وبالطبع فإن أداء الصلاة واجب، وأداء العمل واجب هو الآخر، وليس هناك تعارض والحل المناسب هو التخيير بين أداء الصلاة بصورة فردية أو إعطاء ساعة راحة تعوض في نهاية ساعات العمل وفي حالة المخالفة يطبق القانون.

والسؤال الآن هل هذه الظواهر التي يستعدى عليها تصنف ضمن منظومة الإسلام الدين أم الإسلام الدولة؟

اصطباغ التوجيه المعنوي بصبغة دينية بالقوات المسلحة خلل واضح!

يقول الدكتور فودة: [إن خللا واضحا قد طرأ على أساليب التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ حيث تم صبغ هذا التوجيه بصبغة دينية ربما كانت مفهومة أو مبررة، لكن غير المبرر هو استمرارها والتوسع فيها حتى الآن، وباليقين فإن هناك مساحة واسعة للتوجيه الوطني والتاريخي وغيرها من المجالات الرحبة والأساسية، وليس مفهوما أن تصدر القوات المسلحة مجلة دينية هي (المجاهد) حتى ولو تم توجيهها لصالح النظام لأنه سلاح في النهاية

(١) «النذير» (٢٦، ٢٧).

ذو حدين، ومن الضروري إعادة دراسة وتقييم تجربة التوجيه المعنوي في ظل أي أسلوب جديد للمعالجة][(١)].

المظاهر الإسلامية مرض يجب استئصاله!!

يقول في محاورة معه: [وعموما إن ما يحدث في المجتمع من مظاهر الردة... عندما يطالب البعض بتسييد الحجاب وإبدال الطب بالحجامة، وارتداء الملابس الباكستانية (بحجة أنها إسلامية) وإطالة اللحى... واستعمال السواك بدلا من معجون الأسنان نوع من المرض الذي يجب استئصاله][(٢)].

ولا يزال السؤال قائما حول علاقة الحجاب واللحى والسواك بالإسلام الدولة الذي يرفضه الدكتور فودة؟

وفي نفس هذه المحاورة يقول: [الشكل الحالي لعلاقة الدولة السلطة بالدين بشكل مقبول. وما عارضه هو صبغ المجتمع بالصبغة الدينية كما يسعى إليه التيار الديني هذا مرفوض، المجتمع الحالي في مصر مثلا له إطار مدني مسموح فيه ببعض المظاهر المخالفة للدين لاعتبار الإطار المدني، الخمور متاحة في مصر، ولكن هذا أدى إلى نتيجة وهي أن أقل دولة في العالم تستهلك الخمور هي مصر، أن يوجد شيخ للأزهر أهلا وسهلا... أما أن يصطبغ المجتمع بالصبغة الدينية فلا، أن يتحجب النساء رغما عنهن، ونمنع الاختلاط في المدارس الابتدائية [ولماذا تخصيص الابتدائية بالتشهير؟ وماذا عن بقية المراحل؟!] ونرفض لبس (الشورت) في مباريات الكرة لأنه فوق الركبة، وندمر كل تماثيل مصر الأثرية

---

(١) المرجع السابق (٣٧، ٣٨).

(٢) «حوارات حول الشريعة» (١٩).

لأنها أوثان، أو نهد قبور الفراعنة ومعابدهم لأنهم كفار... أنا أرفض كل هذا][١].

ولا يزال السؤال قائما حول الحجاب وستر العورة هل هو من الإسلام الدين أم الإسلام الدولة، وهل صبغ المجتمع (وليس الدولة) بالصبغة الدينية يعد من الإسلام الدين أم من الإسلام الدولة؟ والسؤال الآن: هل حجاب المرأة يعد في نظر الدكتور من الإسلام الدين أم من الإسلام الدولة؟

انتشار الحجاب داخل أفراد أسر القوات المسلحة ظاهرة تستحق الرصد!!

وفي هذا يقول الدكتور فودة: «إن هناك مؤشرا يصعب تجاهله وهو انتشار ظاهرة الحجاب داخل أسر أفراد القوات المسلحة وهو أمر ملحوظ في نوادي هذه القوات، والحجاب في حد ذاته لا يمثل خطرا، لكن الخطر أن يكون مؤشرا لحجاب العقل، وللانسياق إلى السلفية التي تقود أحيانا إلى مواجهة مع الشرعية، وليس مقصودا بالطبع التصدي لمثل هذه الظاهرة، فهو أمر غير وارد، لكننا نوردها لمجرد رصد ظاهرة قد تكون لها دلالة!!!»[٢].

وعندما أطال أحد المتدينين من لاعبب الكرة سرواله قليلا ليستر فخذه امتشق الدكتور فودة قلمه وصال به وجال تسفيها وهجوما على هذا الموقف، فتحت عنوان (ماذا حدث في مصر) كتب يقول: تحدثنا في المقال السابق عن المزايدات الدينية في مجال الكرة، وأثبتنا أن ما يسمى بالشورت الإسلامي ليس إلا (لباسا) لا سند له من الفقه، وعلاقته وثيقة بالهوجة أو الموجة، سمها كما شئت، تلك التي خلطت كل الأوراق، وادعت على الدين ما ليس منه، وأسقطت على الكرة ما هو غريب عن الرياضة بأكملها وهو التعصب وقصور

---

(١) المرجع السابق (١٩).

(٢) «النذير» (٣٨).

الفهم وانغلاق الذهن... وختم مقاله بقوله: ما هذا التخلف وضيق الفهم، وانعدام الإحساس؟! ماذا حدث في مصر؟![١].

الدكتور فرج فودة والتاريخ الإسلامي:

يزعم الدكتور فرج فودة في هذه المناظرة التي نحن بصدد تقديمها أن ١٪ من التاريخ الإسلامي يناصر الدولة الدينية، وأن ٩٩٪ يناصر الدولة العالمانية، وهذا هو ما يسميه حجة التاريخ التي لا يمل من تكرارها في كل منبر ينصب للنيل من الشريعة والطعن في الإسلام، وهذه النسبة الضئيلة التي يرى أنها تناصر الدولة الدينية في تاريخ المسلمين تتمثل في (عهد عمر بن الخطاب عشر سنوات ونصف) وعمر بن عبدالعزيز (سنتان وثلاثة أشهر) والمهتدي بالله العباسي (١١ شهرا فيكون المجموع (ثمانية أشهر وثلاث عشرة سنة) أي ١٪ تقريبا!!).

وفيما عدا هذه الفترة فلا يرى في تاريخ الإسلام إلا كتابا أسود أحاطت به الظلمة من كل جانب!!! وقد ألف كتابه «الحقيقة الغائبة» ليكون بمثابة قراءة جديدة في عهود الراشدين والأمويين والعباسيين ينتصر بها لنظرية ال ٩٩٪ التي قدمها في هذه المناظرة!! وسنكتفي في هذا المقام بقطوف من تناوله لسيرة الصحابة، لأن من اجترأ على صحابة رسول الله ﷺ فهو على غيرهم أجرأ.

يذكر عن أبي بكر أنه بقتاله لمانعي الزكاة قد فتح الذريعة إلى القتال بين أهل القبلة وإن موقفه هذا يعد البداية الحقيقية لقتال المسلمين للمسلمين (!!!) ويعلن تعاطفه مع المرتدين، ويستشهد بمعارضة عمر لأبي بكر في البداية[٢]. ويضرب الذكر صفحا عن إجماع الصحابة على هذا القتال، بل عن تأييد عمر

---

(١) جريدة مايو الصادرة بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٩.

(٢) راجع: «الحقيقة الغائبة» (٤٢-٤٤).

نفسه لهذا القتال، وقوله له في نفس الحديث الذي روى هذه المعارضة: «فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق!!».

ولم يكن الدكتور فودة في هذا بدعا ممن سبقه على هذا الطريق: طريق العالمانية وفصل الدولة عن الدين، فقد سبقه إليه علي عبدالرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» نقلا عن المستشرقين، ونسج على نفس المنوال محمد سعيد العشماوي في كتابه: «الخلافة» الذي زعم فيه أن أبا بكر قد قنن بحروب الصدقة إشهار سيوف المسلمين على المسلمين، وابتداء حرب المؤمنين للمؤمنين «الخلافة» (١٠٤)، وأنه بذلك قد اغتصب حقوق النبي ﷺ «الخلافة» (٣٢) وبدا بذلك خطوات وضع أحكام دين جديد!! ثم جعل من الخلافة ورثا له!! «الخلافة» (١٠٣).

ويرى أن عثمان لم يعدل في حكمه، وأنه أقام دولته على ثلاث دعائم لا يقر ولا يتصور أحد أن تكون هي دعائم الحكم في الإسلام.

يقول عن سياسة الحكم في أيام الراشدين: «لا قاعدة إذن ولا نظام للرقابة، والأمر كله موكول لضمير الحاكم: إن عدل وزهد كان عمر، وإن لم يعدل وتمسك بالحكم كان عثمان!! لقد أعلن عثمان أن نظام الحكم الإسلامي يستند إلى القواعد الآتية:

- خلافة مؤبدة.
- لا مراجعة للحاكم ولا حساب أو عقاب إن أخطأ.
- لا يجوز للرعية أن تنزع البيعة منه أو تعزله، ومجرد مبايعتها له مرة واحدة، تعتبر مبايعة أبدية لا يجوز لأصحابها سحبها وإن رجعوا عنها أو طالبوا المبايع بالاعتزال. ولأن أحدا لا يقر ولا يتصور أن تكون هذه هي مبادئ الحكم في الإسلام قتله المسلمون[1].

---

(١) «الحقيقة الغائبة» (٢٨، ٢٩).

- ويتطاول على ابن عباس في جرأة لا يحسد عليها، وينقل عن كتب التاريخ روايات متهافتة تنسب إليه سرقة أموال بيت المال ويعقب عليها فيقول: «هل الاستيلاء على أموال المسلمين بالباطل حلال على مسلم لكونه عاصر الرسول أو الخلفاء أو الصحابة، حرام عينا لأننا جئنا في عصر بعد العصر، وعاصرنا زمانا غير الزمان؟ هي حرام عليهم بقدر ما هي حرام علينا، بل هي حرام عليهم أكثر لأنهم يعرفون من الدين أكثر، ومتفقهون فيه أكثر، ولأنهم الأئمة والمنارة، فإذا فسد الأئمة فمن أين يأتي الصلاح؟ وإذا أظلمت المنارة فبمن نسترشد؟ ولعلي قبل أن أستطرد في الحديث، وللحديث بقية، أتذكر أن أحد أعضاء تنظيم الجهاد ممن اغتالوا الرئيس السادات في المنصة، كان مشهورا عنه أنه يكحل عينيه، وعندما سئل، قال تأسيا بابن عباس، ولعله لو قرأ ما قرأناه عنه ما تأسى به وما اكتحل مثله»[(١)].
- ويذكر من العشرة المبشرين بالجنة: الزبير، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، فلا يذكر عنهم إلا أنهم أصحاب ملايين، ويعقب على ذلك بقوله: ولعل القارئ قد تململ كثيرا وهو يستعرض ضخامة ما تركه كبار الصحابة من ثروات، ولعله انزعج كما انزعجنا لحديث الملايين، ولعله أيضا يتلمس مهربا بتصور أن الدراهم والدنانير لم تكن ذات قيمة كبيرة في عصرها، لكني أستأذنه أن يراجع نفسه، فابن عوف توفي بعد عمر بن الخطاب بثماني سنوات، والزبير وطلحة توفيا بعد عمر بثلاث عشرة سنة، وأقصى ما يفعله التضخم «بلغة عصرنا الحديث» في تلك الفترة القصيرة، أن يهبط بقيمة النقد إلى النصف مثلا[(٢)].

---

(١) «الحقيقة الغائبة» (٦٠).

(٢) «الحقيقة الغائبة» (٥٤، ٥٥).

والنتيجة التي يريد أن يصل إليها من خلال هذا كله هو إغلاق ملف الشريعة فيما يتصل بالدولة وسياسة الحكم، وإطلاق العنان للإرادات البشرية بلا حدود.

الدكتور فرج فودة والتيار الإسلامي:

للدكتور فودة قلم رشيق وأسلوب أخاذ! وقد سخر هذه الملكة في حربه للتيار الإسلامي واستنفار مختلف طوائف الأمة حكومة وشعبا لتصدي لهذا التيار بكل الوسائل... بدءا من الحروف... وانتهاء بالكلاشنكوف.

ففي كتابه «النذير» يؤكد على حتمية الصراع بين التيار الإسلامي وبين النظام القائم، وأن التناقض بينهما جذري يستحيل معه الوصول إلى مصالحة أو حل وسط، ثم يعدد مظاهر هذا التناقض فيقول:

أولا: إن القضية تتعدى مستوى الخلاف إلى مستوى التناقض الرئيسي، بين النظام القائم والتيار السياسي الديني، فالرئاسة في النظام يقابلها الخلافة في فكر التيار، والشرعية المستمدة من الدستور والقانون في النظام يقابلها الشرعية المستمدة من القرآن والسنة في فكر التيار، والدولة المدنية التي يمثلها النظام تقابلها دولة دينية في فكر التيار، والتيار في النهاية لا يطرح نفسه كقيادة بديلة لنظام قائم وإنما كنظام بديل.

ثانيا: في حدود ما هو معلن من سياسات التيار، فإن هناك خلافا جذريا حول القضايا الأساسية... «ثم يطرح عددا من هذه القضايا ومنها قضية الصلح مع إسرائيل، وقضية البنوك الربوية، وقضية الديمقراطية،... ويبين تناقض المواقف فيها بين النظام القائم وبين التيار الإسلامي».

ثالثا: إن النظام الحالي يستند إلى الوطنية المصرية كمبرر أساسي لوجوده، ويعتمد قدرا من التوجه القومي كمنطلق لممارساته، وكل من الأساسين «الوطنية

والقومية» مرفوض ابتداء من التيار حيث يستبدلهما تلقائيا بفكرة عالمية الإسلام، ويعتبرها إرثا إمبرياليا في أحسن التقديرات»[(١)].

وهو يخاطب القيادة السياسية بقوله: «وقبل هذا فإنه قد أصبح من الضروري على القيادات السياسية في دولنا التي تهددها هذه الظاهرة أن تتصدى بوضوح شديد ليس فقط بمواجهة الإرهاب أو العنف، بل بمواجهة الدعوة للدولة الدينية بحسم، وبمنطق واضح يركز على الانتماء على أساس المواطنة، وعلى الإطار المدني للحكم، وعلى الاحتكام للدستور والقانون، وعلى الفصل بين الدين كقضية خاصة وبين السياسة والحكم كقضايا عامة، وعلى جميع هذه القيادات أن تدرك أن شرعية حكمها مستمدة من الأسس التي ذكرت»[(٢)]. وهو خطاب منه للدولة في المقام الأول يستعديها على هذا التيار.

ويخاطب أعضاء البرلمان: ليستنفرهم للتصدي للإسلاميين داخل صفوفهم فيقول: «والآن. ونحن على أبواب مجلس نيابي جديد سوف يحكم مستقبل مصر في السنوات الخمس القادمة والحاسمة، أود أن ألفت أنظار أعضاء مجلس الشعب الجديد إلى أن عليهم مسئولية كبرى في مواجهة رواد الإرهاب الفكري داخل المجلس... أن عليهم أن يواجهوهم لا أن يصمتوا أمامهم أو يزايدوا عليهم... إن عليهم أن يعيدوا ترتيب الأوراق التي بعثرت عن عمد... وأن يدركوا أن المجلس منبر سياسي وأنه لا كهنوت فيه، ولا إسباغ لقدسية دينية على أي مقولة سياسية».

إن رسل الإرهاب السياسي سوف يغلفون أطماعهم السياسية في مقولات دينية، وعلى أعضاء المجلس أن يعيدوهم إلى دائرة انطلاقهم الأساسية وهي دائرة الحوار السياسي، عن إدراك بأن المجتمع كله سوف يدفع فاتورة الحساب إذا تخاذل البعض أو تخوف.

---

(١) «النذير» (٣٢- ٣٤).

(٢) «الطائفية» (٢٣).

إن علينا جميعا واجبا أساسيا وتاريخيا، وهو أن نترك لأبنائنا مناخا فكريا أفضل، وهو أمر لا يتأتى إلا بمواجهة الإرهاب الفكري بكل الشجاعة والوضوح والحسم[١].

ويخاطب الأمة كلها بمختلف فعالياتها السياسية والفكرية والفنية والأدبية فيقول في نهاية كتابه «النذير» وهو كتاب أعده خصيصا لهذا الاستعداء: «لقد قصدت من كتابي هذا أن يكون خطوة على طريق المواجهة، لأنك لن تصحح إلا إذا أدركت الأخطاء، ولن تواجه إلا إذا تعرفت على الأخطار، ولن تنفعل إلا أمام سوء الفعل، فليهز هذا الكتاب كل ضمير حي! ولينفعل به كل من أحب تراب هذه الأرض المقدسة، وليكن نذيرا للجميع، وليكن أيضا (منافيستو) موجها إلى عقل مصر ووجدانها، مضمونه (يا أدباء مصر يا فناني مصر اتحدوا) (يا عقلاء مصر ويا ضميرها واجهوا) (يا دولة مصر ويا رايتها تصدي) (يا مسلمي مصر أنقذوا الإسلام من جهالة الصبية وحماقة الصغار».

ولا أخفي عنكم حصيلة ما توصلت إليه في صراعي معهم على مدى سنوات، فقد قرأت لهم وسمعت منهم وحاورت كثرة منهم، وأدركت في كل الأحوال أنهم طلاب دنيا لا دين، وهواة حكم لا حكمة، وأنصار سلطان لا قرآن، وأن الدين لديهم وسيلة، وأنهم يحملون للمجتمع حقدا لا حد له، وللحضارة كراهية لا مدى لها، وللوحدة الوطنية اشمئزازا لا مزيد عليه، وللقومية المصرية ازدراء لا نهاية له، وللتاريخ المصري إنكارا لا عرفان فيه، وللمستقبل رفضا لا سبيل فيه إلى قبول، وأنهم يتعشقون التدمير لسهولته، والرفض ليسره وبساطته، وسفك الدماء لأنه يتناسق مع ما هيئوا وجدانهم له[٢].

---

(١) «قبل السقوط» (١١٤).

(٢) «النذير» (٨٢، ٨٣).

وأخيرا يرسم في كتابه «النذير» صورة المستقبل الذي يحلم به للتيار الإسلامي فيقول: «سينتحرون بغرور القوة وحمق الصبية وآثام الكبار، وستدور الدائرة عليهم من جديد لأنهم لا يقرءون التاريخ إلا لكي يكرروا أخطاءه فقد سفكوا دماء الأبرياء في الأربعينات إرهابا، وتوجوا مسلسل إرهابهم باغتيال النقراشي، فأعادتهم وزارة إبراهيم عبدالهادي إلى صوابهم، وألزمتهم جحورهم، ودفعوا ثمنا غاليا من حريتهم وحياة مرشدهم، ثم أعادوا الكرة مرة أخرى في عام ١٩٥٤، وكانوا القوة الوحيدة في الساحة بعد أن أخليت إلا منهم، وحاولوا اغتيال عبدالناصر، فانتهوا على حبال المشانق وتوهموا في عام ١٩٦٥ أن بإمكانهم العودة للإرهاب «تحت ظلال القرآن» وأنهم قادرون على تدمير كل منجزات الحضارة.

ووصل بهم الأمر إلى تجنيد أمهر الرماة في الحرس الجمهوري، فاستقبلهم عشماوي من جديد، وقام حمزة البسيوني بواجب ضيافتهم خير قيام!! وها هم يعودون من جديد، بعد أن نجحوا في اغتيال الرئيس السابق، وبعد أن حاول قادتهم استيعاب الدروس السابقة، محاولين اختراق مؤسسات المجتمع من داخلها، بيد أن الصبية لن يمكنوهم من ذلك، وسوف يتابعون جهادهم حتى ينقلب المجتمع عليهم.

وكلما تمادوا في حماقاتهم تضاعف إحساسي بالسعادة!! مع كل كنيسة تحرق!! ومع كل دار سينما تدمر!! ومع كل مسرح يخربونه!! ومع كل آلة موسيقية يدمرونها!! يقترب يوم الخلاص منهم بأسرع مما يتصورون، وتنقلب الأغلبية الصامتة عليهم بأعنف مما يتخيلون، وواجب الإعلام فقط أن يعرض على الشعب حماقتهم الجاهلة وجهلهم الأحمق وعنفهم الأخرق، وساعتها لن يرحمهم الشعب! وساعتها سوف تكون استعادة الدولة لهيبتها استجابة مباشرة لإرادة الشعب وليس مستبعدا أن نراهم كما رأيناهم عام ١٩٥٤ أو عام ١٩٦٥حين

كان المنظم إليهم، ويسعى جاهدا لإزالة الشبهة عنه يحمل زجاجة ويسكي صغيرة في جيبه، ويخرجها ليشرب منها أمام أصدقائه مرددا: «أنا جدع» حتى تنقل التقارير أنه لا علاقة لهم بهم من قريب أو من بعيد»[(١)].

فرج فودة والطعن في علماء المسلمين:

وهذا من المعالم البارزة التي لا تخطئها العين فيما يكتبه الدكتور فودة.

فقد كتب يخاطب شيخ الأزهر بمناسبة تصدي فضيلته لزمرة من المارقين من دعاة الفصل بين الدين والدولة: «لشيخ الأزهر أن يحمد الله كثيرا على أن الشريعة ليست مطبقة في مصر!!! لأنها لو طبقت لاستحق أن يجلد تعزيرا بتهمة القذف! وأغلب الظن أن ذلك كان سيحدث على ملأ، وأن جسده الرهيف كان سيعجز عن تحمل قسوة الجلاد، فللجسد الإنساني أحكام، وشتان بين الجسد الذي ذاق حلاوة السمن البلدي وطراوة الزبد الهولندي، وبين جسد عمر بن الخطاب الذي اسود جلده من أكل خبز الشعير بالزيت، أو أجساد من كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما جريمة شيخ الأزهر، وهي في شرع الإسلام جريمة بكل المقاييس، فهي قذف بعض خيار المسلمين في خطابه للأستاذ هويدي، ونعتهم بالخروج عن الإسلام وبالعمالة للقوى المعادية للإسلام!... إلى أن قال: وما ضرنا أن تسكن في قصر منيف، وما ضرنا أن تحصل على مرتبك من أموال دولة المسلمين، تلك التي تنعتها بأنها ربوية، وتصف بعض مصادر دخلها بأنها آثمة لأنها تأتي من المشروبات الروحية.

وما ضرنا أن نسمعك تقرأ في المناسبات الدينية خطبا مكتوبة يملؤها نطقك بالأخطاء النحوية... ما ضرنا هذا كله، لكن الضر كل الضر أن تتصور أنك

---

(١) «النذير» (٨٨- ٩٠).

يمكنك أن تخيف، وأنه بمقدورك أن تمنع كتابا هنا وتصادر رأيا هناك، وأن تتخيل أنه بيدك مفاتيح خزائن الدين، وأن في جعبتك صكوك الغفران، توزعها كما تشاء، فتغفر لمن تشاء، وتكفر من تشاء، وتعز من تشاء!

ثم ختم مقاله بقوله: احمد الله يا شيخ الأزهر على العيش الهنيء، والطعام المريء، واذكره واشكره كثيرا على تخلف المسلمين، لأنه الحافظ لمنصبك!! ولا تتخيل للحظة واحدة أن أحدا سوف يسمح لك برئاسة محاكم التفتيش، وبالاتهام والقمع، وبالتهديد والمنع، واصمت نصمت، وكف نكف، لأنك إن عدت عدنا، وإن قلت زدنا، واقرأ عافاك الله قبل أن تكتب، فلعلك إن قرأت يفتح الله عليك بابا من أبواب العلم والاجتهاد»[1].

وفي أعقاب الفتوى التي أباح فيها المفتي الربا الذي يتضمنه شهادات الاستثمار، ووقف علماء الأمة يومئذ قاطبة ضده بدءا من علماء الأزهر في مصر، ومرورا ببقية علماء العالم الإسلامي كما عبرت عن ذلك قرارات المجامع الفقهية والمؤتمرات الإسلامية وغيرها، كتب الدكتور فودة تحت عنوان «إنهم يركبون الزلكة» يقول: «إنهم بعض فقهائنا الأفاضل، الذي يركبون المرسيدس (الزلكة) ويسكن بعضهم في فيلات فاخرة في الهرم ومدينة نصر ومصر الجديد ويسبحون الله في الليل، ويلعنون المفتي في الصباح، ويغازلون الجماعات الإسلامية في أوقات القيلولة، ويودعون مئات الألوف في شركات توظيف الأموال، ويقبضون بالدولار المبارك مقابل أعمالهم الاستشارية في البنوك الإسلامية وأحدهم وكان مفتيا سابقا وصل مرتبه إلى سبعة آلاف دولار شهريا، أي حوالي ثمانية عشر ألف جنيه مصري بالتمام والكمال، وقد يظن القارئ أنهم يعملون مقابل هذه المبالغ آناء الليل وأطراف النهار، والحقيقة أن ذلك افتئات

(١) جريدة «الأهالي» (٣٣) مارس عام ١٩٨٨.

عليهم لأنه لو صح لما بقي لديهم وقت لقراءة القرآن، وذكر الرحمن، وقيام الليل، وصلاة الفجر.

والحق أن البنوك الإسلامية قد راعت ذلك كله، فقصرت استشارتها على حوار يتيم، يغني عن سؤال أي علماني لئيم، وهو حوار يحدث في نهاية السنة المالية، ويبدأ بسؤال فضيلته عن رأيه في الميزانية، فيأتي الرد المبارك، يكفيكم حسن النية، وطهارة الطوية، فيعود السؤال، وما رأيك في حركة الأموال؟ فيرد الشيخ الجليل كلها حلال، فيسألونه: وأرباح البنك السنوية فيرد الشيخ كلها من المضاربة الشرعية وكلها حلال (مية في المية) والحمد لله على أنه لا توجد أية خسارة، فيردون عليه: كله بفضل الاستخارة، ولسنا ندري كيف كنا سنحكم على جدوى المشروعات دون استخارتكم؟ ولماذا لا تفتحون مكتبا استخاريا يطرد المكاتب الاستشارية العالمانية من السوق، فيبتسم الشيخ الجليل في زهد وورع، فيغمزونه في دلع!! هيا أعطنا البركة يا مولانا، والبركة هنا اصطلاح متداول مضمونه أن يخرج الشيخ قلمه الذهبي ويوقع الميزانية فتصبح حلالا بلالا، ولا ينسى وهو يوقع أن يلمح بطرف عينه نسبة الخمسة في المائة وهي النسبة التي تحصل عليها هيئة الرقابة الشرعية، وهي نسبة ثقيلة العيار تحتوي عادة على ما لا يقل عن خمسة أصفار، تضاف إلى المرتبات الشهرية بالدولار، ولا مانع لدى بعض البنوك من رحلة «بلهنية» يزور فيها الشيخ أفرع البنك في الجزر البهامية، حيث لا ضرائب ولا يحزنون، فالضرائب تكون في البلاد الفقيرة مثل مصر، ومصر أم الدنيا كما يقولون، ففيها يقبل الناس يدي الشيخ، وفيها يركب الشيخ الزلمكة ويحمد الله على ما رزقه من بهيمة الأنعام، والسيارة لا ينطبق عليها هذا لوصف بالطبع لكن الشيخ لا يقصد السيارة وإنما يقصد الزلمكة...!!»[1]

(١) جريدة «الأهالي» عدد ٨ / ١١ / ١٩٨٩.

وقد كرر قريبا من هذه المعاني في مقال آخر له بجريدة «مايو» الصادرة بتاريخ ٩/ ١٠/ ٨٩، تحت عنوان الفتاوى الدولارية.

وتحت عنوان فقه النكد! كتب يقول: «ذلك باب من أبواب الفقه لا علاقة له في تقديرنا بالإسلام العظيم من قريب أو بعيد، لكن علاقته وثيقة ببعض الفقهاء من المتخصصين في موضوع الباب وهو النكد والقادرين من خلال لوي أعناق النصوص وعكس أزماتهم الشخصية والنفسية، واصطياد الشارد والغريب من الرأي على إعطاء النكد صورة الفتوى الدينية وتصويره على أنه رأي الدين، والدين من قولهم ورأيهم ونكدهم براء».

أغنية [من غير ليه] أحبها الناس، إذن فهي كفر بواح، ومروق صريح وشرك والعياذ بالله لماذا؟ سيجيبونك (لهذا) ويضربون أخماسا في أسداس، وأسداسا في أسباع، وستكتشف أن منطقهم سقيم، وأن فهمهم لا يستقيم وأن دافعهم الحقيقي هو ما أخفوه وما نكتب عنه الآن وهو النكد وأنه لولا أن الناس أعجبوا بالأغنية ما كتبوا، ولولا أنهم طربوا للحن الجميل ما أجهد هؤلاء أنفسهم بهذا الهجوم الثقيل[1]. ولم يترك في هذا المقال طائفة من أهل العلم إلا غمزها وهيج عليها بطريقة ساخرة [وبالمناسبة فإن من بين من أدانوا هذه الأغنية لجنة الفتوى بالأزهر».

وبعد... فإن المتأمل في هذا المنحى من كتابات الدكتور فودة لابد أن يستوقفه ما جاء في البروتوكول السابع عشر من «بروتوكولات حكماء صهيون» مما ننقله بنصه:

---

(١) جريدة «مايو» العدد (٨٧٤) الصادرة بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٨٦.

وقد عنينا عناية عظيمة بالحط من كرامة رجال الدين من الأمميين في أعين الناس، وبذلك نجحنا في الإضرار برسالتهم التي كان يمكن أن تكون عقبة كئودا في طريقنا، وإن نفوذ رجال الدين على الناس ليتضاءل يوما فيوما[١].

وربما يتساءل: هل كان هذا التوافق بين مسعى الدكتور فودة في الحط من قيمة علماء الإسلام وبين ما جاء في هذه البروتوكولات محض مصادفة عابرة أم أن في الأمر أبعادا أخرى؟ الله أعلم!.

الدكتور فرج فودة والأقباط:

للدكتور فرج فودة بالأقباط علاقة متميزة، فقد أعمل قلمه ولسانه في تبني مطالبهم والدفاع عن مواقفهم بما لا يعرف مثله عن كاتب معاصر.

وقد أثار هذا الموقف كثيرا من الشكوك والتساؤلات، بل لا يبعد أن يكون قد نسج حوله بعض الشائعات، من ذلك القول بأن الأنبا شنودة يفوضه شخصيا في تمثيل النصارى في كثير من المحافل العامة، أو أنه أصدر توجيها إلى الكنيسة لتأييده في الانتخابات البرلمانية، بدلالة أنه تقدم للترشيح عن دائرة شبرا التي يتكتل فيها النصارى وليس عن دائرة مصر الجديدة التي يسكن بها، وبعيدا عن هذه الأقوال التي لا نرى ضرورة للخوض فيها – لأننا لا نملك الأدلة المادية على إثباتها – فإن المقطوع به هو هذه العلاقة الخاصة جدا بالأقباط، وهذه العاطفة المتوقدة جدا في التخذيل عنهم والدفاع عن مطالبهم بصورة غير مسبوقة:

فهو أولا يضحي بقضية تطبيق الشريعة بالكلية حتى لا تخدش مشاعر النصارى!! ويعلن ذلك بلا مواربة، فيقول في تبرير رفضه المطلق لتحكيم الشريعة ودعوته الحاسمة إلى فصل الدولة عن الدين: [للخلاف الطائفي، أو

(١) «الخطر اليهودي: بروتوكولات حكماء صهيون» ترجمة : محمد خليفة التونسي (ص٢٠٤).

الفتنة الطائفية، أسباب عديدة، وجذور عميقة، بيد أن أحدها يمثل في تقديري سببا رئيسيا، على حين تبقى الأسباب الأخرى، رغم أهميتها أسبابا لا ترقى إلى مستوى السبب الرئيسي عمقا وتأثيرا، أما السبب الرئيسي فهو سعي بعض المسلمين في مصر إلى إقامة دولة دينية إسلامية، واستجابة الرأي العام جزئيا إلى هذا السعي][(١)].

وهو ثانيا يطالب بتحجيم البرامج الدينية في الإعلام لأن هذه البرامج في تقديره من أسباب الفتنة الطائفية، ويفسر ذلك بقوله: [ولعل القارئ يتساءل عن العلاقة بين ما أذكره وبين الفتنة الطائفية، بيد أني أؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين تراجع الإعلام الرسمي أمام التطرف الديني، وبين خلق مناخ موات لرياح الفتنة الطائفية، فأن يتحول التلفزيون أو أن تتحول الإذاعة من تلفزيون مصري أو إذاعة مصرية، إلى تلفزيون إسلامي أو إذاعة إسلامية، أمر يزيد من إحساس البعض بالسطوة، ومن إحساس البعض الآخر بالغربة!!][(٢)].

بل يرى في شرح الآيات القرآنية التي تتعلق بالتثليث وغيره من عقائد النصارى سببا من أسباب الفتنة الطائفية وجريمة تقع تحت طائلة القانون باعتباره تسفيها لعقائد الآخرين!! ولهذا فهو ينعي على الشيخ الشعراوي أنه تعرض في تفسيره للقرآن الكريم لشرح عقيدة التثليث!! وبهذا تحولت الموعظة في تقديره إلى قنبلة زمنية! ويعتذر عن النصارى الذين كانوا مقبلين على موعظته قبل الاستدارة على عقائدهم فيقول: [وأشهد – وهذه حقيقة – أن كثيرا من الأقباط، الذين لا يعرفون التعصب، كانوا حريصين على سماع الرجل ومتابعته، وهي ظاهرة مصرية من بقايا عهد الوحدة الوطنية السعيد، والمعمرون في بلادنا

(١) «الطائفة إلى أين؟» (١٩).

(٢) «الطائفية إلى أين؟» (٣٢، ٣٣).

يذكرون مئات الرسائل التي انهالت على الشيخ محمد رفعت من أقباط كانوا يسعدون بسماع تلاوته وإحداها رسالة شهيرة من قسيس أرسل إليه تبرعا، وقد نشرت هذه الرسالة في حينها في جميع الصحف اليومية، وأذكر في نهاية الخمسينات وكنت وقتها طالبا بالمدرسة الثانوية أن البابا كيرلس السادس زار كنيسة صغيرة حيث كنت أقيم في شربين، وهي مدينة صغيرة من مدن الوجه البحري، وقد شاهدت وقتها بعيني آلافا من المسلمين يسعون بأفراد من أسرهم أعياهم المرض ملتمسين البركة لدى البابا كيرلس، مؤملين أن يجدوا الشفاء على يديه!!! وكان من الممكن أن يحدث نفس الشيء للشيخ الشعراوي لولا أنه استدار فجأة خلال تفسيره اليومي للقرآن في التلفزيون، غامزا في عقيدة الأقباط، منهالا على عقيدة التثليث بالهجوم!! مستندا إلى إنجيل مدعى هو إنجيل برنابا!! مفسرا بعض آيات الإنجيل بأن المسيح قد تزوج... إلى آخر هذه الغمزات أو الطعنات التي انهالت على الأقباط من خلال أخطر أجهزة الإعلام وهو التلفزيون، وبالطبع فقد كان طبيعيا أن يرد عليه البابا شنودة في حديث الجمعة، وأن يتداول الأقباط الشرائط المسجلة للرد، وأن ينبري القمس بولس باسيلي للرد عليه في سلسلة من المحاضرات، سجلت هي الأخرى على شرائط وتداولها الأقباط في شغف وهكذا تحولت الموعظة إلى قنبلة زمانية وزاد حرص الأقباط على سماع أحاديثه لرصد غمزاته وهجومه][1].

ولا ندري ما هي – في منظوره- القراءة المستنيرة والتناول الحضاري لمثل هذه الآيات التي تقطع بكفر من قال بالتثليث أو قال إن الله هو المسيح بن مريم؟!!

---

(١) «الطائفية إلى أين؟» (٣٠، ٣١).

وهو يهدم قاعدة الولاء والبراء في الإسلام، ويراغم عشرات النصوص القرآنية الواردة في هذا المقام دفاعا عما اعتبره حقا للأقباط من المساواة الكاملة ليس في الحقوق والواجبات الظاهرة فحسب بل في مودة القلوب وتعانق الأرواح فيقول: [خليق بمثلي أن يشعر بالحزن والأسى وهو يقرأ للدكتور أحمد عمر هاشم تلك العبارة الغريبة (الإسلام لا يمنع من التعامل مع غير المسلمين، ولكن يمنع المودة القلبية والموالاة... لأن المودة القلبية لا تكون إلا بين المسلم وأخيه المسلم)، لا يا سيادة الدكتور!! المودة القلبية تكون بين المصري والمصري، مسلما كان أو قبطيا لا فرق، والقول بغير ذلك تمزيق للصفوف.

خليق بمثلي أن يشعر بالأسى والأسف حين يرتفع صوت الدعاة، معلنا أن الهندي المسلم أقرب إلى المصري المسلم من القبطي المصري... لا والله لا يكون، ولن يكون!! فالمصري لدينا، وأنا أقصد المصريين جميعا، لا يتميز إلا بحبه لوطنه وولائه لأرضه، وغير ذلك غرض في النفوس، ومرض في الصدور، وسوء في القصد، وسواد في النظرة، وفساد في الوطنية، وإثم وطني عظيم][1].

وهو يدافع عن مشاركة النصارى في البرلمان ولو عن طريق التعيين إذا فشلوا في الوصول إليه عن طريق الانتخاب، ويعتبر أن عدم نجاحهم عن طريق الانتخاب آية على فساد المناخ وتراجعه فيقول: [فالملاحظ أن انتخابات عام ١٩٨٥ وانتخابات عام ١٩٨٧ قد أجريتا بأسلوب القوائم النسبية، وكانت إحدى حجج المؤيدين للقوائم النسبية، أنها تتيح لقيادات الأحزاب السياسية، وضع عدد ملائم من الأقباط، ويمكن أن ينجح ضمن القائمة طالما أن التصويت لصالح الحزب، بعد فشل جميع المرشحين الأقباط، منذ عام ١٩٥٢ في النجاح في أي دائرة على أساس الانتخاب الفردي إلا مرات نادرة لا تزيد عن

(١) «قبل السقوط» (٨٣).

أصابع اليد الواحدة، ورغم ذلك فقد كان ملاحظا أن نسبة الأقباط سواء على رأس القوائم أو بداخلها شديدة الضآلة، ولا تتناسب على الإطلاق مع أي توقعات متفائلة، والنتيجة أن عدد الناجحين من الأقباط كان أقل من عشرة أعضاء في كل مرة، أي أقل من ٢٪ ولا لوم هنا على الناخبين، وإنما اللوم هنا على القيادات الحزبية التي كان يمكنها أن تنتهز الفرصة لتصحيح المناخ وتعديل الأوضاع غير الطبيعية وغير المقبولة][(١)].

وهو يبرز مخاوف النصارى من قضية تطبيق الشريعة ويبررها فيقول: [بينما على الطرف الآخر مواطنون أقباط يسمعون لأول مرة منذ أكثر من قرن حديثا عن الجزية، والذميين، وعدم قبول الشهادة، واستنكار أن يصبحوا قضاة أو ولاة، وهم في موقف عصيب، إن قبلوا تخلوا عن إنجاز عظيم حققته البشرية وأسمته حقوق الإنسان، وإن رفضوا أثاروا عليهم مشاعر إخوانهم المسلمين، حين يرون فيهم عقبة كئودا تمنعهم من تطبيق شريعتهم، واستكمال دينهم، وما دامت القضية القومية قد انتكست، والقضية الوطنية قد تراجعت وأخلت مكانها لقضية الدولة الدينية، فليلجأ المسلمون إلى مساجدهم، وليلتفوا حول أئمتهم، وليجأ الأقباط إلى كنائسهم وليلتفوا حول قساوسهم، وليتملك الإحساس بالقوة شيخ الأزهر إلى الدرجة التي يذهب فيها إلى مجلس الشعب، ويحتل صدارة كراسي الزوار، مراقبا النواب وهم يناقشون قضية الشريعة، وفي المقابل كان منطقيا أن يدعو البابا شعبه إلى الصيام وإلغاء الاحتفالات الدينية، ولم يكن قيام هذا وصيام ذاك إلا مظهرا من مظاهر التعبير عن تشرذم أبناء الوطن][(٢)].

---

(١) «الطائفية إلى أين؟» (٣٤).

(٢) «الطائفية إلى أين؟» (٢٦، ٢٧).

ويتباكى على وضع الذميين في ظل الدولة الإسلامية فتحدث عن حرمانهم من المناصب الأساسية!! وما يتعرضون له من اضطهادات دينية ثم يقول: ولعل أبلغ مثال على وضع الذميين في الدولة الدينية الإسلامية ما ينقل إلينا عن دية الذمي في حالات القتل الخطأ وهي لا تكفي لشراء قاروصة سجائر (كذا) وتصل نسبتها إلى واحد من عشرة آلاف بالمقارنة بدية المسلم في نفس الظروف) ويستدرك في الهامش فيذكر أن هذا هو واقع التطبيق في إحدى الدول الإسلامية، أما القاعدة الشرعية فهي محل اختلاف[(١)].

وهو يقر بما يدعونه من التعصب الوظيفي ويبرره، ويبرر مطالبهم في المشاركة في الحقائب الوزارية الهامة والرتب العليا في الجيش والشرطة ونحوه فيقول: [لو سألت قبطيا في مصر عن (همه الطائفي) لكانت إجابته السريعة المباشرة (التعصب الوظيفي) ولو سألت عشرات الآلاف من المهاجرين الأقباط من أصحاب المؤهلات العلمية عن سبب هجرتهم، لأجابوك نفس الإجابة، ولو أعدت السؤال طالبا مثالا على ذلك لأحالوك إلى مناصب الدولة العليا، ومناصب الإدارة العليا في كل القطاعات، ولذكروا لك أنه قد أصبح عرفا، أو كاد يصبح أن لا يتولى الأقباط كراسي وزارية في الوزارات المهمة مثل الخارجية!! أو الداخلية أو الخزانة أو الزراعة أو الصناعة، وأنه نادرا ما يعين أحد منهم في مناصب المحافظين أو رؤساء المدن أو مأموري المراكز أو رؤساء مجالس الإدارات، وسوف تتكرر نفس الشكوى بالنسبة للرتب العليا في القوات المسلحة أو الشرطة، ودون الدخول في متاهات جدلية، أستطيع أن أؤكد أن ذلك كله يبدو صحيحا!!][(٢)].

---

(١) المرجع السابق (٢١).

(٢) «الطائفية إلى أين؟» (٢٧، ٢٨).

ويتباكى أن شركات توظيف الأموال والمدارس الإسلامية لا يقبل فيها قبطي ولا قبطية، ثم يردف فيقول: [إنه من الضروري أن نذكر أن ظاهرة التعصب الوظيفي موجودة لدى الطرفين، لكن الأغلبية مطالبة باستمرار بأن تعطي المثل، وتصرفات الأقلية مبررة إلى حد كبير بكونها أقلية، ويكون تصرفها رد فعل، ولست في هذا متحيزا!! فقد كان هذا المعنى واردا بوضوح في مقررات المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مصر الجديدة ردا على المؤتمر القبطي عام ١٩١١][(١)].

وهو يطالب لهم بالمشاركة في ولاية التشريع والقضاء والجهاد، وأن تقبل شهادتهم كسائر المسلمين، وأن يكون الجهاد في سبيل الأرض وحدها حتى يتسنى لهم أن يشاركوا فيه!! ويتسنى كذلك الإقرار بالشهادة لمن مات فيه من الجميع فيقول: [معاذ الله!! أن يتصور أحد أنني أدافع عن أقباط مصر، فأنا أكره أن يقسم المصريون إلى مسلمين وأقباط، وهم لدي مصريون فحسب، وسوف يظلون كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولكنها بعض نزوات التاريخ، حين ينحرف عن مساره تارة هنا وتارة هناك، ثم لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى لأنه لا يصح في النهاية إلا الصحيح...

إنني عندما أدافع، إنما أدافع عن مصر، وإنما أرفض أن يضام مصري، وأرفض أن يكون لمواطن حق الشهادة لأنه مصري مسلم، ولا يكون لمواطن آخر هذا الحق لأنه ذمي، وأرفض أيضا أن يكون حق الحكم لفريق من المصريين دون فريق، أو أن يكون حق التشريع لفريق دون فريق، أو أن يكون حق ولاية القضاء في أي أمر لفريق دون فريق، أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض، وأكرر الأرض ولا شيء غير الأرض لفريق دون فريق.

---

(١) «الطائفية إلى أين؟» (٢٩).

وأرفض أن يقف مدع ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين لكي يطالب مجموعة من المصريين بأن لا يبدءوا مجموعة أخرى بالسلام، وأن يضطروهم إلى أضيق الطريق إذا لقوهم في طريق، مستندا إلى أحاديث مختلفة: سندها واه، ومتنها أوهن من خيوط العنكبوت، وأرفض أن يدعي أحد أن حرب أكتوبر كانت حربا دينية، وأنها كانت بين المسلمين واليهود، وأقبل فقط أنها كانت بين مصريين وإسرائيليين، فقد اختلط دم المصري المسلم بدم المصري القبطي، وما خرج كلاهما إلا دفاعا عن مصر، ومات المصري المسلم وودعه أهله المسلمون على أنه شهيد، ومات المصري القبطي وودعه أهله الأقباط على أنه شهيد، وما أروع أن تتحد الديانتان في إقرار الشهادة لمدافع عن أرض الوطن العزيز، لكنه مرض النفوس، وضيق الأفق، والغباء الذي يقود الوطن كله إلى التهلكة][1].

وهو يخذل عن تياراتهم السياسية ويهون من خطرها في الوقت الذي يحشد فيه الدنيا بأسرها ضد التيار الإسلامي فيقول: [إنه على العكس من تمزق التيار السياسي الإسلامي إلى أجنحة مختلفة وربما متصارعة، وتوزع ولائه بين قيادات متعددة ومختلفة يبدو التيار السياسي القبطي متماسكا بصورة لم تحدث من قبل، كما أنه يدين بالولاء لقيادة واحدة شرعية هي البابا، وعلى الرغم من اعتراض الكاتب على قيادة رجال الدين للعمل السياسي في كل من الجانبين الإسلامي والقبطي، إلا أن توحد التيار السياسي القبطي تحت قيادة واحدة غير مختلف عليها يمثل نقطة إيجابية واضحة، لأنه إذا لم يكن ممكنا التحكم في (الفعل الإسلامي) فإنه يمكن التحكم في (رد الفعل القبطي) من خلال إمكانية التفاهم

(١) «قبل السقوط» (٨١).

مع قيادته، ومساحة التفاهم واسعة من منطلق إحساس الأقلية بالخطر، وسعيها المبرر لتحجيم المشكلة][1].

يواصل حديثه فيقول: [إن الأقلية القبطية في مصر على عكس كثير من الأقليات في أغلب دول العالم ليست أقلية وافدة بل هي أقلية أصيلة، الأمر الذي يصعب معه النظر إليهم على أنهم دخلاء أو مجموعة قابلة للنزوح إلى موطنها الأصلي أو أن ولاءها خارجي، كما أنه من ناحية أخرى لا يمكن الشك في ولائهم لمصر الأرض والوطن والتاريخ، وهذه كلها عوامل تحجم كثيرا من مبررات الصراع الطائفي.

إن تبني الأقلية القبطية لبعض المطالب السياسية لا ينطلق من عقيدة دينية بقدر ما ينطلق من مفهوم حقوق الإنسان في العالم المعاصر، وبمعنى آخر فإن موقفهم ينطلق من أرضية سياسية وليس من أرضية دينية، كما أنه لا يتكون إلا كرد فعل في مواجهة تجاوز الفعل في الجانب الآخر لحدود المعقولية، الأمر الذي يؤدي إلى قصر المواجهة في اتجاه تحجيم الفعل وهو أمر إيجابي][2].

ويقول في مقام آخر في معرض تبريره لإقامة حزب ديني لنقل الحوار مع المتطرفين إلى الساحة السياسية وإتاحة الفرصة للخلاف بينهم والاختلاف عليهم: (إن التخوف من قيام أحزاب دينية مسيحية لا مبرر له لعدة أسباب هي:

أ- إن التجربة التاريخية أثبتت أن أقباط مصر يتعاطفون دائما مع الأحزاب العالمانية عن إدراك حقيقي بأن المستقبل للتعايش وليس للانفصال!! والدليل على ذلك تجمعهم تحت راية الوفد وولاؤهم له قبل ثورة

---

(١) « حوار حول العالمانية » (٣٧).

(٢) المرجع السابق (٣٧، ٣٨).

١٩٥٢ وبقاؤهم على هذا الولاء حتى بعد انفصال أكبر قياداتهم السياسية (مكرم عبيد).

ب- إن تجربة إقامة حزب مسيحي ديني له سابقة في التاريخ المصري، تمثلت في حزب مصر الذي أنشأه (أخنوخ فانوس) ولم ينضم له إلا قلة محدودة وانتهى بعد سنوات في صمت كما ظهر، دون أن يكون له أي تأثير على مسار الحياة السياسية في مصر، ودون أن يؤثر سلبيا على مناخ الوحدة الوطنية فيها][1].

والرسالة التي تحملها هذه القطوف: «**أنه لا خطر يأتي من التيارات السياسية القبطية لأن منطلقاتها فيما تطالب به حضارية وليست دينية!! ولأنها لا تكون إلا ردود أفعال عندما يزيد الغلو من الطرف المقابل، ولأنه يمكن التحكم في ردود أفعالها من خلال قيادتها الموحدة، ولأنها أخيرا لا يمكن الشك في ولائها لمصر الأرض والوطن والتاريخ!**».

وهو ينقل عن أحد الكتاب المعاصرين بعض المفاهيم الإسلامية المتعلقة بالجزية وعدم اشتراك النصارى في الجهاد ويعقب عليها فيقول:

«ولعلي أسائل نفسي كما يسائل القارئ المستنير نفسه، أيعقل هذا؟ أيعيش هذا الكاتب في القرن العشرين؟ ودعك من إمكانية أن يحدث بعض ما أشار إليه، فدونه أرواحنا نحن المسلمون قبل الأقباط، ودونه العصر الذي يتصور البعض قدرتهم على الهروب منه، دونه الحضارة التي أفلتوا منها، لكنهم لا يملكون أن ينزعوها عنا أو ينزعونا منها، ودونه الثقافة التي يسمونها الغزو الفكري مداراة للعجز، وقصورا عن تجاوز «الأغاني» للأصفهاني عند القلة المثقفة منهم،

---

(١) «حوار حول العالمانية» (٤٦).

و«رجوع الشيخ إلى صباه» عند الكثرة، ودونه حقوق الإنسان التي تقف حجر عثرة أمام خيالاتهم المريضة»[١].

وأخيرا فإن رفضه للدولة الإسلامية وتحكيم الشريعة دفاعا عن هؤلاء وانحيازا لمطالبهم الطائفية ليس ترفا سياسيا ولا مطلبا حزبيا عارضا لدى الدكتور فودة وإنما هو عقيدة تملأ أقطار نفسه، وسيظل يحمل لواءها ما ظل فيه عرق ينبض! ولنستمع إليه وهو يقول في نهاية فصل عقده للحديث عن الأقباط ورفض الدولة الدينية التي تؤدي -بزعمه - إلى الاستطالة عليهم: (إنني لن أترك التصدي لهذا الأمر ما حييت، ولن أترك هذه الدعوة ما ظل في عرق ينبض، ولن أتزحزح عن إيماني بأن كل هذه الدعاوى سياسة ألبست ثوب الدين، وليست دينا ألبس ثوب السياسة، ولن أمل في أن أكرر على مسامعكم أنها الفتنة، لعن الله من أيقظها، وحفظ الله مصر من أخطارها)[٢].

والعجيب أن الدكتور فودة قد تجاوز في حربه للشريعة الإسلامية مواقف غلاة النصارى في مصر فإنه أقصى ما وصل إليه المتعصبون النصارى في هذا المقام أنهم طالبوا بعدم تطبيق الشريعة على المسيحيين في مصر ولم يدر بخلدهم أن يصادروا حق الأغلبية في أن تتحاكم إلى الشريعة التي بها تدين.

ففي قرارات ما سمي مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريكية بتاريخ ١٧ من يناير عام ١٩٧٧م وتحت عنوان حرية العقيدة قرر المؤتمرون بشأن تطبيق الشريعة ما يلي:

ثالثا: تطبيق الشرع الإسلامي فيما ينادي به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغربية على المجتمع المصري الأصيل - نعلن عدم قبول تطبيقها على

---

(١) المرجع السابق (٢٣).

(٢) «قبل السقوط» (٨٦).

المسيحيين في مصر، كما نعتبر أن أي محاولة في هذا الشأن للإلزام الجبري تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوي على إكراه المسيحيين عقيدة أخرى مما يجافي مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان في حرية على العقيدة[١].

فقارن بين قولهم: نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر، وبين قول الدكتور فودة إنه ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة! وتبريره ذلك بمخافة أن يشعر فريق من المواطنين بالخوف لأن يحكم بعقيدة الآخرين، ويشعر فريق بالزهو لحكمه بعقيدته!!

الدكتور فرج فودة والصهيونية:

لا تبلغ الصهيونية في الخطر مبلغ الجماعات الإسلامية في تقدير الدكتور فودة!! لأن الصهيونية في تقديره عدو خارجي إذا حاربناه، وصديق خارجي إن سالمناه، وهو يعتقد أن الصراع معها في سبيله إلى الاضمحلال، وأنه بمؤتمر السلام يمكن النظر إليها على أنها حدود السلام العازل الذي يؤمن الجبهة الشرقية من أي أخطار محتملة، ولا خطر يأتي من قبلها، أما الجماعات الإسلامية فهي خطر داخلي، وعدو كامن بين الصفوف يهدد الأمة في جميع الحالات!!

ففي جوابه على تساؤل الشيخ صلاح أبو إسماعيل: حول عدم تعرض الدكتور فودة في جميع كتبه للصهيونية ولو بكلمة واحدة في الوقت الذي يتوجه بكافة كتبه ومقالاته إلى محاربة الجماعات الإسلامية يقول: «إن الموقف من إسرائيل يا أخ صلاح لا يزيد عن كونه موقفا سياسيا، فقد تراها صديقة أو جارة مسالمة لك إن كنت مؤمنا بالسلام، وقد تراها عدوا إن كنت رافضا للمعاهدة، وفي كل الأحوال فإنها صديق خارجي إن سالمت، أو عدو خارجي إن عاديت، وتستطيع في أسوأ الأحوال أن تغلق دونها الحدود، أو تحشد أمامها الحشود،

(١) نقلا عن كتاب «المصحف والسيف» لنبيل عبدالفتاح (٢٢٥).

لكنك تواجه موقفا أصعب بالتأكيد حين يأتيك الخطر من داخلك، وحين ترى عدوك بين صفوفك مواجها للوحدة بالفتنة، وللغد بالماضي، وللرأي بالسيف، وللتفكير بالتكفير، وللعقل بالنقل، وللاجتهاد بالعقم»[(١)].

وفي هذا الإطار يتحدث عن إسرائيل في مجلة أكتوبر تحت عنوان [هذا بلاغ للناس] في منظومة حديثه عن المتغيرات الجديدة في المنطقة فيقول: «البدء الفعلي في مباحثات السلام بين الدول العربية وإسرائيل الأمر الذي يشير إلى اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي إلى الاضمحلال وإلى الانتهاء بتحقق السلام العادل الشامل، وبرغم أن ذلك في تقديرنا سوف يستغرق وقتا طويلا، لكنه أمر لا مفر منه في نهاية المطاف، ولا شك أن ذلك يسهم في دعم السلام المتحقق بين مصر وإسرائيل في المدى الطويل، لكنه في المدى القصير يسهم في تأمين الحدود الشرقية، ويدفع إلى النظر إليها على أنها حدود السلام (العازل) الذي يؤمن الجبهة الشرقية من أية أخطار محتملة».

وفي الوقت الذي يرى سعادته أن الجبهة الشرقية مع إسرائيل قد أصبحت آمنة يرى أن الصراع الحضاري القادم هو الصراع المصري الإيراني وأن الصراع المسلح يجب أن يتجه جنوبا إلى السودان فيقول: «وهكذا تحدد الصراع وهو صراع يراهن عليه كاتب هذه السطور... وهو أيضا صراع يزعج الكثيرين ممن يتصورون أن عالم الشمال هو عالم التغيير وأننا أهل الثبات في كل شيء فصراعاتنا أبدية، وعداوتنا أبدية، وصداقاتنا أبدية، وكل هذا أضغاث أحلام، فالصراع العربي الإسرائيلي في طريقه للتآكل منذ معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر وهو يتسارع في تآكله بعد عقد مؤتمر السلام، والصراع المصري الإيراني هو الصراع القادم بغير شك، والصراع هنا كما ذكرنا صراع حضاري.

---

(١) «حوار حول العالمانية» (١٣٥).

أما الصراعات المسلحة فمكانها في الجنوب حيث مصادر المياه، وإذا لم ندرك هذا من الآن، وإذا لم نسع بكل السبل لتأمين منابع مياه النيل ومساره، فسوف نخطئ خطأ جسيما».

وقضية السودان ليست قضية منابع النيل فحسب بل هي أيضا – ونرجع لما كتبه الدكتور فودة بنفسه في هذا المقال: «وقوع السودان تحت حكم الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابي، وتحوله إلى مستقر للأصوليين والإرهابيين، تحت شعارات الثورة الإسلامية!!»[(١)].

وما فتئ الدكتور فودة في مقاله يؤكد على ضرورة إعادة القراءة لحدود مصر الجغرافية والتأكيد على السلام العازل والجبهة الآمنة مع إسرائيل، والخطر المحدق القادم من السودان والصراع الحضاري القادم مع إيران التي بدأت في منظوره تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار في زمن غابر!! والخطر المحتمل القادم من الغرب (جبهة الإنقاذ في الجزائر) ويختم مقاله بهذه التساؤلات: «ومن يصدق أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية قد بدأت تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار في زمن غابر؟!... ومن يصدق أن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر إلى الجنوب، وفتح خرائطه وهو ما لم تفعله منذ أيام الخديوي إسماعيل؟!!... ومن يصدق أن دائرة حصار قوى الردة الحضارية تكاد تطبق على مصر جنوبا وغربا...؟!!»[(٢)].

ولعل للقارئ أن يتساءل: هل هذا هو الدور الذي ترشحه العالمانية لمصر في المرحلة القادمة: سلام مع الصهيونية، وحرب سافرة على حملة الشريعة الإسلامية؟!

---

(١) مجلة «أكتوبر» العدد (٧٩٤) الصادرة بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٩٢م.

(٢) إننا نعتقد أن الجمع بين السودان والجزائر من ناحية وبين إيران من ناحية أخرى نوع من خلط الأوراق، فالجزائر والسودان بلاد سنية، وإيران بلد رافضي والبون بينهما شاسع، والتناقض بينهما جذري، ولكنها العالمانية المعاصرة في عدائها لكل من انتسب إلى الإسلام وتحرك على أساسه لا تفرق بين هذا وذاك.

الدكتور/ محمد خلف الله:

الدكتور محمد خلف الله أحمد، الأستاذ بكلية الآداب، وبمعهد الدراسات العربية، ورئيس تحرير مجلة اليقظة العربية وأحد رموز الاتجاه العالماني القومي في الساحة المصرية، ولمزيد من التعريف بهذه الشخصية العالمانية نورد قطوفا من آرائه ومعتقداته السياسية والفكرية في النقاط التالية:

القصص القرآني لا يصلح مصدرا للتاريخ وإنما هو قصص لمجرد العبرة والموعظة:

وقد أثبت هذا المعنى في رسالة علمية له للماجستير عام ١٩٤٢م. ولا يزال الدكتور خلف الله على هذه المقولة، ففي حوار أجري معه مؤخرا سئل عن هذه القضية فأجاب: قلت في دراستي إن القصص القرآني لا يؤخذ منه التاريخ، وإنما يعمد فيه إلى أشياء أخرى كشرح أمور تخص الدعوة الإسلامية، وإعطاء العظة والعبرة، وتوضيح صورة للصراع بين الأنبياء ومن خالفوهم في الرأي، والإشارة لوسائل استمرار الرسالة وكيف تؤتي ثمارها... إلخ[(١)].

وفي مقام آخر من هذا الحوار يقول: لكن السؤال الذي حاولت الإجابة عليه كان: ما هو المنهج الذي يجب أن يسلك لدراسة هذه القصص؟! وتوصلت إلى أن المنهج التاريخي لا يصلح لأنه لن يوصلنا لشيء... ولكن يجب أن ينظر إليها كقصص، وأن كلا منها لها سياق ولها هدف مختلف وإن كانت تدور حول شخصية واحدة[(٢)].

ودلالة ذلك واضحة، إذ يجعل القصص القرآني من جنس الابتكارات الأدبية التي ينسجها خيال الأدباء، فهي محض تخيل وتصوير ولا علاقة لها بوقائع التاريخ!!

---

(١) «حوار حول قضايا إسلامية» إقبال بركة (٩٦).

(٢) المرجع السابق (٩٧، ٩٨).

الإسلام دين العرب وحدهم وليس للناس كافة!!

وهي قضية ما فتئ الدكتور يبدئ فيها ويعيد، ويبثها على صفحات الجرائد والمجلات، وهي إنكار منه لمعلوم من الدين بالضرورة، ومكابرة لحقائق القرآن والسنة وما أجمع عليه تاريخ الأمة، ولا يعرف لهذه المقولة سلف إلا بعض فرق النصارى الذين كانوا يقرون بالإسلام ويزعمون أنه دين العرب وحدهم وأنهم ليسوا مخاطبين به، وقد اشترط أهل العلم يومئذ أن أمثال هؤلاء لا يكتفى في دخولهم في الإسلام بمجرد الإقرار بالشهادتين، بل يجب أن يشهدوا معها أن محمدا ﷺ رسول الله إلى الناس أجمعين.

وقد أرسل شيخ الأزهر إلى جريدة الأهرام كلمة الأزهر في مقالات الدكتور خلف الله التي أثبت فيها هذه المقولة نشرت الأهرام ملخصا لها بقولها: جاءنا والصفحة ماثلة للطبع وتعقيب من الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر على مقالات الدكتور محمد أحمد خلف الله عن العروبة والإسلام، وعلى وجه التحديد مقالته التي نشرها (الأهرام) في صفحة الحوار القومي يوم ١٦/ ٩/ ٨٧ تحت عنوان السياسة العربية للأحزاب المصرية – تعليقات وملاحظات.

وجاء في رد فضيلة شيخ الأزهر أن الكاتب أجهد نفسه في هذا المقال ليقرر أن الإسلام دين العرب وحدهم وليس للناس كافة، وهذه قضية خاسرة، وفكر ليس بالجديد، ولكنه من نفثات المستشرقين الحاقدين والمبشرين الفاشلين يخرج على المسلمين بين الحين والحين بقلم ولسان واحد ممن كانوا وصاروا تبعا ونقلة لحديث الإفك ولحن القول... وأوضح فضيلة شيخ الأزهر أنه يعتب على نشر هذا المقال وكان الأولى أن تحجب الأهرام عن الناس هذا الفكر وأمثاله من الأفكار الضالة. وختم شيخ الأزهر كتابه بقوله: إنني أكتب هذا باسم الأزهر، بهدف تبرئة ساحة «الأهرام» مما حمله هذا المقال من طعن صريح في الإسلام

بعناوين محددة... وفقكم الله إلى قول الحق ومساندته ودرء الباطل ومجافاته بل ومطاردته[١].

الجهاد دفاع عن الإسلام والمسلمين أمام الكفرة والمشركين وليس أمام اليهود والنصارى!

لقد سئل في مقابلة صحفية هذا السؤال: الجهاد هنا ضد من يا دكتور لأن هذه قضية كثر الكلام حولها، ونشأت تنظيمات تحمل اسمها؟

فأجاب: الجهاد ضد من يريدون انتهاك الإسلام أو فقه الإسلام، ودفاع عن الإسلام والمسلمين أمام الكفرة والمشركين وليس أمام اليهود والنصارى، لأن القرآن الكريم حدد العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب فقال: ﴿**قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ**﴾ وأجاز زواج وأكل طعام أهل الكتاب بينما رفض ذلك بالنسبة للمشركين، فالجهاد يكون في ميدان الكفر والشرك وليس في ميدان آخر، إلا إذا كان دفاعا عن الأرض أو الدولة أو ما شاكل ذلك[٢].

الإسلام دين فقط وليس دينا ودولة!! (فصل الدولة عن الدين):

ففي حوار أجري معه في مجلة روز اليوسف سئل: ما رأيك في الشعار الذي ارتفع ويتردد منذ فترة، ويقول إن الإسلام دين ودولة؟ فأجاب بقوله: (عندما نقول إن الإسلام دين ودولة يجب أن يكون القرآن الكريم هو الأداة التي نقيم بها الدولة، ولو رجعنا على القرآن الكريم لوجدنا أنه يتحدث عن النبي ﷺ أنه رسول الله ولم يتحدث عنه أبدا على أنه ملك أو حاكم... مع أن القرآن الكريم

---

(١) «الأهرام» (٢٣- ٩- ١٩٨٧).

(٢) «روز اليوسف» عدد رقم ٣١٧٧-١/ ٥/ ١٩٨٩م.

قد تحدث عن الأنبياء الملوك مثل سليمان وداود، وتحدث عن الملوك الأنبياء وعندما يسكت القرآن عن صفة النبي ﷺ على أنه حاكم أو ملك يكون هذا الأمر مقصودا، ولا نستطيع أن نزيد عليه شيئا)[١].

وعندما سئل: هل ما أقامه النبي محمد ﷺ هو دولة إسلامية؟ أجاب بقوله: «**ليست دولة إسلامية، إنما هو مجتمع إسلامي يديره باسم الرسالة وليس باسم الحكم والسلطة**».

وعندما سئل: هل الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي كان أيام النبي عليه الصلاة والسلام فقط؟ أجاب قائلا:

مجتمع عربي يديره نبي رسول بما ينزل عليه من السماء، وباجتهاده الشخصي تلبية لمجتمع إسلامي، هذا المجتمع الإسلامي هو الذي أنشأ ما يسمى بالدولة فيما بعد، وأنشئت ليس استنادا إلى نص قرآني وإنما إلى أحكام العقل[٢].

القرآن لكل العصور والأزمنة في العقائد والعبادات وليس فيما يخص المعاملات!

ففي محاورة معه سئل: أليس القرآن لكل زمان ومكان؟ فأجاب: القرآن لكل العصور ولكل الأزمنة فيما يخص المعتقدات الدينية والعبادات وليس فيما يخص المعاملات في هذه لا نأخذ منه سوى المبادئ العامة، فالمعاملات تخص علاقة الإنسان بالإنسان، وما دام الإنسان يتطور فلابد أن تتطور هذه المعاملات لتتفق مع تطور الناس[٣]، ولا يخفى أن هذه المقولة إفراز طبيعي للمقولة السابقة فصل الدولة عن الدين.

---

(١) «روز اليوسف» عدد رقم ٣١٧٧ - ١/ ٥/ ١٩٨٩م.

(٢) «روز اليوسف» ١/ ٥/ ١٩٨٩.

(٣) «روز اليوسف» ١/ ٥/ ١٩٨٩.

الإسلام هو الحل في العقائد والعبادات وليس بالضرورة في باب المعاملات!

ففي محاورة معه يقول: شعار الإسلام هو الحل هذا الشعار يختص بجمال العقيدة الإسلامية!!! فإذا كان هناك مشكلة تتصل بالعقيدة الإسلامية من الممكن أن يكون القرآن هو الحل أو الإسلام هو الحل، وعندما تكون هناك مشكلة متصلة بالعبادات والعبادات حق الله على عباده فهذه أيضا يمكن أن يكون الإسلام هو الحل، أما عندما تتصل المسألة بعلاقات البشر بعضهم ببعض أو بأشياء فإن ما جاء من القرآن من الممكن أن لا يكون الحل، ومن الممكن أن يكون هو الحل لسبب بسيط جدا... إذا كانت المسألة مسألة اجتهادات علماء الدين والفقهاء فمن حقنا أن نقترح حلا كما اقترحوا هم باجتهاداتهم، إذا كان هناك نص فنعود إلى المصلحة: هل هذا النص لا يزال يحقق المصلحة للمسلمين أو لا يحقق المصلحة؟ فإذا كان لا يحقق المصلحة للمسلمين من الممكن أن نوقف إعمال هذا النص، يكون النص نصا مقدسا ولكن إعماله منوط بالمصلحة.

سئل: حتى ولو كان النص في القرآن الكريم؟!!

فأجاب: حتى ولو كان في القرآن!!! والدليل على ذلك أن هناك أشياء وردت في القرآن الكريم ولا نستطيع أن نعمل بها الآن لأن العمل بها ضار بمصلحة المسلمين[(١)].

وقد أعاد المحرر عليه السؤال فقال: في مشاكل مجتمعنا المعاصر هل ترى إذن أن الإسلام ليس هو الحل؟

فأجاب: أنا قلت: إن الإسلام هو الحل في المشكلات التي تتصل بالعقيدة.

---

(١) «روز اليوسف» ١/ ٥/ ١٩٨٩م.

المصلحة فوق النص وإن كان في القرآن!!

ففي محاورة معه سئل عن حد السرقة فأجاب: إذا كانت السرقة تلبية لحاجة ضرورية للإنسان فلا يقم الحد، [وأنها كذا بالأصل ولعلها]: وإن كانت للسرقة فيجب أن ننظر الآن هل تتحقق المصلحة بقطع اليد أو بالسجن... يعني هل نقدم تربية الإنسان التربية الأخلاقية قبل العقوبة أو نجعل الأولوية للعقوبة، هنا لابد أن ننظر إلى المجتمع الذي نعيشه الآن، يمكن أن نقول إن من سرق يعامل بالرأفة إلى أن تتكرر منه[١].

كل ما جاء به الفقه الإسلامي في باب الأنشطة التجارية ليس من الدين!!

ففي مقالة له تحت عنوان «**الأنشطة التجارية والآيات القرآنية**» قرر أن الأمور التي وقف عندها القرآن الكريم فيما يتعلق بهذه الأنشطة هي الأخلاقيات التي يجب أن يتحلى بها التاجر وحرمة الاشتغال بها عن أداء العبادات الدينية، واستعارة صنعتها في ضرب الأمثال للأعمال الدينية، ثم انتهى من ذلك إلى بشرية ما سوى هذه الجوانب فيما يتعلق **بالأنشطة التجارية** فقال:

«إن ما وصل إليه الفقهاء الأقدمون من رجال الفكر الدين الإسلامي فيما يخص الأنشطة التجارية هو من القوانين الوضعية وليس من الدين في شيء... ثانيا: إن ما تقوم به السلطة التشريعية اليوم من وضع القوانين التجارية التي تنظم العمل التجاري هي من قبيل ما كان يضعه الفقهاء من قبل فكل منهما تشريعات مدنية تقوم على الحق والعدل، وتستهدف الصالح العام. ومخالفة تشريعات اليوم لتشريعات فقهاء الأمس ليس فيها أي خروج على الدين!»[٢].

---

(١) «روز اليوسف» ١/ ٥/ ١٩٨٩م.

(٢) «الأهالي» ٢٥/ ١/ ١٩٧٩م.

حجاب المرأة ارتبط بمناخ اجتماعي، وليس هناك أساس علمي لما يسمى بعورة المرأة وعورة الرجل!!

ففي محاورة معه سئل: هل في الدين الإسلامي زي معين؟

فأجاب: هناك فقط زي معين في مناخ اجتماعي معين... لقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ﴾ [الأحزاب: ٥٩]. فكان المناخ الاجتماعي ليست هناك دورات مياه، وإنما كان الناس حين يقضون الحاجة يقضونها من [كذا بالأصل، ولعلها: في] الخلاء فكان الذين يخرجون إلى الخلاء نساء كثيرات يهوديات ومسلمات ومشركات وما شابه ذلك، وكان هناك جماعات من فساق المدينة يخرجون لمعاكسة السيدات فأمر الله سبحانه وتعالى المسلمات وزوجات النبي وبناته ونساء المؤمنين أن يدنين من ثيابهن أي يطلن من ثيابهن حتى يعرف الناس أن هؤلاء مسلمات وأن هؤلاء لن يستجبن لمعاكسة هؤلاء الفساق فبالتالي يبتعدون عنه فهو زي مميز.

سؤال: وليس هناك عورة للمرأة وضرورة ستر جسمها؟

فأجاب: عندما نأتي لعورة المرأة وعورة الرجل نجد أن هذا اجتهاد من الفقهاء ليس له أساس تعاليم!!!.

سؤال: الحجاب؟!!

فأجاب: كان مفروضا لأن المجتمع كان لا يحتاج عمل المرأة إلى جانب عمل الرجل – إذ كانت الحياة لا تستقيم إلا إذا عملت المرأة مع الرجل- هناك فرق![1].

---

(١) «روز اليوسف» ١/ ٥/ ١٩٨٩م.

شروط جديدة وعقوبة جديدة للزنا تتفق مع العصر!

فعندما سئل حول قضية المرأة وموقف القرآن الكريم منها: فأجاب: موقف القرآن الكريم من المرأة كان موقفا في عصر معين، ووضعت تلك القواعد لعصر معين، ومن الممكن جدا أن مثل هذه الأشياء قد لا يسمح العصر الذي نعيش فيه بتطبيقها، وأعطيك مثلا: حد الزنا الذي يطالب البعض بتطبيقه، له شروط ولابد من أربعة شهود على واقعة الزنا، اليوم في العصر الحديث توجد مبان ولا توجد خيام كما كان الحال وقت نزول الآية... وبالتالي أصبح من المستحيل تحقيق الشروط، فالمساكن الحديثة في العمارات والشقق تجعل توافر الشروط مستحيلا، كذلك لم يعد أحد يجرؤ على اقتحام بيوت الناس والعلاقات الاجتماعية أصبحت مختلفة تماما، فهل نترك الزنا بلا عقاب؟! أم نفكر في عقاب جديد وفي شروط جديدة تتفق مع العصر!؟![1].

الرقص مشروع تحقيقا لمصلحة المجتمع في الترفيه!!

لقد سئل عن ما يجري عليه الحال في بلاد المسلمين من إباحة الخمر وفتح الكباريهات وصالات الرقص فكان فيما أجاب به: ثم إننا نرى أن الرقص مثلا لم يرد فيه نص، لقد اجتهد الفقهاء المسلمون ووضعوا نصوصا وعلينا أن نجتهد ونضع نصوصا... عندما نأتي إلى تاريخ الدولة الإسلامية نجد أن الرقص والغناء كان موجودا في قصور الخلفاء.

هل من مصلحة المجتمع الترفيه عن الناس لأن حياتهم أصبحت بغيضة وكريهة؟ وإلى أي حد يكون الترفيه بالمقالة الفكاهية أو النكتة؟ هذه الأشياء تحتاج إلى دراسة.

سؤال: ومن الذي يقوم بمثل هذه الدراسة؟

---

(١) إقبال بركة «حوار حول قضايا إسلامية» (١٠٢).

فأجاب: المتخصصون! مثلا عندما يضع الناس همومهم في الخمر أو المخدرات أليس من حق أساتذة الصحة النفسية أن يبحثوا عن أشياء بديلة[١].

❊ ❊ ❊

(١) «روز اليوسف» ١/ ٥/ ١٩٨٩م.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الثقافة – هيئة الكتاب

معرض القاهرة الدولي الرابع والعشرون للكتاب
بأرض المعارض بمدينة نصر

مناظرة
مصر بين الدولة الدينية والمدنية

يشترك فيها الأساتذة والدكاترة:

الطرف الأول:

- فضيلة الشيخ: محمد الغزالي.
- الأستاذ المستشار: محمد المأمون الهضيبي.
- الأستاذ الدكتور: محمد عمارة.

الطرف الثاني:

- الأستاذ الدكتور: فرج فودة.
- الأستاذ الدكتور: محمد خلف الله.

يدير المناظرة الدكتور:

- سمير سرحان.

وذلك في يوم الأربعاء ٣ من رجب عام ١٤١٢هـ الموافق: ٨ من يناير عام ١٩٩٢م بسراي الإسكان في قاعة المحاضرات.

تقديم للأستاذ الدكتور سمير سرحان

هذه مناظرة من سلسلة المناظرات التي تبدأها هيئة الكتاب هذا العام كتقليد جديد لطرح مختلف الأراء حول القضايا التي تهمنا جميعا كمواطنين وكمصريين، وأنا سعيد كل السعادة بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي في هيئة الكتاب أن يشرفنا ويسعدنا في هذه المناظرة الأولى عدد من قمم الفكر في مصرنا بل وفي العالم العربي جميعا: - إمامنا وشيخنا الشيخ: محمد الغزالي، قبل أن أستطرد أرجو منكم كلمة واحدة كأخ لكم وكصديق: نحن هنا في مناظرة ثقافية دينية فأرجو – وبالرغم من أن الهتاف باسم الله مطلوب في كل وقت، والتسبيح به وبحمده مطلوب في كل وقت – إلا أنني أرجو رجاء أخويا صادقا أن ننصت إلى المتحدثين دون هتاف حتى نستطيع أن نستفيد جميعا، ويوافقني على ذلك الشيوخ الأجلاء الموجودين معنا، نرجو أن نلتزم بآداب الاستماع إلى محاضرة أو مناظرة ومناسبة ثقافية ودينية جليلة.

- ويشرفنا أيضا شيخنا الأستاذ المستشار مأمون الهضيبي.
- كما يشرفنا الأستاذ الدكتور العالم الجليل: محمد عمارة.

ويسعدنا ويشرفنا أيضا أن يكون بيننا اثنين من ألمع مفكرينا.

- الأستاذ الدكتور: فرج فودة.
- والأستاذ الدكتور: محمد خلف الله.

وكما تعلمون أنه من القواعد العلمية للمناظرات أن تبدأ المناظرة بإعطاء وقت محدد لكل طرف، ثم بعد أن تأخذ الأطراف كلها حقها في الكلام في هذا الوقت المحدد، نعود إلى التعقيب في وقت محدد آخر إلى أن ينتهي كل طرف من طرح فكره وطرح قضيته.

ولأبدأ الآن بشيخنا الجليل الشيخ محمد الغزالي.

ملحوظة: العناوين التي تتخلل هذه المناظرة من وضع المؤلف.

كلمة فضيلة الشيخ محمد الغزالي

الاستعمار التشريعي وليد الاستعمار العسكري:

لاحظت أن مائة سنة تقريبا مرت على أمتنا وهي تكافح الاستعمار العسكري الذي غزا أراضيها وعسكر فيها وأذاقها الهوان، لكن عندما أفلح آباؤنا واستطعنا معهم وفي أعقابهم أن نجلي هذا الاستعمار العسكري فوجئنا بأن الاستعمار العسكري قد ولد معه استعمارا تربويا واستعمارا تشريعيا، وضروبا أخرى من الاستعمار التي جعلت شخصيتنا مشوهة، وجعلتنا نبتعد عن تراثنا ابتعادا غريبا[1]، ولذلك فلا يكمل لنا استقلال ولا تتضح لن شخصية إلا إذا عدنا إلى تراثنا كما كنا قبل أن تجيئنا دواهي هذا الاستعمار الغريب على أرضنا وتراثنا.

أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض؟

إذا قرأ شعب مسلم كتابه فيجد في المصحف ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]. إنه مكلف أن يصوم، ويصوم فعلا، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ﴾

---

(١) لقد كان لفشل الحملات الصليبية على بلادنا أبلغ الأثر في تحول المواجهة من ميدان القتال إلى ميدان الفكر، واستبدال الكلمة بالقذيفة والفكرة بالقنبلة.

ولقد كشفت الوثائق أن بداية هذا التحول كان بوصية من لويس التاسع قائد الحملة الصليبية الثامنة على بلاد المسلمين والتي انتهت بفشله ووقوعه في الأسر في دار ابن لقمان بالمنصورة، وبعد خروجه من الأسر وعودته إلى فرنسا أيقن أنه لا سبيل إلى التغلب على المسلمين عن طريق المواجهة العسكرية، لأن تدينهم بالإسلام يدفعهم إلى الجهاد لمقاومة الغزاة، وأنه لابد من سبيل آخر يتمثل في تحويل مجرى التفكير الإسلامي وترويض المسلمين عن طريق الغزو الفكري، وذلك بأن يتوجه المفكرون الأوربيون إلى دراسة الحضارة الإسلامية لاستخلاص السلاح الذي يزينون به الكفر ويميتون به روح التميز والجهاد في المسلمين.

[البقرة: ١٧٨]. لا! لقد ألغى الاستعمار هذه الآية، وقال لا قصاص، إنما كان القصاص في ديانات سبقت ومن بينها الإسلام، ونحن نريد أن نجهز على هذا التراث السماوي وألا تحكمنا شرائع الله في الدماء والأموال والأعراض، وإنما تحكمنا أهواء الناس الذين وضعوا لنا هذه القواعد واكتووا بها.

واليوم أنا قرأت أن خمسة وعشرين ألف قتيل في الولايات المتحدة هذا العام، لن يقتل أحد من القتلة، لأن الإعدام عقوبة مرفوضة.

الفرق بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية الغربية:

وهذا هو الفرق بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية الغربية، الديمقراطية الإسلامية ترى أن الشورى حق ولكن في موضع الاجتهاد وراء المصلحة العامة، أما حيث يوجد نص سماوي يقول القاتل يقتل فلا أستطيع أن أقول إن الشورى هنا لها مكان، تقول الشرائع كلها اليهودية والنصرانية والإسلامية تقول جميعا: إن الزنا حرام وإن الشذوذ الجنسي حرام، ومع ذلك فإن الشورى الغربية جعلت مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات البريطاني يتفقون معا على أن هذا يجوز! كيف أحكم في ديني وعرضي وخلقي أمثال هؤلاء الشاذين في تصرفاتهم وفي أحكامهم وأحوالهم.

إنني لا أستطيع أن أقول: يحارب الغزو الثقافي، يحارب الاستعمار التشريعي، يحارب الاستعمار التربوي، كما حورب الاستعمار العسكري حتى تجلوا عن بلادنا هذه الأفكار الدخيلة، التي جاءت مع القبعات الغازية، ويعود الإسلام لأهله، ويكون الدين كله لله، أما أن يقع ما يقع ثم يقال لا نريد حكما سماويا أو حكما دينيا فهذا نوع من العبث.

ما الذي تريده من خلط الأوراق؟

إنني أشعر بأن هناك خلطا للأوراق بين من يتحدثون عن الدين، يقولون لا نريد حكومة دينية[١]، ما معنى لا نريد حكومة دينية؟!؟ الأديان كثيرة حكومة

---

(١) الحكومة الدينية في المصطلح السياسي الغربي هي الحكومة التي تعتمد في حكمها على نظرية الحق الإلهي وهي المعبر عنها بـ (الثيوقراطية) وفيها يقدس الملوك والحكام باعتبارهم نوابا عن الله وممثلين له على الأرض، فآراؤهم مقدسة، وأقوالهم وأعمالهم معصومة، وما يحلونه في الأرض فهو محلول في السماوات، وما يربطونه في الأرض فهو مربوط في السماوات، وهي بهذا المعنى لون من الوثنية السياسية، وبقية من بقايا الرجعية، وأثر من آثار التخلف والإنحطاط الذي عاشته أوربا في عهود الظلام، وقد ثارت عليها الشعوب في أوربا وأسقطتها من حسابها إلى الأبد.

وهي من المنظور الإسلامي حكومة دينية، والقائمون عليها طواغيت يدعون الربوبية على الناس، ومن أطاعهم على ذلك فقد عبدهم من دون الله. وقد قال تعالى في النصارى: ﴿**ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا**﴾ [التوبة: ٣١] وعندما استنكر عدي بن حاتم الطائي عبودية النصارى للأحبار والرهبان، قال له النبي ﷺ: «ألم يكونوا يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال فتبتعوهم فتلك عبادتكم لهم».

ولكن خصوم الإسلام في بلادنا يطلقونها على الحكومة التي تطبق الشريعة، وتقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وإقامة مثل هذه الحكومة الإسلامية من أفرض الفرائض وأوجب الواجبات، إذ لا ينتظم عقد الإسلام إلا بها، ولا تقام الواجبات الشرعية الجماعية إلا من خلالها.

ولهذا انعقد على وجوبها إجماع المسلمين بل اشتغل بها الصحابة في سقيفة بني ساعدة عن أهم وآكد الأمور عندهم ساعتئذ وهو تجهيز رسول الله ﷺ وتشييعه، وما كان من خلاف يومئذ فهو على شخص القائم بالخلاف وليس على مبدأ وجوب الاستخلاف وإقامة الحكومة الإسلامية.

والخلط بين النوعين: الحكومة الدينية التي تعتمد على نظرية الحق الإلهي، والحكومة الإسلامية التي تطبق الشريعة نوع من التجهيل أو التزييف الفاحش الذي يغتال به وعي الشعوب، وأساس هذا التزييف هو الخلط بين مصدر السلطة السياسية ومصدر النظام القانوني، فمصدر السلطة السياسية في الحكومات الثيوقراطية الغربية بزعمهم هو الله ومصدر السلطة السياسية في النظام الإسلامي هو الأمة، وبهذا تفترق الحكومة الإسلامية التي تطبق الشريعة عن الحكومة الثيوقراطية التي تعتمد على نظرية الحق الإلهي في استعبادها للشعوب.

فالحكومة الإسلامية التي تطبق الشريعة وتعتبرها المرجعية العليا لنظامها القانوني لا تقدس أحدا من دون الله حاكما كان أو محكوما، ولا ترفع أحدا فوق المسئولية كائنا من كان: بدءا من الإمام العام =

بوذية!!! حكومة هندوكية!!!! حكومة صليبية!!! حكومة إسرائيلية!!! حكومة إسلامية!!!

ما الذي تريد بهذه الكلمة الغامضة المبهمة؟! ما الذي تريده من خلط الأوراق؟؟ إن البوذيين يريدون أن يحكمهم بوذيون بشريعة بوذا، والهنادكة كذلك والإسرائيليون بجوارنا يقولون في صمت وفي ضجة نحن إسرائيليون نعطل أعمالنا يوم السبت استجابة لحكم التوارة فهل حكم التوراة يبقى؟؟ والحكومة الدينية تكرم هناك؟؟ فإذا طالبنا بحكومة إسلامية تساند الحق العربي المهيض والأمة الضائعة، يقال لا. لا. لا للحكومة الإسلامية وحدها؟!!

ما هذا الحقد الغريب على الله ورسوله؟

والغريب أن جريدة [لوموند] وهي جريدة تدعي أنها تتكلم باسم الثورة الفرنسية وباسم حقوق الإنسان تقول: إن الديمقراطية المقبلة في الجزائر ديمقراطية عمياء[1] لماذا؟؟؟ تريدون الشعب أم تريدون غيره؟؟؟ الشعب يريد

=

وانتهاء بآحاد الرعية ، وكل الناس في منظورها يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ والجميع أمام قانونها وقضائها سواء، والأمة فيها هي صاحبة الولاية على حكامها تولية ورقابة وعزلا لا ينازعها في ذلك أحد ولا تتقيد في ممارستها لهذه الولاية إلا بما شرعه الله ﷻ ، إن أحسن حكامها أعانتهم، وإن أساءوا كانت عيارا عليهم : فإما أن تعدل بهم من الإساءة إلى الإحسان أو تعدل عنهم إلى غيرهم.

(١) لقد كشفت الأحداث التي وقعت مؤخرا في الجزائر عن مدى ما تكنه العالمانية المعاصرة على اختلاف مشاربها ومذاهبها من العداوة المستعرة للإسلام والشريعة، فقد كانوا يملئون الدنيا ضجيجا وجلبة حول الديمقراطية و العمل من خلال القنوات الشرعية والدفاع عن إرادات الشعوب، بل والتأكيد على أنهم لا يحاربون الإسلام إنما يحاربون العنف، وأنهم لا يصادرون المعارضة أو الرأي الآخر وإنما يمنعون من تحول الحروف إلى كلاشنكوف كما يقولون، وأن إيمانهم بالتعددية مطلق، وأن تقديسهم للحرية لا حدود له... فماذا جرى عندما جاءت الديمقراطية بالإسلام؟ وعندما أسفرت الحرية عن فوز حملة الشريعة الإسلامية؟ لقد نكسوا على رءوسهم، وارتدوا على أعقابهم يدعون بالويل والثبور وعظائم الأمور، وحركوا عملاءهم في الجيش ليعصفوا بالحرية والديمقراطية، وكل ما تعارفوا على تقديسه من القيم والمبادئ الحضارية، وليغتالوا إرادة الأمة التي يزعمون أن لها المرجعية العليا والسيادة المطلقة !!

=

أن يحكم بدينه وأن يعيش بتربيته وثقافته، وأن يستمد من ينابيعه التي تفجرت في أرضه.

=

وتحركت دبابات الجيش الجزائري لتدك بجنازيرها معاقل الديمقراطية والقنوات الشرعية وسائر المؤسسات الدستورية، وفجأة خرست أقلام دعاة الحرية، وكممت أفواه كهنة الديمقراطية، ولم يسمع كلمة تنديد ولا مقالة استنكار لأن العدو هنا هو الإسلام! بل سمعنا منهم لأول مرة من يقول إن صناديق الانتخاب ليست هي الحكم بالضرورة فقد جاء هتلر إلى السلطة من خلال صناديق الانتخاب!

بل وسارعت الدول المختلفة إلى الاعتراف بالنظام العسكري الجديد الذي جاء على أنقاض إرادة شعبه، وداس بحذائه كرامة أمته.

لقد تواصت العالمانية داخليا وخارجيا على أن هناك ممنوعات عربية كما أن هناك ممنوعات دولية، وأن وصول الإسلام السياسي إلى الحكم على هامش هذه الممنوعات العربية، وأنه يجب أن تستخدم كل السبل والوسائل لمنع ذلك.

تقول مجلة الوطن العربي في عددها ٢١٢ الصادر بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٩١: (يقول مصدر رفيع المستوى إنه إذا كانت حرب الخليج قد أثبتت أن هناك (ممنوعات دولية) فقد آن الأوان ليعرف الجميع أن هناك (ممنوعات عربية) وفي مقدمتها محاولة الإسلام السياسي الاستيلاء على السلطة في أي مكان !! ... وأضاف هذا المصدر في مجلس خاص.

إننا نستخدم كل الوسائل لمنع الفوضى باسم الإسلام، في أي بلد عربي شقيق من خلال الشرعية، وتتمثل الشرعية في طلب المساعدة من السلطة المعتدى عليها وفي مواثيق جامعة الدول العربية).

ولعل في إطار هذه السياسة كان هذا التحرك المصري في إبان أحداث الجزائر السابقة والذي نشرته جريدة «الأهرام» في عددها الصادر بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٩١م قائلة: (بعث الرئيس محمد حسني مبارك رسالة شفوية إلى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ينقلها إليه السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية الذي غادر القاهرة أمس إلى تونس على رأس وفد من كبار رجال الأمن المصري في زيارة تستغرق أربعة أيام بدعوة من وزير الداخلية التونسي، وصرح الوزير قبل سفره بأن الرئيس مبارك أصدر إليه تعليمات بأن يضع كل خبرات وزارة الداخلية وأجهزة الأمن المصرية تحت تصرف أجهزة الأمن في الدول العربية الشقيقة، وأن يكون هناك تعاون وثيق وتنسيق كامل بين أجهزة الأمن المصرية وأجهزة الأمن بدول المنطقة خاصة في الظروف الأمنية الحالية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية سواء في مجال تبادل المعلومات الأمنية، أو التدريب والتعليم والتنظيم وأعمال المباحث، والأجهزة الفنية للكشف عن الجرائم، وأعمال الجوازات باعتبار أن الأوضاع الأمنية في المنطقة العربية تحتاج إلى مثل هذا التعاون الوثيق.

وكما قلنا إن الحكم على إرادات الشعوب بالإعدام لأنها تريد الإسلام لا هو ديمقراطية ولا هو شورى ولا هو دين ولا هو دنيا.

أنا أستغرب ما هذا الحقد الغريب على الإسلام؟؟؟ ما هذا الحقد الغريب على الله ورسوله؟؟؟ ما هذا الحقد الغريب على الكتاب والسنة؟! ما هذا الحقد الغريب على التراث كله؟؟؟

ما هذا التشكيل البعيد عن الله وعن العقل؟

إننا نريد أن يعرف الناس أننا إسلاميون وإذا أقمنا حكومة إسلامية فالحكومة الإسلامية نصف نصوص: نصف وحي من الله الذي لا يجوز أن يعصى، ونصف عقل يبحث عن المصلحة ويمشي بالقياس والاستحسان، والعقل لا يعصى، فإذا كنا نريد البعد عن حكم الله وحكم العقل فما الذي نسميه بهذا التشكيل البعيد عن الله وعن العقل، أي حكم هذا؟؟؟

عصف بحقوق الإنسان وكرامات الشعوب!

إننا لا نريد العبث بالألفاظ ولا اللعب بالأقوال، إنما نريد أن نقول الإسلام قام من أربعة عشر قرنا أو يزيد واستطاع أن يؤسس دولة عظمى، وبعد أن تعبت هذه الأمة في مسارها الطويل وأدركها من دواهي الاستعمار ما صرفها عن تراثها، نريد وتريد الأجيال الجديدة أن تعود إلى إسلامها ولا ينبغي أن تمنع أبدا أو أن تذاد عن هذا الطريق، وكل طعن في هذه الرغبة أو الإرادة إنما يكون افتياتا على الناس، وعصفا بحقوق الإنسان وكرامات الشعوب.

هذه كلمة موجزة نفتتح بها ثم نستمع ونرد ونتجادل جميعا إن شاء الله.

سمير سرحان: شكرا لفضيلة الشيخ: محمد الغزالي وننتقل إلى فضيلة المستشار: مأمون الهضيبي ليلقي كلمته فليتفضل:

كلمة المستشار: محمد المأمون الهضيبي

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد فسلام الله عليكم جميعا ورحمته وبركاته.

أما بعد:

فأحسب أن من واجبي بل وواجبكم أيضا أن نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لهيئة الكتاب وفي مقدمتها وعلى رأسها الأستاذ: سمير سرحان على هذا الجهد الطيب المبارك الذي يبذله لتطوير وتقديم هذا السوق للفكر والثقافة والأدب والفن، هذه الأمور التي لا نستطيع أن نعيش بدونها والتي تشهد بجهد له، وأن يقدم مثل هذه الندوات التي نحن في أشد الحاجة إليها والشعب كله، وكما ترون هذه الجموع الحاضرة الآن والمكتظة بالخارج، متشوقة أن تسمع وأن تعيي وتعقل، فإذا التزمنا غاية السكون وغاية النظام فهذا أمر ضروري نسأل الله تبارك وتعالى أن يهدينا جميعا إلى سواء السبيل.

ضرورة تحديد المصطلحات:

بالنسبة للمحاضرة حدد عنوانها كما أشار فضيلة مولانا الشيخ الغزالي أن [مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية] وكما قال فإننا تركنا في إبهام بمفهوم الدولة الدينية، وما هو المطلوب من الدولة الدينية، وما المقصود بها؟ فالأديان كما استقرت بين البشر أشكال وأنواع كما قال: البوذية والهندوكية والكنفوشية وغيرها، فما هو المطلوب في مصر بالدولة الدينية؟! ما هو المقصود بالدولة الدينية؟!

مصر بين الدولة الإسلامية والدولة غير الإسلامية:

أعتقد ببساطة أن شعب مصر ونحو ٩٥٪ منه من المسلمين الذين شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وأن القرآن وحي من عند الله، وأن الشريعة حكم الله، وارتضت الله ربا، والإسلام دينا، ومحمدا نبيا ورسولا إذن لا مجال أن يوجد فيها دولة دينية إلا أن تكون دولة الإسلام، فالشطر الأول من عنوان المحاضرة ينبغي أن يكون (مصر بين الدولة الإسلامية) وإذا أردنا أن نحشر الدينية فلابد إذن من وصفها بالوصف الذي يبين حقيقتها أن [مصر بين الدولة الدينية الإسلامية] تحدد صفة الدولة الدينية التي هي إحدى الخيارين المطروحين.

أما الخيار الثاني فهو أن تكون مصر دولة مدنية، وهنا أقف أيضا وأتساءل: ما هي الدولة المدنية؟ يعني غير عسكرية أم ماذا؟ ما المطلوب منها؟ ماذا نعني بالدولة المدنية؟ هل يعني ذلك أن الأشخاص الذين يتولونها مدنيين وليسوا عسكريين؟؟ أم المطلوب بها شيء آخر؟؟؟ ما المقصود بها؟ ليست كهنوت؟ أم ماذا!!

ماذا وراء هذا الإبهام؟

أعتقد أننا ببساطة نجد مثل هذه العناوين تخفي أمورا:

الأول: عدم إظهار الإسلام فيقال دولة دينية.

الثاني: دولة مدنية والحقيقة أن الخيار المطروح إما أن تكون مصر إسلامية وإما أن تكون غير إسلامية، ما حكم الدولة الغير الإسلامية في عقيدة المسلمين؟ هذا سؤال يجب أن يطرح لأن مصر نحو ٩٥٪ من أبنائها يدينون بالإسلام عقيدتهم الإسلام تحكم كل تصرفاتهم وكل نظرتهم لأمور الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي والعقيدة الإسلامية والفكر الإسلامي، والله سبحانه وتعالى قال لنا في كتابه نحن المسلمين نعتقد أن هذا حلال وهذا

حرام، هذا كفر وهذا إيمان، هذا صلاح وهذه معصية، المسلم لا يستطيع أن ينفك عن ذلك، إما أن يكون مسلما وإما أن لا يكون مسلما.

فالخيار المطروح أن نكون مسلمين؟ أو أن نكون ماذا؟ ما هو الخيار الآخر المطروح؟ يجب أن نواجه هذه الحقيقة، لأننا لا نستطيع أن نتفاداها بألفاظ تعمي الحقيقة والناس تشعر بالحقيقة، إذا ما هو الخيار المطروح أمامنا إذا لم نرتض الإسلام دينا، وإذا لم نرتض الدولة الإسلامية، ما هو الخيار المطلوب الآخر، مهما وصف بالعالمانية والعقلانية قل ما شئت! ما وصفها في الإسلام؟ ما حقيقتها؟ ما حكم الشرع فيها؟ ماذا يراد للمسلمين أن يقبلوه؟

هذا هو السؤال الأول الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا لأننا شعب الغالبية الساحقة منه مسلمون هل المطلوب من المسلمين أن يتركوا الإسلام؟! أو هل يقال لنا إن الإسلام لا يشترط أن يكون هناك له دولة؟ وأنه يمكن إقامة دولة لها أي صفة عقلية، بوذية، يهودية، أيا كان فيها عقلانية والناس يكونون كذلك مسلمين والأشخاص يكونون مسلمين ويكون هذا جائز في الإسلام؟! لا أعتقد!! كلنا يعلم أن هذا أمر غير صحيح.

الإسلام دين ودولة:

الأحكام الواردة في القرآن الكريم تؤكد أن الإسلام دين ودولة، ونضرب أمثلة بسيطة من غير سرد لآيات الأحكام وهي كثيرة ويمكن أن نتلوها في بضع دقائق، قال تعالى: ﴿**فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّ**﴾ [المائدة: ٤٨]. وقوله: ﴿**وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ**﴾ [المائدة: ٤٩]. وقوله: ﴿**وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ**﴾ [المائدة: ٤٤]. وقوله: ﴿**وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ**﴾ [المائدة: ٤٥]. وقوله: ﴿**وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ**﴾ [المائدة: ٤٧]. وقوله:

﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٨-١٩] ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

الحكم بما أنزل الله ركن من أركان العقيدة:

الأحكام كثيرة، ونظرا لضيق الوقت المتاح لي في هذه المناظرة عشر دقائق فقط يجعلني أكتفي بذكر هذه الآيات دون استطراد واسترسال، ويكفيني أن أقول إن رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى أوصانا وقال لنا ما معناه: «**تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي**» إذن كون الحكم بما أنزل الله ركن من أركان العقيدة الإسلامية وأمر واجب والخروج عنه يؤدي بنا إلى أحكام تلوتها على حضراتكم من الكفر والفسوق والظلم مما يؤكد لنا أن أمر الحكم جزء من العقيدة الإسلامية[1].

---

(١) تحكيم الشريعة يرتبط بعقد الإيمان المجمل الذي لا تتحقق صفة الإسلام إلا باستيفائه، وهو أوسع مدى من مجرد الحكم بين الناس بما أنزل الله، وإنما المقصود به أن تكون الشريعة هي الحجة القاطعة والحكم الأعلى في حياة المسلم قاطبة : في صلاته ونسكه ومحياه ومماته... في أقواله وأعماله واعتقاداته في كافة شئون حياته الفردية والجماعية، الخاصة والعامة .. في علاقته بربه وبالآخرين وهذه هي حقيقة الرضا بالله ربا وبالإسلام دينا، ومحمد ﷺ نبيا ورسولا.

ولهذا قال تعالى: ﴿**فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ**﴾ [النساء: ٥٩] وفي الآية دلالة كما يقول ابن كثير على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمنا بالله واليوم الآخر. «تفسير ابن كثير» (١/ ٥١٨).

وقال تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا**﴾ وفي الآية كما يقول الجصاص دلالة على أن من رد شيئا من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله ﷺ فهو خارج من الإسلام سواء رده من جهة الشك فيه أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء =

هل يمكن أن يوجد إسلام بلا دولة؟

ماذا يراد من المسلمين إذن؟ أن يقال لهم لا تكن دولتكم دولة إسلامية، هل الإسلام يمكن أن يوجد بغير دولة؟؟ لنرى وهل يمكن أن تسمحوا لنا أن نكون جيشا بدون حكومة؟؟ والله يقول لنا: ﴿**وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ**﴾ [الأنفال: ٦٠].

ونحن مأمورون من إسلامنا بإعداد جيش، هل نكونه نحن أو تكونه الحكومة؟ نريد أن نفهم؟ أعتقد أنه لا يوجد عاقل يقول: إن هذا لابد من الاختصاصات الأساسية للدولة، فالدولة هنا مكلفة أن تعد جيشا له صفات خاصة: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ**﴾ [التوبة: ١١١] وسئل رسول الله ﷺ: «**إن الرجل يقاتل حمية وشجاعة و...**

=

الزكاة وقتلهم وسبي ذراريهم لأن الله تعالى حكم بأن من لم يسلم للنبي ﷺ قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان) . «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ١٨١).

وقد تقرر في محكمات العقيدة أن حقيقة الإيمان تصديق الخبر والانقياد للشرع وأن من لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد كان كافرا بالله العظيم.

كما تقرر في محكمات العقيدة كذلك تفرد الله جل وعلا بصفتي الخلق والأمر كما قال تعالى: ﴿**أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾ [الأعراف: ٥٤]. فمن نازع الله في صفة الأمر كمن نازعه في صفة الخلق، ومن رفض الله آمرا وهاديا، كمن رفضه مبدعا وخالقا ولا فرق فمن رفض تحكيم الشريعة وتحاكم إلى الهوى فقد أشرك بالله في صفة من أجمع صفاته وأمر من أخص خصائصه وهو الأمر والهداية، ولهذا قال تعالى عن النصارى: ﴿**ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ**﴾ [التوبة: ٣١] وفي معناها قول النبي ﷺ لعدي بن حاتم الطائي وقد تساءل مستنكرا عن حقيقة هذه الربوبية: «ألم يكونوا يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال فتتبعوهم فتلك عبادتكم لهم» فمن بدل شرائع الله فقد جعل نفسه ربا على الناس ، ومن أطاعه على ذلك فقد عبده من دون الله!! ولا يتنافى ما سبق مع ما اتفق عليه أهل السنة من أن المعاصي من أمور الجاهلية، لا تخرج من الإيمان إلا بالاستحلال، لأن هذه المعاصي تتعلق بفروع العمل لا تتعلق بأصل الاعتقاد، فمن التزم بحكم الله تصديقا وانقيادا ثم تلبس ببعض المعاصي بعد ذلك فلا يخرجه ذلك من الإيمان، أما من نازع في حكم الله ابتداء فهو مرتد خارج عن أصل الإيمان.

و... فأي ذلك في سبيل الله قال: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله». ونزل قوله تعالى: ﴿**فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا**﴾ [الكهف: ١١٠]. إذن من يأتي بالزكاة؟؟ من يأخذها؟ من يقرر أن هذا ملتزم بإحضارها.

طبقا لأحكام الشريعة لأنها ليست ضريبة نسن لها القوانين أو نلغيها؟! ومن يوزعها وفقا لشريعة الله؟ ومن يطبق حكم الله فيها إذا لم تقم حكومة بهذا؟ والقاضي بم يقضي؟؟ ضابط الشرطة ماذا يطبق؟ إن لم تكن هناك دولة، هل الدولة في أي بلد من البلاد مطلوبة لذاتها؟؟ الدولة لا يمكن أن تكون مطلوبة لذاتها لكنها مطلوبة لتحقيق غاية هي أن تقوم على تنظيم شئون الجماعة، وتحقيق أمان الجماعة وتحقيق أغراض الجماعة ومطالبها فإن الدولة مطلوبة كي تنظم شئون الجماعة، إذن الدولة لا يمكن أن تنفك عن عقيدة الجماعة وعن فهم الجماعة لذلك يقال الشورى حتى إن الناس تختار الدولة، من يلي الدولة وينظم الأمور طبقا لما يريدونه هم، وما يعتقدونه هم، ولا يفرض عليهم فرضا ما ليس منهم وما ليس من عقيدتهم؟!

الديمقراطيون يكفرون بالديمقراطية إذا كانت ستأتي بالأصوليين!!

وعندنا في مصر ٩٥٪ أو نحو ذلك من المسلمين اسألوهم: هل يرضى أحد أن يطبق عليه غير الإسلام؟ اسألوهم!! لماذا لا يسألون؟! لماذا يسأل الناس عن كل شيء إلا عن دينهم وعن رغبتهم في حكمهم؟ يقولون الديمقراطية!! ها هي الديمقراطية قد سقطت على أوسع ما يكون، حتى في البلاد التي تدعي ذلك بدءوا من أول أمس وأذاعوا هذا: لا نريد الديمقراطية لأنها ستأتي لنا بالأصوليين[1] وأيضا نستعمل ألفاظ تخفي الاسم الصحيح حتى لا نقول

(١) يشير الشيخ بذلك إلى ما حدث في الجزائر عندما تدخل الجيش فجأة بترتيب من العالمانية العالمية وقهر إرادة الشعب الجزائري وداس بآلياته كرامة هذه الأمة في مهزلة غير مسبوقة في تاريخنا المعاصر، =

«المسلمين» أعداؤنا في الغرب يصدرون لنا عبارات مثلا: (أصولي، ولا نريد أصوليين) ونحن نردد وراءهم كالببغاء: أصولي!! لا نريد الأصوليين، هم لا يريدون أن يقولوا الإسلام، ونحن نسير وراءهم ونخفي كلمة الإسلام، لا!!

لا نرضى باسم للإسلام غير الإسلام:

نحن مسلمون، ولا مناص لنا إلا أن نعلن إسلامنا ولا نرضى باسم للإسلام غير الإسلام ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ**﴾ [فصلت: ٣٣] لابد من قولها بنص صريح من القرآن: إنني من المسلمين ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ**﴾ [آل عمران: ٨٥]. ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا**﴾ [المائدة: ٣].

ماذا يريد الاستعمار؟

الحقيقة أن كل هم الدول الأخرى الاستعمار الثقافي والتربوي الذي أشار إليه فضيلة الأستاذ الشيخ الغزالي: أنه إما أن يخرجنا من إسلامنا نهائيا، وإما أن يجعلنا صورة زائفة للإسلام، ولعل هذا ما نجح فيه في كثير من الأمور، صحيح أننا قبل الاستعمار أصابنا الضعف والهزال والخور، ولو لم يكن ذلك ما استطاع الاستعمار أن يستعمرنا، لو لم نكن نحن قد فرطنا من قبل وقعدنا عن الاجتهاد، وقعدنا عن الأخذ بالعلوم الدنيوية، وابتعدنا عن الأخذ بأسباب القوة وابتعدنا عن الأخذ بفضائل الإسلام وأخلاقه، ما استطاع الاستعمار أن يغزونا بعساكره وأن يسطو علينا، وأن ينهب ثرواتنا، وأن يدخل في عقولنا ومشاعرنا هذه الشذرات أو هذا البلاء من معتقداته وتركنا هكذا، ضياع لا صبغة لنا في العالم!!

= وصمتت جميع الأفواه وانثنت جميع الأقلام التي كانت تملأ الصحف تنسكا في محراب الديمقراطية، وتسبيحا بحمدها بكرة وعشيا!!

من نحن وماذا نكون؟

ما هو لوننا؟ ما عقيدتنا؟ ما هي الأدبيات التي تحكم حياتنا؟ العقل؟ نعم العقل على العين والرأس! ولابد أن نرجع إليه وهو أساس التكليف والإسلام رفع التكليف عمن لا عقل له، والذي يصاب في عقله غير مسئول، ويرفع عنه القلم، لأن العقل أساس التكليف وأساس النظر في كل الأمور.

جدل يتعبد المسلم لربه بقراءته!

وربنا سبحانه وتعالى جعل معجزة خاتم الأنبياء كتاب عقل، كله محاورة عقلية، كله منطق، جادل الناس كلهم في أصل الاعتقاد: الألوهية – هل فيه خالق أم لا؟ ما هو شكله؟ شخص أم أشخاص؟ قوة واحدة أم متعددة؟ له أب؟ له أم؟ له ولد؟ له أخ؟ له زوجة؟ ما صفته؟ ما قدرته؟ ما إمكانياته؟ ما شموله؟ جدل يتعبد المسلم لربه بقراءته في صلاته ﴿**أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ**﴾ [الطور: ٣٥]. ﴿**إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ**﴾ [آل عمران: ١٩٠] ﴿**قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ**﴾ [العنكبوت: ٢٠].

د: سمير سرحان: شكرا جزيلا، وننتقل الآن إلى الطرف الآخر، فليتفضل الأستاذ الدكتور: محمد خلف الله.

***

كلمة الدكتور/ محمد خلف الله

بسم الله الرحمن الرحيم: الأصل في المناظرة أن يعقب الإنسان على ما قيل، أما أن يأتي بأشياء أخرى وينسبها إلى الآخرين ويرد عليها فليس من أسلوب المناظرة في قليل أو كثير فيما يخص السلطة التي يمنحها الله للأنبياء.

أول شيء نتحدث عنه هو المنهج الذي نسير فيه عندما نبحث العنوان وهو (مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية) وكما قال المستشار الهضيبي يجب أن نحدد أولا مفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة المدنية، لكي نستطيع أن نزن الدولة في مصر، وهل هي دولة دينية أو دولة مدنية؟ أو تأخذ من الطرفين دينية ومدنية في وقت واحد.

الدولة الدينية تستمد سلطتها من الله والدولة المدنية تستمد سلطتها من الشعب:

مفاهيم الدولة الدينية والدولة المدنية مفاهيم سياسية قديمة معروفة، لأنه في التاريخ القديم كان الملوك يحكمون بالحق الإلهي أي يستمدون سلطتهم من الله سواء أكان هذا الاستمداد حقيقة أو ادعاء[(١)]. والدولة المدنية جاءت يوم أن أصبحت الأمة مصدر السلطات، ويوم أن أصبحت الشعوب تستطيع أن تقرر مصيرها، فالفرق إذا بين الدولتين أن الدولة الدينية تستمد سلطتها من الله إن حقيقة وإن ادعاء، والدولة المدنية تستمد سلطتها من الشعب إن حقيقة أو

---

(١) الذين يتلقون عن الله سبحانه ويستمدون سلطتهم منه إنما هم الأنبياء والمرسلون ولم يقل أحد في تاريخ هذه الأمة أن الملوك باعتبارهم ملوكا يستمدون من الله ويتلقون سلطانهم من الله على النحو الذي يذكره الدكتور خلف الله ولا سطرت هذه الفرية من قبل في كتاب من كتب الإسلام!!

نعم قد ينعم الله على بعض أنبيائه كذلك بنعمة الملك كما أنعم بذلك على عبده ونبيه سليمان، ولكن يبقى أن التلقي عن الله، والاستمداد المباشر منه إنما يكون باعتبار النبوة أو الرسالة وليس باعتبار الملك. قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٦- ٢٧] .

إدعاء، ذلك لأن هناك ديكتاتور يحكم الناس باسم الشعب ولكنه يحكمهم حكما مطلقا فهناك إذا ادعاء في الدولة الدينية وإدعاء في الدولة المدنية، وحينما نرجع إلى القرآن الكريم نجد أن الملوك قد تستمد من الله سبحانه وتعالى سلطتهم، وأن الأنبياء يستمدون من الله سبحانه وتعالى سلطتهم، ونقول إن الملوك هم رجال الدنيا والأنبياء هم رجال الدين(١).

والقرآن الكريم حينما يتحدث الله سبحانه وتعالى عن ذرية إبراهيم ونعمته عليهم ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] وفي القرآن الكريم ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

---

(١) هذه المثنوية في فكر الدكتور هي بداية الخلل في منظومته الفكرية، لقد فهم كلمة الدين فهما استشراقيا كما أراد المستشرقون النصارى وكما توارثته الحضارة الغربية، مجرد علاقة روحية تربط العبد بربه ولا علاقة له ببقية جوانب الحياة، ثم حاكم الدين الإسلامي إلى هذا الفهم، ومن ثم انتهى إلى تبني هذه الزندقة المعاصرة فصل الدولة عن الدين، إن الحضارة الغربية قامت ابتداء على هذه المثنوية: مملكة الأجساد ومملكة الأرواح، السلطة الزمنية والسلطة الروحية، الملوك ورجال الكنيسة، وظلت العلاقة بينهما علاقة تصارع وتجاذب حتى انتهى بهم الأمر إلى الفصل النهائي بين السلطتين وقنع كل منهما بما آل إليه في النهاية !!

أما الدين الإسلامي فهو نسيج آخر لم يعرف هذه المثنوية ولا هذا الفصل لحظة واحدة عبر هذه القرون المتطاولة إلا بعد أن سقطت دولة الخلافة وعصفت العالمانية المارقة بدار الإسلام! وليس أمام هذه العالمانية لإثبات هذه الدعوة إلا الكفر بالشريعة ابتداء حتى يتسنى لها القول بأن الإسلام دين بلا دولة وعقيدة بلا نظام، سواء بإنكار هذه الشريعة، أو بالقول بأنها لم تعد صالحة لحكم الأمة في هذا العصر، ولا مناص لهم من أحد هذين الخيارين !! وكلاهما من الكفر الأكبر المعلوم بالضرورة من الدين وذلك لأن التلازم حتمي بين تطبيق الشريعة وإقامة الدولة في الإسلام، فمن آمن بالشريعة آمن بالإسلام دينا ودولة، ومن كفر بالشريعة تسنى له الزعم بأن الإسلام دين بلا دولة وعقيدة بلا نظام!!

إذن الملوك يستمدون سلطتهم من الله أحيانا، أما الأنبياء فيستمدون سلطتهم من الله سبحانه وتعالى دائما، فالدولة الدينية إذن هي الدولة التي يستمد الملك أو الحاكم فيها سلطته من الله.

حكم للناس وحكم بين الناس!!

حينما نأتي للفرق بين حكم وحكم: هناك حكم للناس وحكم بين الناس، فالملك يحكم الناس، والنبي يحكم بين الناس يحكم بين الناس بما أنزل الله، أما الملك فيحكم الناس[(١)]. والقرآن الكريم هو الذي يشير إلى هذا عندما يتحدث عن ملكة سبأ.

---

(١) ما قرره الدكتور من أن الملك يحكم الناس والنبي ﷺ يحكم بين الناس يعد من لغو القول ولا سند له لا من اللغة ولا من الواقع.

فليس بالضرورة أن يكون الملوك كل الملوك طغاة وجبابرة يحكمون الشعوب حكما مطلقا ويسومونهم سوء العذاب. فقد حدثنا القرآن الكريم عن ملوك أنبياء فقال تعالى عن عبده داود: ﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٥٢] وقال عن سليمان: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [ص: ٣٥] وقال عن يوسف عليه السلام: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ١٠١] وقال عن آل إبراهيم: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤] وقد امتن الله على بني إسرائيل على لسان موسى بقوله: ﴿يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠].

وحدثنا القرآن الكريم عن ملوك صالحين كطالوت وذي القرنين: فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وقال تعالى عن ذي القرنين: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ۝ فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤- ٨٥] وقد قال مجاهد: ملك الأرض مؤمنان وكافران: فالمؤمنان سليمان وذو القرنين، والكافران بختنصر ونمرود، وفي واقعنا المعاصر هناك ملوك لا يحكمون ولا يملكون كملكة بريطانيا وغيرها.

=

فيقول الهدهد: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾[النمل: ٢٣]. فالملك هو الذي يتصرف في الناس كيف يشاء، أما النبي فلا يتصرف في الناس كيف يشاء كما سنرى الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة، أما الأنبياء فيبنون الإنسان ويجعلون الذليل عزيزا، إذا هناك فرق بين وظيفة الملك ووظيفة النبي، والنبي يستمد سلطته دائما من الله والملك يستمد سلطته أحيانا من الله وأحيانا بالقوة أو من الناس(١)، فنظرية الحق الإلهي قد انتهت وحلت محلها نظرية أن الشعوب أو الأمم هي مصدر السلطات وعلى هذا الأساس فالحكومات الموجودة في أيامنا هذه ما دامت رؤساؤها يستمدون سلطتها من الشعب فهي حكومة مدنية وليست حكومة دينية(٢).

=

وقد اتفق أهل العلم على أن معاوية كان أول ملوك المسلمين، وأنه أفضل ملوك هذه الأمة، وأن ملكه كان ملكا ورحمة وقد صح قوله ﷺ: «**ستكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة ثم يكون ملك وجبرية، ثم يكون ملك عضوض**»!!

ومن الناحية اللغوية البحتة فإن من معاني الحكم المنع، وقد سمي الحاكم حاكما لأنه يمنع الظالم من الظلم، وقال الأصمعي: أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، ومنه سميت حكمة اللجام لأنها ترد الدابة. راجع: «لسان العرب» لابن منظور (١٢/ ١٤١).

فإذا حكم الحاكم شعبه بمعنى أنه منعهم من التظالم وكفهم عن البغي ونحوه فذلك محمود، أما إذا منعهم حقهم واستطال عليهم بلا جريرة فذلك مشجوب ومنكور!! كذلك الذي يحكم بين الناس: إن حكم فيهم بما أنزل الله، وساسهم بالقسط والعدل كان ممن تنصب لهم منابر النور عن يمين الرحمن يوم القيامة، وإن حكم فيهم بغير ما أنزل الله، واتبع في حكمه الهوى وشرائع الجاهلية فذلك هو الطاغوت الذي تعبد الله أوليائه بالكفر به واجتنابه.

والخلاصة أن كلا من حكم الناس أو الحكم بين الناس منه ما هو محمود ومشروع، ومنه ما هو مذموم وممقوت، والفيصل في ذلك هو المنهج الذي يتبعه هذا الحاكم في حكمه.

(١) هذا التفصيل على تهافته يرد على ما سبق أن أطلقه من أن الملوك دائما يحكمون الناس ويفسدون القرى إذا دخلوا فيها ويجعلون أعزة أهلها أذلة.

(٢) لا خلاف – كما سبق– في أن مصدر السلطة في الحكومة الإسلامية هو الأمة، فالأمة ممثلة في أهل الحل والعقد هي صاحبة الولاية في أمر حكامها تولية ورقابة وعزلا. فإن كان هذا هو المقصود بالدولة المدنية فالدولة الإسلامية مدنية بهذا الاعتبار، إلا أن الفارق الأساسي بين العالمانية والإسلام يكمن في المرجعية =

لم يقل القرآن اليوم أقمت دولتكم!!

نأتي إلى رسول الله ﷺ نجد أن القرآن الكريم يقول: ﴿**هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ**﴾[الجمعة: ٢] وظل يصف الرسول بأنه رسول ولم يصفه ولو مرة بأنه ملك أو رئيس دولة، مع أن القرآن الكريم ذكر داود وسليمان عليهما السلام وهم يجمعون بين السلطتين الدينية والمدنية أما النبي ﷺ وهو يستمد سلطته من الله سبحانه وتعالى فقد ظل القرآن الكريم ينعته- أي يصفه- بأنه رسول الله وليس رئيس دولة؟؟ وحينما قال القرآن في آخر ما نزل الآية التي تقول: ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا**﴾ ولم يقل القرآن اليوم أقمت دولتكم[(١)]. لأن النبي ﷺ هو رسول الله إلى الناس؟!!.

=

أو مصدر النظام القانوني في هذه الدولة، فالمرجعية العليا في الدولة الإسلامية هي الشريعة المطهرة فهي وحدها الحجة القاطعة والحكم الأعلى، والأمة كلها حكاما ومحكومين لا تملك الخروج على أحكامها في قليل ولا كثير.

أما السيادة أو المرجعية العليا ومصدر النظام القانوني في الدولة العالمانية فهو إرادة الأمة كما تعبر عنها مجالسها النيابية، وهذه الإرادة لا تتقيد بقانون سماوي أو وضعي لأن القانون هو التعبير عن هذه الإرادة، ويستمد حجيته من مجرد صدوره عنها، وهي لم تستمد هذه السلطة وهذا الإطلاق من أحد فهي لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أو تساميها!!

والخلاصة أن الدولة الإسلامية تؤمن بحاكمية الشريعة وتتقيد بها حكاما ومحكومين، والدولة العالمانية تكفر بحاكمية الشريعة، وتفصل الدولة ابتداء عن الدين، وتؤله الإرادة البشرية في باب التشريع، وتطلق سلطانها بلا حدود.

(١) يلهث الدكتور في هذه الفقرة لنفي صفة الحكم والسلطة عن الرسول ﷺ وقصر دوره على مجرد الهداية والبلاغ والتذكير، وهو بهذا يكابر في حقيقة دونها جلاء الشمس في رابعة النهار ليس دونها سحاب ولا حجاب!! إن أحدا لا يجادل في كون الرسول ﷺ هاديا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، فهذا من المعلوم بالضرورة من الدين ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة!! ويبقى نصفها الآخر فيما يحجبه العالمانيون من هذه النصوص الصحيحة الصريحة القطعية ثبوتا ودلالة على إثبات الدور القيادي =

وظيفة الأنبياء الدعوة ولا سلطة لهم!!

ونجد أن القرآن الكريم حدد مسئولية النبي ﷺ هو لم يحددها على أنها سلطة دينية بقدر ما حددها على أنه داعية إلى الله ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩] ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢] ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧].

=

للرسول ﷺ ليس في مجال الدعوة فحسب كما يزعم الدكتور خلف الله وإنما في مختلف جوانب الحياة العسكرية والمدنية و السياسية والاقتصادية والتجارية والزراعية وما يسمى بالأحوال الشخصية.

ألم يقل الله تعالى لنبيه ﷺ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] ويخاطبه بقوله: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [النساء: ٨٤] وأمر المؤمنين أن يجاهدوا معه في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة: ٨٦].

كيف يتأتى للنبي ﷺ أن يجاهد وللمؤمنين أن يجاهدوا معه، جهادا غايته أن يكف الله به بأس الذين كفروا إذا لم تكن له ﷺ سلطة التنظيم والتخطيط والقيادة؟!

من الذي توجه إليه الخطاب ابتداء – بكيفية التعامل مع الأسرى، وكيفية تقسيم الغنائم وقام بإرسال الوفود وعقد العهود ونحوه من كل ما يتعلق بشئون السلم والحرب؟ أليس هو النبي ﷺ ؟!

من الذي توجه إليه الخطاب ابتداء بالحكم بين الناس بما أنزل الله، وإقامة العدل بينهم، وجعل تحكيمه شرطا في ثبوت عقد الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥] ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] ومورد الآية مسألة زراعية تتعلق بأمر من أمور الري ولا علاقة لها بأمور العبادات البحتة من الذي توجه إليه الخطاب ابتداء يمثل هذا السيل الجارف من الآيات ؟؟ أليس هو الرسول ﷺ ؟؟ فكيف يتنسى الادعاء بأن دوره كان روحيا وعظيا فحسب، ولا علاقة له بالتنفيذ ولا بالسلطة؟

ألا يعد هذا المسلك في تجزئة النصوص القرآنية للإيمان ببعضها والكفر ببعضها الآخر نوعا من الخيانة العلمية التي لا تليق برجل بلغ من الكبر عتيا، وقد بات قاب قوسين أو أدنى من لقاء ربه ؟!!

ألا ينطبق على هذا الكاتب وأمثاله- إن لم يبادر إلى توبة صادقة – قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾؟! [البقرة: ٨٥].

فالقرآن الكريم يحدد السلطة للنبي ﷺ وللأنبياء جميعا ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء: ٨٠] له سلطة ولكنها سلطة محددة وهي محددة بالدعوة الإسلامية ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

ولم يذكر القرآن الكريم عن النبي ﷺ إلا أنه رسول ولم يذكر عن وظيفته إلا أنها دعوة إلى الله وهداية الناس، أي بناء المجتمع وليس حكم الناس كما يفعل الملوك.

الخلافة الإسلامية خلافة مدنية:

حينما نأتي إلى الخلافة الإسلامية نجد هناك فرق بين النبوة والرسالة وبين الخلافة، فالنبوة والرسالة... الله سبحانه وتعالى هو الذي يختار النبي، أما في الخلافة فالمسلمون أو العرب المسلمون هم الذين اختاروا أبا بكر رضي الله عنه خليفة[(١)]. ولم يكن هناك نص بكيف تقام الخلافة، بناء الدولة كيف، كيف يكون هناك رئيس دولة؟ وكيف يكون هناك أعوان لرئيس الدولة؟!

لو كان هناك نص لما اختلف الصحابة يوم وفاة النبي ﷺ؟ من يكون خليفة أيكون من المهاجرين أم من الأنصار؟ وحدث خلاف وكاد يحدث قتال، ولو كان هناك نص لما اختلف المسلمون هذا الاختلاف وهم صاحبة رسول الله[(٢)]،

---

(١) وهل نازع الكاتب في ذلك أحد؟ إن من البدهيات الأولى في دين المسلمين أن النبوة اصطفاء من الله وإن الخلافة اختيار من البشر لكن، ما هي النتيجة التي يريد الكاتب أن يصل إليها من خلال هذا التقرير؟!!

(٢) الخلاف الذي حدث في سقيفة بني ساعدة لم يكن حول مبدأ الخلافة، ولا على ضرورة أن يلي أمر المسلمين من تنتظم بولايته شئونهم، وإنما كان الخلاف حول شخص المرشح لهذه الخلافة، وهو خلاف يشهد للحق الذي عليه السواد الأعظم من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة أن الطريق إلى الإمامة العامة للمسلمين هو الاختيار بواسطة أهل الحل والعقد من المسلمين، وليس هو النص كما يذهب إلى ذلك الروافض من الشيعة، والخلاف حول شخص المرشح في البداية خلاف طبيعي لأنه لابد في كل ترشيح في العادة من =

إلى جانب ذلك أن الخلفاء الراشدين كل واحد منهم جاء بطريقة مخالفة للطريقة التي جاء بها الخليفة الآخر، ولو أن هناك نص ديني لجاءوا جميعا بطريقة واحدة[١]. إذا الخلافة اختيار الناس وليست اختيار الله، الله لم يختر أبا بكر =

تجاذب وتنافس، وقد حسم هذا الخلاف بعد ذلك بالاتفاق على أبي بكر الصديق ﷺ. وهذا الموقف برمته يشهد بأن وجوب الإمامة من المحكمات في الدين التي لم ينازع في وجوبها أحد، أما ترجيح مشرح على آخر فهذا من موارد الاجتهاد التي ترجع فيها إلى إرادة الجمهور والأغلبية.

(١) لقد سبق أن المحكم في هذه القضية هو وجوب الإمامة، ونضيف هنا أن المحكم في أمر التولية أن تكون عن رضا ومشورة من المسلمين، أما كيف يتحقق هذا الرضا وكيف تمارس تلك المشورة فذلك هو موضع الاجتهاد والذي يتفاوت بتفاوت الزمان والمكان، والذي عليه المحققون من أهل العلم –كما سبق– أن الطريق إلى عقد الإمامة هو الاختيار الحر بواسطة أهل الحل والعقد من المسلمين.

ذلك أن المتأمل في طرق تولية الراشدين يجد أنها تدور بين أمرين: العهد من الإمام السابق كما فعل أبو بكر مع عمر ﷺ، وكما عهد بها عمر ﷺ إلى أحد الستة، أو بواسطة الاختيار من أهل الحل والعقد كما فعل المسلمون مع أبي بكر وعلي. والعهد من الإمام السابق لا يعدو في نظر المحققين أن يكون ترشيحا، والأمة هي صاحبة الحق في إمضائه أو إلغائه، وإذا كانت هذه هي حقيقة العهد من الناحية الفقهية فقد آل الأمر برمته إلى الأمة، وتمهد بذلك أن الأمة هي صاحبة الاختصاص الأصلي في أمر الولاية تولية ورقابة وعزلا.

فاختيار المسلمين لأبي بكر كان باتفاق فضلاء المهاجرين والأنصار، ثم ببيعة عامة تمت بعد ذلك في المسجد.

واختيار المسلمين لعمر كان بناء على ترشيح أبي بكر له لتقلد هذه المسئولية، ولم يفعل ذلك أبو بكر إلا بعد أن استشار في أمره كبار المهاجرين والأنصار وانتهى رأي جمهورهم إلى ذلك، ولو قدر أن الأمة لم تقبل عهد أبي بكر ولم تبايع عمر بالخلافة لم يصبح خليفة، فدل على أن المعول النهائي في كونه خليفة ليس مجرد ترشيح أبي بكر ولكنها بيعة الأمة.

واختيار المسلمين لعثمان بعد موت عمر كان بناء على تشاور واستطلاع موسع للرأي قام به عبد الرحمن بن عوف طيلة ثلاثة أيام لم يكتحل فيها جفنه بكثير نوم، ولم يترك أحدا لم يسأله حتى خلص إلى النساء في خدورهن، ولم يكن ذلك منه في النهاية إلا ترشيحا، ثم تمت له البيعة العامة بعد ذلك، ولم تجتمع الأمة على بيعة أحد كما اجتمعت على بيعة عثمان كما ذكر ذلك الإمام أحمد رحمه الله.

ولو قدر أن الأمة أبت أن تبايع لعثمان ما انعقدت له الإمامة، فتمهد بذلك أن مرد الأمر في ذلك إلى الأمة وأنها هي صاحبة الاختصاص الأصلي بالولاية.

واختيار المسلمين لعلي كان بناء على اختيار أهل الحل والعقد له بعد مشاورات ومناقشات مطوله، ولما أرادوا أن يبايعوه في بيته أبى وقال: إن بيعتي لا تكون سرا وأبى أن تكون إلا في المسجد، فلما كان اليوم =

خليفة ولم يختر عمر خليفة وإنما الذين اختاروه هم الناس في سقيفه بني ساعدة، وإذا كان اختيار الناس هو الذي يحقق الدولة المدنية، واختيار الله هو الذي يحقق الدولة الدينية، فالواضح من تعاليم القرآن الكريم أن الخلافة على هذا الأساس هي خلافة مدنية(١).

هنا يجب أن نميز بين شيئين القانون الأساسي الذي يقوم عليه بناء الدولة ونظام الدولة، والقانون الذي يحدد علاقات الناس بعضها ببعض هو الشريعة الإسلامية وهي التي فيها ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]. ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]. إذن هناك ميزان نزن به هذه الأشياء، نأتي إلى مصر، مصر لا تقاس حينما تقاس بقانون بناء الدولة أو شريعة بناء الدولة هي دولة مدنية حينما تقاس. (انتهى الوقت).

د: سمير سرحان: ننتقل إلى الطرف الأول مرة أخرى، ويتحدث الأستاذ الدكتور: محمد عمارة.

= التالي صعد على المنبر وقال: [يا أيها الناس عن ملأ وإذن، إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم، وقد أفترقنا بالأمس على أمر فإن شئتم قعدت لكم وإلا فلا أجد على أحد فقالوا نحن على ما فارقناك عليه بالأمس].

والخلاصة أن المحكم في هذا كله هو وجوب الإمامة، وأن يتم الاختيار لها عن رضى ومشورة من المسلمين وبمبايعة جمهورهم وأهل الشوكة والغلبة منهم، وأن تعقد هذه البيعة على أساس الكتاب والسنة.

وكل وسيلة معاصرة تحقق مزيدا من الاقتراب من هذه الغاية أو الدقة في تحقيقها فهي من مسائل السياسة الشرعية، ويكون الأخذ بها في هذا الإطار شأنه شأن تدوين عمر للدواوين نقلا عن الفرس، وشأن أي نقل قامت به الأمة في تاريخها في إطار مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.

(١) سبق أن ذكرنا مرارا أنه إذا كان الفارق الوحيد بين الدولة المدنية والدولة الدينية من منظور العالمانيين هو مصدر السلطة فإن الخلافة الإسلامية مدنية بهذا الاعتبار، لأن الأمة في الإسلام -كما سبق – هي صاحبة الاختصاص الاصلي بالولاية العامة تولية ورقابة وعزلا، على أن يتم ذلك في إطار سيادة الشريعة التي يجب أن يلتزم بتحكيمها الكافة حكاما ومحكومين.

كلمة الدكتور محمد عمارة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى سائر أنبياء الله والمرسلين.

أيها الأخوة الأعزاء: سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، واسمحوا لي لضيق الوقت أن أدخل مباشرة في الموضوع:

القضية الخلافية هي المرجعية:

بديل الدولة الدينية هي الدولة اللادينية (يعلو هتاف الجمهور الله أكبر) بديل الدولة المدنية هي الدولة العسكرية، القضية أن كل إنجاز بشري هو مدني، حتى المسجد والكنيسة مؤسسات مدنية لم ينزل بها الوحي على كفه، والقضية الخلافية هي المرجعية، الدولة في كل النظم مؤسسات مدنية يبدعها الناس ويصنعها البشر، والقضية الخلافية التي يدور حولها الجدل والمناظرة هي مرجعية الدولة المدنية هل هي القانون الوضعي فتكون عالمانية تفصل الدين عن الدولة؟ أم أن يكون القانون هو الشريعة الإسلامية وحاكمية السماء لهذه الدولة.

كيف تم الاختراق؟

النقطة الثانية: أدخل في الموضوع: أمتنا على مدى ثلاثة عشر قرنا تحكم بالشريعة الإسلامية كيف تم الاختراق؟ كيف أصبحت هناك ثنائية في القانون؟ كيف زاحمت القوانين الغربية شريعتنا الإسلامية في مؤسسات الحقوق وفي مؤسسات القضاء وفي مؤسسات التشريع؟

نحن نعلم جميعا أنه حتى عصر الخديوي إسماعيل لم تكن هناك عالمانية، ولم يكن هناك قضاء مدني بالمعنى الغربي، ولم يكن هناك تشريع وضعي بالمعنى الغربي، بعد افتتاح قناة السويس وزيادة الجاليات الأجنبية في بلادنا نشأت المحاكم القنصلية التي يحتكم إليها المصري والأجنبي إذا كانا طرفين في قضية

واحدة ويحكم فيها بالقانون الغربي، ثم جاءت المحاكم المختلطة في سبعينات القرن التاسع عشر فنظمت هذه الفوضي القضائية وأصبحت المحكمة المختلطة تحكم بالقانون الفرنسي بل وباللغة الفرنسية، ثم جاء (كرومر) عام ١٨٨٣ فصنع ما سمي بالإصلاح القضائي وعممت القوانين الوضعية والقوانين العالمانية في القضاء المصري.

العالمانية وصمة وبصمة من الاستعمار في بلادنا!

إذن هذه العالمانية هذا القانون الوضعي وصمة وبصمة من الاستعمار في بلادنا، وأنا أدعو كل وطني حتى لو لم يكن مسلما إلى أن يجاهد في سبيل تحرير العقل القانوني المصري والعربي والمسلم من هذا الأثر من آثار الاستعمار لإزالة العالمانية والقانون الوضعي والقانون الفرنسي قانون (بونابرت) الذي جاء ليحتل مصر ودخل الأزهر بخيله، هذا القانون هو أثر من آثار الاستعمار مثله كمثل القواعد العسكرية وكمثل النهب الاقتصادي أيهما أولى حتى بالقبطي المصري أن يحكم بفقه الإمام الشافعي الذي هو مصري مثله، أو بفقه الليث بن سعد الذي اعتبر بناء الكنائس من عمارة البلاد، أو يحكم بقانون نابليون الذي جاء ليذل المصريين جميعا مسلمين وغير مسلمين، هذا هو الاختراق الذي حدث للقانون المصري، وجاءنا بهذه الشرائع.

هل نحن قردة نرقص على أنغام الآخرين؟!

قد تكون العالمانية مبررة في الغرب لأن المسيحية رسالة روحية، ووظيفة كنائسها خلاص الروح وليست دولة، لكن إذا كان إسلامنا دينا ودولة كيف تبرر هذه العالمانية، وهل نحن قردة نرقص على أنغام الآخرين كالكمبارس؟! أم أمة لها شخصيتها ومثلت العالم الأول في الدنيا لأكثر من عشرة قرون؟!، كيف تهزم نفسيتنا وإرادتنا أمام المستشرقين الذين يعترفون بأن الشريعة الإسلامية منظومة قانونية متطورة ومرنة ومتميزة عن الشرائع الأخرى.

تراجع علي عبد الرازق عن فصله بين الدين والدولة:

كل ما قاله الدكتور: محمد خلف الله قاله علي عبد الرازق عام ١٩٢٥م في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» لكن علي عبدالرازق اهتدى إلى الصواب وكتب في مجلة (رسالة الإسلام) في يونيو ١٩٥١م في حواره مع أحمد أمين وقال: (إن كلمة الإسلام رسالة روحية كلمة ألقاها الشيطان على لساني) فأنا أرجو للدكتور خلف الله وأمثاله أن يهتدوا إلى الصواب كما اهتدى الذي قال هذه الكلمة. «ويهتف الجمهور الله أكبر ولله الحمد».

لم يقل خواجه عبر التاريخ: إن الإسلام لم يقم دولة!!

في أمور العقيدة والإيمان، الرسول مبلغ، ليس مسيطرا ولا مهيمنا وما عليه إلا البلاغ، لكننا نسأل من هو فاقد البصر والبصيرة الذي يستطيع أن يزعم أن محمدا لم يقم دولة، ولم يكون جيشا وإمارات وولايات وقضاء وزكاة وحسبة وعمال وولاة؟

من الذي يفتقد البصر والبصيرة؟ لم يقل مستشرق عبر التاريخ، لم يقل خواجه عبر التاريخ أن الإسلام لم يقم دولة؟!

الدولة واجب مدني بدونه يستحيل إقامة الواجب الديني:

فإذا كانت السنة النبوية هي التجسيد والتطبيق للبلاغ القرآني، إذا علمنا أن محمدا أقام دولة وأن الدولة واجب مدني وبدون إقامته يستحيل إقامة الواجب الديني، لأن كل الفروض الدينية لا يمكن أن تقام وخاصة الفروض الاجتماعية فروض الكفاية التي هي أشد توكيدا عند الله وفي الدين الإسلامي من فروض العين، الزكاة لا يمكن أن تقام إلا إذا كانت هناك سلطة، الجهاد، الجيش، الحسبة، الخلق، كل ذلك لا يمكن أن يقام إلا إذا كانت هناك سلطة.

حزب أمريكا!

نحن نقول لإقامة الاشتراكية لابد من حكومة اشتراكية، ولإقامة الليبرالية لابد من حكومة ليبرالية، هل تقوم للإسلام دولة دون حكومة إسلامية؟ لماذا يقال هذا الكلام بالنسبة للإسلام بالذات؟! أنا أعيذ إخواننا الذين يتناظرون معنا على هذه المنصة، ومن يمثلونهم ومن يتفقون معهم من أن يضعوا أنفسهم خارج الحس الوطني والقومي والديني، العالمانيون في الجزائر يسمونهم اليوم حزب فرنسا هل يريد أحد منا أن يسمى (**حزب أمريكا**) نحن لا نريد لهم هذه الصورة.

لا نريد منهم أكثر من صندوق الاقتراع!

فقط أنا أدعوهم باسم الديمقراطية الغربية التي يبشرون بها وباسم حقوق الإنسان، أليس من حق الإنسان المسلم أن يحكم بالقانون الذي يريد؟! كلهم يعلمون أن هذا الإنسان يريد شريعة الله؟ يريد أن يعود إلى ذاته ليستأنف مسيرته الحضارية، لماذا يحرمونه من أبسط حقوق الإنسان أن يحكم هذا الإنسان بالقانون الذي يريد؟! لا نريد منهم أكثر من صندوق الاقتراع، تقترع الأمة على القانون الذي تريد، وهذا الذي نريده، لأن هذه الأمة بذلك تستأنف مسيرتها.

قراءة بعيون استشراقية!!

نقطة أخيرة في هذه المداخلة الأولى، أنا أقول: لا تقيسوا تاريخنا على تاريخ الغرب كل ما حدثكم عنه الدكتور خلف الله هذا جزء من قراءة بعيون استشراقية بعيون غربية للتاريخ، أنا أقول الغرب عندما حكم بالدين كانت عصوره المظلمة والرجعية والمتخلفة، وعندما حكمنا بالدين كانت لنا العقلانية المتألقة، وكانت لنا الدنيا كلها، وكنا العالم الأول، تأملوا: تقولون إن ابن رشد كان قمة العقلانية في الإسلام، هذا نعم. وهو القاضي الشرعي قاضي قرطبة الشرعي!

لماذا تقيسون على أوربا؟

لماذا تقيسون على أوربا؟ عندما حكمت أوربا بالدين كان التخلف وكان الجمود، حتى إنني أشكك في وجود حضارة مسيحية، لأن المسيحية عندما حكمت الغرب كان التخلف والتراجع، وعندما كانت هناك حضارة كانت العالمانية واللادينية. أما نحن عندما كانت الحاكمية للإسلام وللشريعة كنا سادة الدنيا وأئمة العالمين، ولم نتخلف ونتراجع إلا بعد أن تراجعت الشريعة عن الحاكمية، تلك كلمة أولى في المداخلة الأولى.

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د: سمير سرحان: نشكر الجانب الإسلامي، ونشكر الدكتور محمد عمارة، وننتقل إلى الجانب الآخر مع الدكتور فرج فودة، ليس مطلوبا مني أن أتدخل، لكنني أتدخل في شيء واحد ولا أخرق قانون المناظرة. وهو أننا في محفل فكري ممتع حقا، وأن هذا التناظر وهذا الطرح الجيد والمتعمق للقضايا هو شيء يسعدنا جميعا، فليتفضل الأستاذ الدكتور: فرج فودة.

***

كلمة الأستاذ الدكتور فرج فودة

بسم الله الرحمن الرحيم: أبدأ بملاحظة أوجهها للحاضرين، تتمثل في اعتقادي أن التصفيق أو الهتاف سواء بالتأييد أو الاعتراض قد يحمل معنى وهو عدم ثقة فريق بمن يمثله على المنصة، وأعتقد أن هذا غير وارد.

الإسلام الدين والإسلام الدولة!

وأبدأ فأقول: لا أحد يختلف على الإسلام الدين، لكن المحاضرة أو المناظرة اليوم حول الدولة الدينية، وبين الإسلام الدين والإسلام الدولة رؤية واجتهاد وفقه.

الإسلام الدين في أعلى عليين، أما الدولة فهي كيان سياسي، وكيان اقتصادي، وكيان اجتماعي يلزمه برنامج تفصيلي يحدد أسلوب الحكم.

أين البرامج السياسية؟

الحجة الأولى: التي أضعها أمام حضراتكم اليوم هي أن من ينادون بالدولة الدينية لا يقدمون برنامجا سياسيا للحكم لا أقول هذا من عندي، في مجلة لواء الإسلام بتاريخ ٧ من فبراير ١٩٨٩م سئل الأستاذ مأمون الهضيبي: «**أنتم متهمون بأنكم لا تقدمون برنامجا تفصيليا لحل المشكلات التي تواجهها البلاد، وتكتفون بالشعارات الفضفاضة والمبادئ العامة**».

رد سعادة المستشار الهضيبي في مجلة لواء الإسلام بقوله: «**على أني أقول لهؤلاء الذين يطالبون الإخوان ببرامج تفصيلية أقول لهم: الأولى بكم أن تطالبوا السلطات بكف يدها العنيفة عن الدعاة إلى الإسلام حتى يتاح المناخ الصالح للدراسات والأبحاث والابتكارات**» وباقي من أجابوا لم يخرجوا على هذا الإطار[1]، هذه هي الحجة الأولى.

---

(١) هذه المقولة ما فتئ الدكتور فودة يرددها في كتبه ومقالاته وسائر ما يصدر عنه من مساجلات ومحاورات، وما فتئ يتواصى بها مع رفاقه من خصوم الشريعة لإخراج المحاورة مع دعاة الإسلام من المحكم الذي =

=

لا منازعة فيه إلى المتشابه الذي يختلف فيه ويختلف عليه، ومن كونها حوارا دينيا كما يقول إلى حوار سياسي سياسي لأن أرض الملعب الأول هي لعلماء الشريعة بلا منازع، من بارزهم فيها خسر الجولة من البداية، أما أرض الملعب الثاني فهي في تقديره له ولرفاقه من خصوم الشريعة ودعاة الفصل بين الدين والدولة، فمن بارزهم فيها تمكنوا بزعمه من تشتيته وإبطال حجته.

فهو يقول في إحدى مقالاته موجها حديثه لمجلة الاعتصام: وإن كان الأمر أمر سياسة فقد دخلتم في ساحة لستم فرسانها، ولا تملكون أساليبها ناهيكم عن قاموسها. راجع: «حوار حول العالمانية» (١١٨- ١١٩).

ولعل هذا يفسر حرص الدكتور وإصراره في كل مواجهاته مع التيار الإسلامي على مطالبتهم ببرنامج سياسي تحسم فيه سائر القضايا الخلافية، ويتضمن حلولا لمختلف المشكلات الراهنة كالديون والإسكان والتموين ونحوه. ولهذا فهو يعلن أنه من أنصار السماح للتيار الإسلامي بتأسيس حزب سياسي، ويسوق في تبريره لذلك العديد من الحجج يذكر منها: (سوف تضطر هذه الأحزاب الجديدة إلى وضع برنامج سياسي يضعون فيه حلولا لمشاكل المجتمع الحقيقية مثل الإسكان أو الأسعار أو الديون أو غيرها، وفي هذا مجال واسع للخلاف بينهم والاختلاف عليهم، ليس هذا فقط بل إن ذلك سوف يفتح المجال للجميع لإمكانية الحوار معهم وتفنيد آرائهم لأن ساحة النقاش سوف يتم تصحيحها بأن تصبح ساحة سياسية وليس ساحة دينية، وسوف يصبح جميع أطراف هذا الحوار مجموعة من الساعين للحكم لا للجنة، والمتقربين للشعب لا لله، والطامحين للسلطة لا للشهادة. «حوار حول العالمانية» (٤٥).

وفي كتابه «الحقيقة الغائبة» يؤكد على نفس المعنى فيقول: (هم موجودون إذن، وهم توصلوا بالشرعية إلى تواجد شرعي، وإنكار تواجدهم إخفاء للرءوس في الرمال والسماح لهم ولغيرهم من التيارات السياسية الدينية بتشكيل أحزابهم له من المزايا ما لا يستهان به، فسوف يلزمون بوضع برامج سياسية، وسوف يدور الحوار معهم على أرض الواقع السياسي، وسوف يكون حوار دنيا لا حوار دين، وسوف يكون هدفهم كراسي الحكم لا قصور الجنة، وسوف يحجم أئمة المساجد عن المزايدة على مقولاتهم لدخولهم آنذاك في دائرة العمل السياسي الصريح، وسوف تتحول الأحزاب السياسية إلى معارضتهم بدلا من المزايدة عليهم، وسوف يختلفون فيما بينهم بأكثر من اختلافهم مع الآخرين، وسوف يواجهون بعضهم البعض بأكثر مما يواجهون الآخرين، وسوف يتحاورون في ساحة ليست ساحتهم، ويتكلمون لغة تصعب عليهم مفرداتها، ناهيك عن قواعدها، وفي كل هذا رحمة من الله أي رحمة، ولطف بالوطن أي لطف. «الحقيقة الغائبة» (٣٦- ٣٧).

إذن المطالبة ببرنامج سياسي هي جزء من المناورة وأسلوب من أساليب المواجهة لهذا التيار بغية استدراجه إلى الخروج من دائرة الحوار الديني الذي لا يحسنه العالمانيون إلى حوار سياسي يرون أنهم فرسانه، ورجاء أن يمتهد بذلك سبيل للخلاف بين فصائل هذا التيار والاختلاف عليهم.

=

=

ولعل السؤال الذي يطرح في البداية: هل اتفق الدكتور فودة على المبدأ وبقيت الأزمة في التفاصيل؟ هل أقر بمبدأ التحاكم إلى الشريعة والرد إلى الله ورسوله وانحصرت المشكلة في البرامج العملية والخطوات التنفيذية؟!

إن الدكتور فودة يعلن بملء فيه رفضه لمبدأ تحكيم الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة، ويعلن بملء فيه رفضه لمبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة، وأنه لا يقبل إلا بمبدأ التحاكم إلى الدستور والقانون!!

أليس هو القائل في حوار أجري معه: ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة؟ «حوارات حول الشريعة». لأحمد جودت (١٤).

أليس هو القائل في محاورة أخرى: لهذه الأسباب أرفض تطبيق الشريعة وصوتي عال جدا في هذا الصدد؟!

أليس هو الذي ينادي بأن من آكد أسس الدولة العالمانية التي يبشر بها أن يكون الدستور وحده هو الأساس في الحكم، وأن تكون المصلحة العامة والخاصة وحدها أساس التشريع؟ «حوارات حول العالمانية» (٢٧).

أليس هو الذي ينعي على الدولة أنها استخدمت في مواجهتها مع التيار الإسلامي فريقا من أهل العلم الرسميين يفتون على أساس القرآن والسنة فأعطت بذلك الطرف الآخر الحجة الدامغة للدفاع عن آرائه عندما جعلت الحكم هو القرآن والسنة وليس الدستور والقانون؟!

يقول في كتابه «حوار حول العالمانية»: «إن الأذكياء الذين دفعوا برجال الدين إلى الفتوى بأن المشاركة في انتخابات مجلس الشورى واجب ديني، وأن التقاعس عن تلك المشاركة مخالفة لجوهر ما يدفع إليه الإسلام، مخطئون أشد الخطأ لأنهم يعطون لتيارات التطرف حجة دامغة في الدفاع عن آرائهم، فالدين هو الحكم إذن وليس الدستور والقانون!! والعباقرة الذين تصدروا للدفاع عن معاهدة السلام بنصوص القرآن وصحيح السنة مخطئون ومورطون لمن دفع بهم، وسعد بهم، وغرر بهم، حين أعطى للمناهضين له سلاحا يتحاورون به ، ويجدون فيه ويستندون عليه وأقصد القرآن والسنة!». المرجع السابق (٢٤).

أليس هو الذي يذكر في توصيفه للمشكلة مع التيار الإسلامي قوله: «وليست المشكلة في قصور المواجهة، فقط بل في عدم المواجهة أصلا في القضايا الأساسية، وهي مسئولية الجميع، فلا أحد يتصدى لدعوة الدولة الدينية بإعلان ضرورة التمسك بشعار الدولة المدنية، ولا أحد يواجه دعاوي التأصيل على أساس القرآن والسنة بالتأكيد على ضرورة التأصيل على أساس الدستور والقانون». «الطائفية إلى أين؟» (٢٢).

إذن فالدكتور فودة يرفض مبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة في كل ما يتعلق بالتشريع ويرى أن المصلحة وحدها هي الأساس، ولسنا بصدد مناقشة هذا المنهج فقد قالت الأمة فيه كلمتها وأغلقت ملفه منذ =

=

زمن طويل، ولكن المقصود في هذا المقام أنه لا وجه لمناقشة الفروع مع من تمرد على الأصل، وكفر بالإطار، وأعلن الخروج عن قاعدة التكليف.

إن المحاورة تصل إلى طريق مسدود عندما لا ينطلق أصحابها من أصول مشتركة، ولا يتفقون من البداية على مرجعية عليا واحدة، لأنها تدور في هذه الحالة في حلقة مفرغة، ولا تكون لها غاية إلا المغالبة واستدراج كل فريق للآخر والتشويش على أطروحاته بكل وجه، ومثل ذلك إضاعة للأوقات في عبث لا طائل تحته.

وعلى هذا فإن الموقف المنهجي الذي نراه يتفق مع النقل والعقل في مثل هذه الحالة أن يتفق الطرفان أولا على إطار يلتزمون به وينطلقون منه لتسير المحاورة بعد ذلك على هدى، وتنأى بأطرافها عن التخبط في شعاب المكابرة والسفسطة.

ألم تر إلى رجل يرفض مبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة، ويعلن ابتداء رفضه لمبدأ تطبيق الشريعة، فهل يكون ثمة وجه للدخول معه في تفاصيل الفروع الفقهية، ودقائق الاجتهادات في مسائل السياسة الشرعية؟!!

وبعد هذا فإن ما سنثبته من التعليقات على هذه الشبهة في هذا المقام لا نتوجه به إلى الدكتور فودة ومن على شاكلته وإنما يتوجه به إلى عامة الأمة ممن لا يزالون على ولائهم للإسلام والتزامهم المجمل بتحكيم الشريعة ولكن قد تشوش عليهم مثل هذه الشبهة ويخدعهم وميضها الزائف فلمثل هؤلاء نقول: إن التيار الإسلامي عندما يدعو الناس إلى تحكيم الشريعة لا يبتدع في الناس أمرا لا عهد لهم به من قبل، بل يردهم إلى ما درجوا عليه وعاشوا في ظله ثلاثة عشر قرنا من الزمان، ولم يتوقف إلا على يد الاستعمار الكالح الذي وطئت خيله الأزهر على يد نابليون، وقتل الأبرياء في دنشواي على يد كرومر، ومكن لليهود في فلسطين على يد بلفور، وفعل بأمتنا الأفاعيل والعجائب!

وعلى هذا فإن الدولة الإسلامية المنشودة هي التي تقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وهي التي تتبنى الإسلام بشموله عقيدة وشريعة إقرارا به، وعملا بموجبه، ودعوة إليه، وولاء وبراء على أساسه، وأن مفتاح التغيير المنشود هو الإعلان عن سيادة الشريعة وأنها وحدها الحجة القاطعة والحكم الأعلى، وأن كل قانون يتعارض معها فهو باطل يجب على المحاكم أن تمتنع من تطبيقه تلقائيا لمخالفته لمبدأ المشروعية، ومن حق أي مواطن أن يطعن أمامها ببطلان أي قانون يعتقد مخالفته للشريعة وتقضي ببطلانه إذا ثبت لديها ذلك.

أما المشروعات القوانين فلعل من نافلة القول أن نذكر أن لدينا منها الآن مشروعات متكاملة لقوانين إسلامية على كافة مذاهب الفقه الإسلامي، سواء تلك التي أنجزتها وزارة العدل أو المشروعات الأخرى التي أنجزها الأزهر بالتعاون مع الجهات الأخرى، ولا تحتاج هذه المشرعات إلا إلى المناقشة والإقرار، فكيف يتجاهل العالمانيون كل هذه الإنجازات الضخمة في هذا المجال والتي شاركت فيها

=

=

الجهات الرسمية وغير الرسمية ويصورون الدعوة إلى تحكيم الشريعة على أنها مجرد عواطف وشعارات خالية من الرؤية العملية والبرامج التفصيلية؟

ومن ناحية أخرى هب أن المنادين بتحكيم الشريعة لا يملكون هذه البرامج وتنقصهم الكفايات والتخصصات النظرية أو العملية فأين ذهبت الجهات المتخصصة التي تقدر على ذلك في بلادنا الإسلامية؟ والتي إذا استنفرتها الدولة نفرت وإذا دعتها لبت؟ ألسنا نعلن أننا مسلمون: ديننا الرسمي هو الإسلام؟ ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؟ وعلى أرضنا توجد أعرق جامعات العالم، وبلادنا هي التي تصدر العلماء والمتخصصين في علوم الشريعة وفي غيرها إلى جميع أنحاء العالم؟

إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست برنامجا حزبيا تطرحه فئة محدودة على أرض الوطن، إنها إرادة هذه الأمة، والدين الذي يستمسك به الكافة، فهي فوق الأطر الحزبية، والتنظيمات السياسية، والخلافات المذهبية، والدولة كل الدولة حكومة ومعارضة مسئولة أمام الله ﷻ عن أن تقيم الدين وأن تجيش له الطاقات، وأن تعد له الرجال، وأن توظف كل إمكاناتها المادية والبشرية لإقامته على وجهه كما أمر الله.

إن هذا العمل مسئولية أمة وليس مسئولية حزب من أحزابها، أو تيار من تياراتها الفكرية أو السياسية، ولا حرج على الدعاة إلى الله إن هم رأوا تعطيلا لشرائع الله وتحاكما إلى غير ما أنزل الله، أن يصدعوا بالنصيحة الواجبة، وأن يجهروا بكلمة الحق في مختلف المواقع، وأن يطلبوا إلى كل قادر ومتخصص أن يدلي بدلوه، وأن يبذل قصارى جهده لتقويم هذا الخلل، وإعادة الدولة إلى حظيرة الإسلام، وحسبهم أن يشاركوا في ذلك بقدر ما تؤهلهم له قدراتهم وتخصصاتهم، وأن لا يضنوا على ذلك بوقت ولا جهد ولا مال.

إن الجامعات الإسلامية ومراكز البحوث والمجامع الفقهية ودور الإفتاء في العالم الإسلامي رصيد هائل للدعوة إلى تطبيق الشريعة، وهي تملك من البحوث والدراسات العلمية الجادة في مختلف المجالات والكفايات النادرة المتخصصة ما يفوق الحصر ويذهل العقل، فهل يصح مع ذلك أن يقال: إن الدعوة إلى تحكيم الشريعة دعوة عاطفية تفتقد البرامج التفصيلية والكفايات العملية؟ أليس هذا غمطا للأمة كلها واتهاما لجميع مؤسساتها وجامعاتها بالعقم و السلبية والقصور، بل بالخيانة و إضاعة الأمانة؟

إن ما كتب في مجال الاقتصاد الإسلامي من الدراسات والبحوث الإسلامية المتخصصة رغم حداثة العهد بالكتابة في هذا المجال يبلغ بضع مئات وفق التقرير الذي قدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة قبل ما يزيد على عشر سنوات! ترى كم بلغ عددها الآن ؟ وما عدد الدراسات المتخصصة في المجالات الأخرى التي لا يزال المتخصصون فيها يكتبون منذ أمد بعيد؟ إن الأزمة التي تواجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست أزمة برامج وتفصيلا ت وإنما هي أزمة إرادة سياسية قادرة على التغيير واتخاذ القرار! ولو وجدت هذه الإرادة لتحولت كل كفايات الأمة ومؤسساتها إلى جنود في معركة التطبيق، ولتحولت القيادة السياسية إلى غرفة عمليات تشرف على ذلك كله، تحث الخطى وتوجه المسار!

=

=

ومن ناحية أخرى فإن العالمانيين وخصوم الشريعة عندما يرددون هذه الشبهة فهم محجوجون بمنهج التغيير الذي اعتمدته كبريات الحركات الأيدولوجية العالمية التي لم تعن إلا بالعقائد والمبادئ الأساسية، ولم تعن بما وراء ذلك من التفاصيل والجزئيات.

فالثورة الفرنسية تجمع الناس حول ثالوثها المعروف، الحرية و الإخاء والمساواة، ومن خلاله عرف الناس أي مجتمع تنشده هذه الثورة، والشيوعية لا تعنى في بداية الأمر إلا بالعقائد الاشتراكية الكبرى والمبادئ الرئيسية العامة، وكان جل اهتمامها منصبا على الجانب السلبي الذي يجب هدمه حتى يمتهد الطريق لإقامة اقتصاد اشتراكي، أما الخطوات الجزئية والبرامج التفصيلية فلا نكاد نجد في كتابات روادها الأوائل ما يغطي شيئا من ذلك، بل إن ماركس في رسالته التي كتبها إلى صديقه (تيسلي) عام ١٨٦٩م اعتبر ذلك من قبيل الرجعية، وأن من يرسم خطة للمستقبل يكون رجعيا، ومن هنا يقرر ندلوب ميلا أن ماركس كان بخيلا جدا في تحديد المجتمع الجديد، وفي امتناعه عن إعطاء أي صورة واضحة عنه. راجع كتاب: «الأيدلوجية الانقلابية» د: نديم البيطار (٣٩٤ – ٣٩٥).

يقول مؤلفوا علم الاقتصاد الحديث: «لقد ركز كل من «ماركس» و«لينين» اهتمامهما في العقائد الاقتصادية والاجتماعية ولذلك عندما تسلم «البولشيفك» زمام السلطة سنة ١٩١٧م لم يكن أمامهم أي مخطط جاهز للنظام الاقتصادي الذي ستنشئه ديكتاتورية العمال، ولقد حاولوا لفترة قصيرة تطبيق نظرية ماركس في «القيمة المنبثقة من العمل» لكنهم تخلوا عن هذه المحاولة. وأظهر «البولشيفك» براعة سياسية أمنت لهم البقاء في الحكم، وأخذوا يطبقون التجارب على مر السنين حتى أنشئوا النظام الروسي الحالي. وربما كان باستطاعة الزعماء الروس أن يكتشفوا نفس النتائج بطريقة أقصر، وكلفة أقل لو درسوا علم الاقتصاد دراسة نظامية ولكن عقيدتهم الماركسية كانت تنكر هذا العلم من أساسه». راجع كتاب: «علم الاقتصاد الحديث» (٤٤٥).

فإذا كان هذا هو المنهج مع كبريات الحركات العالمية التي ينتمي إليها هؤلاء الخصوم فلماذا يطالبون العمل الإسلامي وحده بأن يقدم ابتداء برامجه التفصيلية وحلوله العملية لكل جزئية من جزئيات الحياة في المجتمع، وهو الأمر الذي اعتبره قادتهم وأئمتهم من جنس الرجعية والتخلف.

إن كثيرا من مشكلاتنا المعاصرة هي نتاج لهذه المناهج الوضعية السائدة في بلادنا، وترتبط بها وجودا وعدما، وقد يختفي كثير منها بحلول أيدلوجية أخرى لتنشأ مشكلات من نوع آخر وتحديات من لون جديد، فلماذا نفترض أن كل علل مجتمعاتنا سوف تبقي في ظل تحكيم الشريعة؟ وأن علينا أن نستغرق في وضع الحلول التفصيلية لها من الآن؟ ألا يعد هذا من قبيل العبث وإضاعة الوقت فيما لا طائل تحته؟!

وبعد! فإننا نؤكد ما سبق أن قررناه من أن تحكيم الشريعة لا يعد مطلبا حزبيا ضيقا تنادي به فئة محدودة من الأمة، وتتحمل وحدها مسئولية الإعداد له وتهيئة المناخ الملائم لتنفيذه، إنه مسئولية الأمة بأكملها لأنه

=

أين شهادة التاريخ؟

الحجة الثانية: نحن لا نتكلم عن وهم، ولا نتكلم عن حلم، نحن نتكلم عن تجربة، تجربة الدولة الدينية استمرت ثلاثة عشر قرنا. د: محمد عمارة في حديثه الآن قال: ثلاثة عشر قرنا ونحن نحكم بالشريعة الإسلامية. فضيلة الشيخ: محمد الغزالي وهو عزيز علينا وغال لدينا، لكن الحق أعز وأغلى قال في جريدة الوفد بتاريخ ٢من فبراير ١٩٨٩م صفحة ٩: «**دولة الخلافة الراشدة قامت على صورة صحيحة، أما دول الخلافة الأخرى بقية الألف وثلاثمائة سنة عدا ثلاثين سنة فقط فقدت صفة الرشد، وأصبحت خلافة فقط، لأن الشورى فيها غائبة أو مشوهة**».

وصاحب السلطة فيها يستطيع أن يفتات على الشعب ويلغي إرادته، بعد الخلافة الراشدة حكمت الدولة الأموية أكثر من تسعين سنة أين الفترة التي حكم فيها بالدين الصحيح؟ سنتان ونصف لعمر بن عبد العزيز، والدولة العباسية أكثر من ثلاثمائة عام: تسع شهور الخليفة المهتدي العباسي وهكذا دواليك[1].

= يتعلق بأصل إيمانها بالله ورسوله، ويرتبط بعقدها المجمل الذي لا تثبت صفة الإسلام ابتداء إلا باستيفائه، وعلى هذا فإن جميع من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا من هذه الأمة سواء أكان من صفوف الحكومة أو صفوف المعارضة أو كان مستقلا لا علاقة له بأحدهما، مدعو للمشاركة في أداء هذه الفريضة، وبذل أقصى ما يستطيعه في إقامتها من الجهد والوقت والمال، لأن الإسلام هو دين هؤلاء جميعا، لا يختص به فريق منهم دون فريق، لا ينكر ذلك إلا جهول أو كفور!

وإذا تقرر ذلك فلا وجه لإثارة هذه المشكلة من الأساس لأن بلادنا ذاخرة بهذه الخبرات التي لو استنفرتها حكومة إسلامية في ساعة من نهار لتكون منها جيش جرار يملأ السهل والجبل، ويسد وجه الأفق !!، ولا يضر دعاة العمل الإسلامي في هذه الحالة أن يكونوا جنودا مغمورين في هذه المسيرة: لا يشاد لهم فيها بذكر، ولا ينسب إليهم فيها عطاء ولا مشاركة، وحسبهم من الذكر أن يذكرهم الله في الملأ الأعلى، ومن المثوبة ما يدخره لهم عنده في دار كرامته من الرضوان والنعيم المقيم.

(١) غياب صفة الرشد لا يعني غياب صفة الإسلام. ومعالجة هذا التراجع لا تكون بالكفر بالشريعة الإسلامية وإعلان التمرد على حاكمية القرآن والسنة، ولا أحسب أن عاقلا يقر أن علاج المعصية يكون بالردة، وتدارك القصور في تطبيق الشريعة يكون بالكفر بالشريعة، وخلع ربقتها من الأعناق بالكلية!!

=

حجتنا الثانية: هي حجة التاريخ، والتاريخ ذو شجون ألف وثلاثمائة سنة واحد بالمائة فيهم يناصر الدولة الدينية و٩٩٪ يناصر الدولة المدنية وهي التي ندعو إليها(١).

=

والدولة الإسلامية على مدى هذه القرون المتطاولة – على ما شابها من قصور وتراجع – كانت تتمحور على الإسلام في الجملة: ترفع رايته، وتجاهد في سبيله، وتوالي وتعادي على أساسه، وتنقل دعوته إلى العالمين، الشريعة هي دينها الذي به تدين وقانونها الذي تحاكم إليه، فإن حدثت مخالفة، وقصور أدرك المتلبس به أنه خارج على الشرعية، وأنه متلطخ بذنب من الذنوب، وقد يصر على ذلك وقد يتوب، إلا أن عقده المجمل لا يزال على الولاء للإسلام والإقرار بالشريعة والبراءة من الكافرين. إن فترة الخلفاء الراشدين ستظل كالغرة في جبين الأمة، وكالقمة السامقة التي تشرئب إليها الأعناق، وتهفو إليها النفوس !! وليس بالضرورة أن تبلغ الدولة الإسلامية المنشودة في واقعنا المعاصر مبلغ الراشدين في الزهد والورع ودقة المراقبة والمحاسبة، ولكن حسبها الالتزام بالإطار العام للإسلام والقواعد الكلية في الشريعة من الإقرار بسيادة الشريعة وسلطة الأمة، والقيام بواجب الحسبة، والحكم بين الناس بما أنزل الله، والدفاع عن هذه المبادئ في مواجهة خصومها في الداخل والخارج في إطار من سلفية المنهج وعصرية المواجهة.

ليس بالضرورة أن يلبس الحاكم مرقعة، أو أن ينام في المسجد بلا حراس، أو أن يطوف بنفسه لتفقد أحوال رعيته مع العسس، فإن ذلك وأمثاله من مدارج الورع التي لا تلزم الكافة من ناحية وقد تتغير فيها وجوه المصلحة بتغير الزمان وتشابك الأحوال فتمس الحاجة إلى إعادة النظر فيها من ناحية أخرى، وهي ليست من الشرع المحكم بل وربما لا يبلغ بعضها مبلغ الشرع المؤول!.

(١) يزعم الدكتور فودة أن ٩٩٪ من تاريخ الإسلام يناصر الدولة المدنية التي يدعو إليها، وأن ١٪ يناصر الدولة الدينية التي دعا إليها العلماء، وهذا هو ما يسميه حجة التاريخ التي ما فتئ يبدئ فيها ويعيد، ولا يمل من تكرارها في كل محفل يعقد للنيل من الشريعة والانتصار للعالمانية، وهذا الـ ١٪ الذي يناصر الدولة الدينية في تاريخ الإسلام ينحصر في خلافة عمر بن الخطاب [عشر سنين ونصف] وخلافة عمر بن عبد العزيز [سنتين وثلاثة أشهر] وخلافة المهتدي بالله العباسي [أحد عشر شهرا] ومجموع هذه المدة ثمانية أشهر وثلاث عشرة سنة أي ١٪ تقريبا، وهو يختزل من فترة الراشدين خلافة أبي بكر لأن عهده يعد البداية الحقيقية للقتال بين المسلمين !!!. «الحقيقة الغائبة» (٤٢، ٤٣) (لا يرى الدكتور فودة مشروعية قتال مانعي الزكاة (٢٨، ٢٩) المرجع السابق) كما يختزل فترة علي لأن عهده قد انقضى في حروبه مع الخارجين عليه بدءا من موقعة الجمل وانتهاء بمعركة صفين. «الحقيقة الغائبة» (٢٣) أما بقية عهود التاريخ الإسلامي فهي تنتصر جميعا للدولة المدنية التي يدعو إليها الدكتور فودة لما شابها من عقم في الاجتهاد أو انحراف في التطبيق أو مجموع هذين الأمرين!

=

=

والحل الذي يقترحه الدكتور فودة لذلك هو الكفر بالشريعة ابتداء وإعلان فصل الدولة عن الدين، وخلع ربقة التكليف في كل ما يتعلق بسياسة الحكم وشئون الدولة، وهو بهذا يريد أن يضع الأمة بين خيارين: إما نموذج العمرين الذي بلغ الغاية في تطبيق الشريعة نصوصا ومقاصد ، وإما النموذج العالماني الذي يكفر بمبدأ تطبيق الشريعة، ويرفض مبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة، ويتبنى الدعوة إلى الفصل بين الدين والدولة!!

ولما كان النموذج الأول في تقديره – وربما في تقديرنا كذلك – مستحيل الحدوث مرة أخرى فلم يبق أمامنا إلا النموذج العالماني الذي يغلق ملف الشريعة بالكلية، وهكذا كما يقال لآحاد الناس إما أن تكون وليا من الأولياء وصديقا من الصديقين فإن أعجزك ذلك فليس أمامك إلا أن تكون زنديقا من الزنادقة ومارقا من المارقين!!

إن نموذج الراشدين أو العمرين – كما سبق- ليس بالضرورة أن يكون هو المستوى الأوحد الذي إذا لم تحققه الدولة انتفت عنها صفة الإسلام، بل حسب الدولة المنشودة أن تقوم على المبادئ السابقة من سيادة الشرع ، وسلطة الأمة، وإقامة الحسبة، والحكم بما أنزل الله ، ونشر الدعوة والجهاد في سبيل الله، وتجتهد في تحقيق ذلك حسب ما يتسنى لها من الجهد والطاقة، ويبقى نموذج العمرين في حس الأمة كالقمة السامقة التي تشرئب إليه الأعناق، وتستشرف لها النفوس، وتجتهد الأمة – كلها- حكاما ومحكومين في محاولة التأسي بها والاقتراب منها ما وسعها سبيل إلى ذلك، وقد تمهد في مقررات العقول وأصول الشريعة أن الميسور لا يسقط بالمعسور، وأن ما لا يدرك كله لا يترك جله، بل إن مبنى الشريعة تحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها.

هذا وإن اختزال تاريخ العدل في الإسلام في فترة العمرين والمهتدي العباسي ظلم للتاريخ الإسلامي، فأين ذهب يزيد بن الوليد الذي كان بعد عمر بن عبد العزيز أعدل بني مروان؟ وأين ذهب نور الدين محمود الشهيد الذي كان يشبه الراشدين في جهاده وعدله وحرصه على تطهير المجتمع في عهده من الظلم والفساد؟ وأين ذهب صلاح الدين الأيوبي الذي شهدت له الدنيا كلها بالعدل وأقر بفضله الأعداء الصليبيون كما أقر به المسلمون؟!

إن العالمانيين يطلون على التاريخ الإسلامي بعيون استشراقية!! فلا تقع أعينهم إلا على الزلات ومواطن الضعف، ولا يعتمدون في تحليل ذلك على المنهج العلمي المعتبر عند أهل العلم في قبول الأخبار أو ردها وتوثيقها أو تضعيفها، وقد علم كل من له صلة بدراسة كتب التاريخ الإسلامي أن النقل عن كتب التاريخ يحتاج إلى آليات في توثيق هذه الروايات لا تتوافر لغير المتخصصين، ويزداد الأمر سوء عندما يعتمد هؤلاء العالمانيون في محاكمتهم للتاريخ الإسلامي على مثل كتاب «الأغاني» للأصفهاني أو «العقد الفريد» لابن عبد ربه ونحوه، وكلاهما من كتب الأدب لا من كتب التاريخ، ومؤلف الأول شيعي رافضي وفيه من الحقد والدس على التاريخ الإسلامي ما لا تجده عند كثير من المستشرقين، وهو شيء

=

=

أشبه ما يكون بالحكم على المجتمع المصري كله من خلال الأفلام السينمائية المصرية التي لا تمثل إلا شريحة الوسط الفني فحسب.

وحسبنا مثلا على ذلك هارون الرشيد الذي صار في ذاكرتنا مضرب المثل في المجون والتهتك، وهو الذي كان يغزو عاما و يحج عاما، وقد دافع عنه ابن خلدون دفاعا علميا رصينا، وإن كانت حياته لم تخل من هنات وسقطات ولكنها لم تكن بهذه الصورة الفجة المظلمة التي يحاول أن يصوره بها الظالمون!

إن كثيرا من الأخبار التي تنقل عن مفاسد الخلفاء وتبذلهم تحتاج إلى تحقيق علمي، ولو عمل فيها مبضع الجرح والتعديل لم تثبت لها قائمة.

ومن ناحية أخرى فلا يزال أهل العلم والإنصاف يفرقون بين الإسلام من ناحية وبين الفكر الإسلامي والحكم الإسلامي من ناحية أخرى. فالإسلام وحي معصوم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أما الفكر الإسلامي فهو عمل الفكر البشري في فهمه، والحكم الإسلامي هو عمل السلطة البشرية في تنفيذه، وكلاهما لا عصمة له، فعندما يزل مفكر أو يظلم حاكم فإنه يحتمل وحده مسئولية زلله أو ظلمه، ويبقى الإسلام من ذلك براء.

إن الاحتجاج على المبدأ بالممارسة أو التطبيق يمثل خطأ منهجيا يجب أن يتحاشاه الباحثون، فقد كانت اليونان أرقى الأمم وأعظمها قبل أن تدخل في الدين المسيحي، ولكنها بدأت في التردي والانحطاط بعد أن تنصرت، كذلك كانت الإمبراطورية الرومانية ولكن ذلك لا ينبغي أن يعد دليلا على أن المسيحية مسئولة عن انحطاط أثينا وروما، أو أن الوثنية أصلح للعمران من النصرانية!

بل إن أوربا ظلت غارقة في التخلف والهمجية بعد تنصرها قرابة ألف سنة، ولا ينبغي أن يحمل ذلك على الدين المسيحي، وإنما يجب أن نميز بوضوح بين المبدأ وبين التطبيق.

إننا لو استطردنا مع هذا المنطق فقد ينتهي بنا الأمر إلى ترك العقيدة، وإلى ترك العبادات، وهدم ما تبقى من الإسلام! فإننا قد نسمع بنفس المنطق من يطرح هذه التساؤلات:

أليست الغاية من العقيدة أن تحرر الإنسان من العبودية لغير الله؟ فإذا كانت لم تنجح على مدار التاريخ في إقامة مجتمع يتحرر من قبضة الطواغيت من الحكام، ولا يدين بالولاء إلا لله ، فلماذا نصر على الإبقاء عليها بعد هذه السلسلة الطويلة من الفشل؟! أليست الغاية من العقيدة تحرير الإنسان من التوجه بالعبادة لغير الله؟ فإذا لم تنجح اليوم في أغلب بلاد العالم الإسلامي في تحرير المسلمين من عبادة الموتى والاستعانة بأصحاب القبور فلم نبقي عليها إلى الآن؟!

وقد يقول قائل كذلك: وما الغاية من العبادات؟ أليس تطهير النفوس وتزكية الأرواح والدعوة إلى الفضيلة؟ فإذا كانت لم تنجح في إقامة ذلك على وجهه على مدار التاريخ، وكان تاريخ الإسلام في الأعم الأغلب تاريخ المجون والخمر والتهتك والغزل بالغلمان فلماذا نبقي عليها بعد هذا الفشل الذريع؟! فهل

=

=

يرضى عاقل بكل هذه التداعيات؟! إنه إذا صح أن تكون التجارب التطبيقية هي الفيصل في الحكم على صحة الأنظمة الوضعية لأنها بطبيعتها عرضة للخطأ والصواب باعتبارها نتاجا بشريا فإن هذا المعيار لا يصح بحال من الأحوال هو أن يكون وحده هو الحكم على الرسالات السماوية التي تمثل الحقيقة المطلقة والتي تستند إلى الوحي المعصوم.

فالرسالات السماوية حق لأنها تنزلت من عند الله، ولا ينبغي لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتمارى في ذلك، أو أن يحاكمها إلى نتائج تطبيقها في عصر من العصور أو من خلال أمة من الأمم فإن رأى خيرا قبل، وإن كانت الأخرى أدبر واستكبر، وقال إن هذا إلا سحر يؤثر، فإن الإيمان بالغيب هو معقد التفرقة بين المؤمنين والكافرين!

هل كان يتصور أو يقبل من صحابة رسول الله ﷺ لم وقد جاءهم النبي ﷺ بالقرآن، وأمرهم بالإيمان به، والتحاكم إليه في مختلف شئونهم أن يقولوا: نجرب! فإن ثبتت صلاحيته قبلناه وأمنا بأنه من عند الله، وإن ثبت فشله رددناه وقلنا إنه أساطير الأولين؟!

لقد جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال له يا رسول الله إن أخي يشتكي بطنه فقال: «اسقه عسلا فسقاه عسلا فلم يبرأ بل ازدادت علته ، فعاد إلى النبي ﷺ في ذلك، فقال له: اسقه عسلا فسقاه فلم يبرأ، فعاد إليه مرة ثالثة فقال له: صدق الله وكذب بطن أخيك اسقه عسلا فسقاه الثالثة فبرئ!».

المقصود أن نفرق بين الحقائق المعصومة التي تنزلت من عند الله ، وبين الأيدولوجيات الوضعية التي لم تهتد بنور الوحي ، ولم يأت بها نبي من عند الله. فالثانية هي التي تحاكم إلى نتائجها، وتقاس بآثارها ، وتستمد مصداقيتها مما يسفر عنه تطبيقها من إيجابيات، أما الأولى فهي تستمد مصداقيتها وصدقها من مصدرها التي تنزلت من عنده، ونؤمن بالغيب بأنها اليقين المطلق والحقيقة المطلقة، فإن أسفر تطبيقها عن بعض المثالب اتهمنا أنفسنا، واستيقنا أن الخلل يرجع إلى طريقتنا في التطبيق، وسياستنا في التنفيذ، وتبقى هذه الحقائق المعصومة فوق الشك وفوق التهم وإلا لزمنا أن نراجع أصل إيماننا كله!

هذا وإن الخلفاء والملوك في تاريخ الإسلام على ما كان من بعضهم من أغلاط وتجاوزات إلا أنهم بقوا في الجملة على ولائهم للإسلام وتحكيم شريعته ونشر دعوته في المشارق والمغارب، فاستأنفوا الجهاد الخارجي وتركوا لأهل العلم حرية الحركة ما لم يمسوا سلطانهم في الزعامة فمضت العلوم الدينية في طريقها توسع الآفاق، وتربي الجماهير، وتقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية، ورغم ازورار الإسلام عن السلطة في كثير من الأحيان إلا أنه بقي على مستوى الأمة قادرا على الامتداد والتأثير.

وأخيرا فإن هذا المنهج الذي يعير المسلمين بتاريخهم، ويقدمه باعتباره صحيفة سوابق تشهد على الأمة بالإدانة وسوء السمعة ولا تقع عينه إلا على السقطات، ولا يقرأ في صفحاته إلا المظالم والمفاسد، إن رأى خيرا كتمه أو نسبه إلى ملكات شخصية فيمن نسب إليه، وإن رأى شرا أذاعه ونسبه إلى طبيعة المنهج الإسلامي نفسه، هل هذا المنهج يمكن أن يصدر ممن يحمل في قلبه ولاء للإسلام، وغيرة على دينه، وانتماء إلى أمته؟

=

أعطونا النموذج، وأفحمونا لو سمحتم!

الحجة الثالثة: حجة الواقع الحالي، ما تنادون به وهو الدولة الدينية ليس وهما ولا حلما، هناك دول بجوارنا تحاول أن تجرب هذا!! أعطونا النموذج، أعطونا المثال هل هي الدولة التي تطبق ذلك في الجزيرة العربية؟ هل هي الدولة التي تطبق ذلك في إيران؟ هل هو حكم النميري في السودان؟ هل... وهل...؟؟ أعطونا النموذج وأفحمونا لو سمحتم![1].

=

إننا نفهم أن يصدر هذا من المستشرقين فهم الكارهون الحاقدون، فلا تقع أعينهم إلا على العقر، ولا يسترعي انتباههم إلا الأغلاط والتجاوزات، فهم كما قال أبو الحسن الندوي أشبه شيء بمفتشي القمامة لا تقع أعينهم إلا على القاذورات وأكبر همتهم البحث عنها، ليستخدموا ذلك في حرب الإسلام التي نذروا أنفسهم لها وفرغتهم دولهم من أجلها، فما بال هذه الروح الصليبية تتسلل إلى فريق من جلدتنا، ممن يتكلمون بألسنتنا، ويزعمون أنهم يدينون بديننا، وأنهم لمصلحته يفعلون كل هذه الأفاعيل؟!!

ترى هل يبلغ أعداؤنا في النكاية في الإسلام ما يبلغ هؤلاء؟ إننا نقرأ لهؤلاء في هذا المقام ما نكاد نجزم معه بأن القوم قد قطعوا ما بينهم وبين هذه الأمة من وشائج وأواصر، فهم يتحدثون عن تاريخها الذي يفترض أنه تاريخهم كذلك بأنكى مما يتحدث به اليهود والمستشرقون، ثم يطيرون ذلك في المشارق والمغارب، ويحاضر به بعضهم في جامعات الغرب ويكرره على مسامع اليهود والنصارى، وليته كان صادقا منصفا فيما يقول، فيذكر الخير والشر، ويقدم الحسن والقبيح، ولكنه كما ذكرت لا يلتقط إلا السقطات! ولا يقع إلى على القاذورات! أليس هذا مما يدع الحليم حيران؟!

(١) لا يضر الدولة الإسلامية المنشودة ألا يكون لها نموذج قائم في الواقع المعاصر، بعد سقوط الخلافة وإعلان العالمانية وفصل الدولة عن الدين بلسان الحال أو بلسان المقال في معظم بلاد المسلمين، وما تكدح الحركات الإسلامية الصادقة في طول بلاد العالم الإسلامي وعرضه إلا لتحقيق هذا النموذج، وهو نموذج عاشته الأمة في أرقى صوره في عهد النبوة وأيام الراشدين، وعاشته بصورة أقل ودرجات متفاوتة فيما تلا ذلك من العصور، ولا تزال أسسه ومعاييره محكمة في الكتاب والسنة، في أدق وأضبط منظومة حضارية شاملة عرفها تاريخ الحضارة البشرية.

وهذا النموذج الذي يدعو إليه العاملون للإسلام هو نموذج الوسطية والاعتدال الذي يقوم على الإقرار بالشريعة تصديقا وانقيادا جملة وعلى الغيب، والتفريق بين المحكمات والثوابت التي يجب أن يلتزم بها الكافة لأنها تمثل الشرع المحكم، وبين المتغيرات وموارد الاجتهاد التي يتخير منها ما ترجحه

=

أيضا أنا أحيلكم إلى مقولة أستاذنا الجليل وشيخنا العظيم الشيخ محمد الغزالي في مجلة صباح الخير في ١٣ إبريل ١٩٨٩م «**الإسلاميون منشغلون بتغيير الحكم أو الوصول إلى الحكم دون أن يعدوا أنفسهم لذلك**».

نحن ندعوكم أن تعدوا أنفسكم لذلك، ولن يكون هذا أبدا إلا ببرامج واضحة، ومحددة، أما الأقوال العامة والحكم والشعارات الطنانة فهي لا تغني، هذه حجتنا الثالثة(١).

هذه هي البدايات فبئس الخواتيم:

حجتنا الرابعة: ما نشاهده من الطرف الآخر ونحن على البر وقبل أن ندخل في الدولة الدينية، لم نر إلا إسالة الدماء، وتمزيق الأشلاء، والسطو على المحلات العامة، وتهديد القانون، وتمزيق الوطن بالفتن، إذا كان هذا يحدث وأنتم على البر؟! فماذا يمكن أن يحدث لهذا الوطن إذا خضنا في اللجج، إذا كانت هذه هي البدايات فبئس الخواتيم(٢).

= الأدلة وتتحقق به المصلحة، ولا يضيق فيها على المخالف لأنها تمثل الشرع المؤول الذي لم يقم الاجتهاد فيه على أدلة قاطعة، وقد تتغير الفتوى في بعضه بتغير الزمان والمكان والأحوال.

(١) هذا عود إلى الحديث عن البرامج السياسية، وقد أوسعنا القول فيه فيما مضى بما يغني عن الإعادة.

(٢) العنف الذي يتحدث عنه الدكتور فرج فودة وهو المتخصص في تتبع عورات الجماعات الإسلامية هو أول من يعلم بواعثه وموقف الغالبية العظمى من التيار الإسلامي تجاهه.

أما عن بواعثه فهو هذه الاستفزازات المتوالية و العنف المفرط الذي يفرض من قبل المؤسسات الحاكمة في بلادنا المنكوبة.

ألم تقتحم بيوت الله بالأحذية ويقبض على الخطباء من فوق أعواد المنابر؟ ألم تصف العناصر النشطة جهارا نهارا أو عيانا بيانا بيد رجال الأمن في قلب شوارع القاهرة؟

ألم تنتهك أعراض الحرائر من زوجات وأقارب المعتقلين؟ ألم يقبض حتى على الأطفال فيما عرف بتنظيم الأطفال في أغرب مهزلة عرفها تاريخ الأمن في العالم؟!

=

في الاقتصاد شركات توظيف الأموال، البنوك الإسلامية التي تودع أموالها في بنوك الغرب الربوية، المسلمين الذين يرفضون أخذ الفوائد لكي توزع على أثرياء الغرب أنتم تعطون الحجة للرفض، هذه هي حجتنا الرابعة[١].

=

ألم يؤخذ الأقارب من الشيوخ والنساء والأطفال رهائن أو سبايا ويعذبون به حتى يستسلم أقاربهم أو يعترفوا بوقائع مكذوبة وتهم مزورة؟ ألم يثبت كل ذلك في أحكام قضائية، وتضمنته تقارير منظمات العفو الدولية؟

ما الذي يمكن تصوره كردود أفعال تجاه كل هذا التسلط والوحشية؟ إن على الذين يدينون عنف الأفراد أن يدينوا عنف السلطة أولا إن كانوا منصفين؟

ولا يخفى على مثل الدكتور فرج فودة وهو –كما سبق– الخبير في تتبع عورات الجماعات الإسلامية أن الغالبية العظمى من التيار الإسلامي لا ترى في هذه الأعمال ما يتفق مع مقاصد الشريعة ولا مع السياسة الشرعية الواجبة، وتنصح لأصحابها سرا وعلانية، ولها في ذلك من المقالات والإصدارات ما لا تخطئه العين.

وإن تعجب فعجب أن هؤلاء العالمانيين يكيلون بمكيالين، فهم في الوقت الذي يشنعون فيه على مصرع بعض الشخصيات العميلة على يد أفراد من التيار الإسلامي يهللون لمثل مقتل أمين عثمان على يد أنور السادات ويرونه عملا من أعمال البطولة والوطنية ... فويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون!!.

(١) **أثار الدكتور في هذه الفقرة قضيتين: الأولى**: شركات توظيف الأموال. **والثانية**: البنوك الإسلامية.

أما الأولى: فقد تكشفت البواعث الحقيقية وراء هذه الحملة المسعورة على شركات توظيف الأموال، ولا أظنها تخفى على مثل الدكتور فودة وهو صاحب الباع في متابعة المستجدات وتحليل المتغيرات، وصاحب الصلات الواسعة بالمحللين والساسة في الداخل والخارج.

لقد رفع تقرير إلى القيادة السياسية مفاده أن التيار الإسلامي سيحقق من خلال الاقتصاد ما عجز عن تحقيقه من خلال السياسة، ثم أضيف إلى ذلك بعض الضغوط الدولية من قبل بعض المؤسسات المالية الدولية التي لوحت بأنها لن تدعم الاقتصاد المصري وتسهم في جدولة ديونه إلا إذا تم التعامل مع هذه الشركات بطريقة حاسمة. ثم كان القرار! ولا تسأل بعدها عن هجمة التتار.

ولقد حاول بعض المخلصين أن ينحو في معالجة هذه القضية منحى آخر، فاقترح أن تعلن الدولة عن ضمانها لنسبة من أموال المودعين فيتسنى لها بمقتضى القانون أن تشارك في عضوية مجالس إدارة هذه الشركات ثم تعمل على إصلاحها وترشيد مسارها من الداخل، بدلا من هذا التخريب البحت الذي يلحق الضرر بعشرات الآلاف من المودعين ويعصف بمدخراتهم وأموالهم في لحظة واحدة، فاتهم هؤلاء في ولائهم، وأقصوا عن مواقع المسئولية، وبدأت الحرب ودقت طبولها بلا هوادة، ولا حرج في سبيل

=

=

تحقيق هذا القرار الظلوم أن تضار عشرات الآلاف بل أن تحرق قلوبهم جزاء لهم على مجرد تفكيرهم أو تفكير بعضهم في تحقيق شيء من المشروعية لإرباحهم بعيدا عن أوحال الربا وأرجاسه!!

وهكذا تم اغتيال التجربة الإسلامية في هذا المجال، ليقام على أنقاضها مزيد من الحواجز الإعلامية والنفسية في طريق الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية!!

أما بالنسبة إلى ما نسب إلى بعض القائمين على هذه الشركات من تجاوزات وأغلاط فبعضه مختلق وبعضه صحيح، فلم يزعم أحد منهم ولا من الناس أنهم معصومون، ولكن علاجه – لمن أراد العلاج- لا يكون بهدم البيت على من فيه، وتدمير القصر على ساكنيه!! وإنما بالمألوف في العقل والشرع من وسائل الإصلاح التي لا يستعصى إعدادها وإنفاذها على الخبراء في عالم المال والاستثمار لاسيما إذا كانوا في موقع السلطة والقدرة على اتخاذ القرار!

أما القضية الثانية: وهي اتهامه للبنوك الإسلامية بأنها تودع أموالها في بنوك الغرب الربوية، وأثرياء المسلمين بأنهم يرفضون أخذ الفوائد الربوية ليئول أمرها إلى أثرياء الغرب في النهاية، ففيه ما هو محض ادعاء وافتراء، ومنه ما يحتاج إلى تحليل وتفصيل.

أما البنوك الإسلامية: فقد قامت ابتداء لتسهم في تحرير اقتصادنا المعاصر من أدواء الربا والغرر وغير ذلك من المنكرات المحرمة في الشريعة بإجماع المسلمين، وهي تعلن ذلك في وثائق تأسيسها وفي كل ما يصدر عنها من دوريات ومنشورات، وقد قطعت على هذه الطريق خطوات واسعة، وحققت في هذا المجال إنجازات رائدة، وقدمت شهادة الواقع العملي على خلود هذه الشريعة وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان ومكان بيد أنه لا يخفى على من له أدنى صلة بأوضاعنا المعاصرة أن السياسة والاقتصاد لا ينفصلان، وأنهما وجهان لعملة واحدة، وأنه لا يتسنى ادعاء القدرة على إقامة اقتصاد إسلامي لا تشوبه شائبة في ظل سياسة علمانية تفصل الدولة عن الدين، وتتحاكم ابتداء في الدماء والأموال والأعراض إلى غير ما أنزل الله، فالبنك الإسلامي وهو جزء من الاقتصاد الإسلامي لا يتحرك في فراغ، ولا يقوم بأعماله بمعزل عن بقية المؤسسات المالية والتجارية العالمية منها و المحلية، فالمعاملات المصرفية بطبيعتها بالغة التعقيد والتشابك، ولا يستطيع البنك الإسلامي أن يفرض سياساته ومعتقداته على جميع ما يتعامل معه من المؤسسات المالية الأخرى.

إذن فالأمر أمام البنك ينقسم إلى قسمين: قسم يستطيع أن ينفذ فيه سياساته ومعتقداته الاقتصادية وعليه أن يستقيم في ذلك على أمر الله دون تردد، وتجاوزاته في هذا المجال لا تقبل، وتفريطه لا يغتفر، ولا يجوز أن يتأول له أو يعتذر عنه بوجه من الوجوه.

وقسم لا يستطيع أن يفرض فيه سياساته على الآخرين، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: قسم يستطيع البنك أن يتركه ويستغني عنه ولو على حساب تفويت بعض الأرباح أو تحمل بعض الخسائر، وهذا لا يسع البنك إلا أن يتركه ويبذل الجهد في البحث عن قنوات أخرى للاستثمار لا تشوبها شائبة وقسم لا يستطيع البنك أن يتركه لأن تركه يعني تخريب البنك وتدمير أدواته وآلياته، وهذا الذي يتسع لمثله منطق الضرورة الشرعية، على أن تقدر بقدرها ويسعى في إزالتها، وأن يتم ذلك في إطار من الرقابة

=

وفي هذه المناظرة حجة:

حجتنا الخامسة: هذه المناظرة ذاتها هي إحدى ثمار الدولة المدنية التي تسمح لكم بأن تناظروننا هنا ثم تخرجون ورءوسكم فوق أعناقكم[١]. أعطونا نموذجا

=

الشرعية الحاسمة، وقد علم الناس جميعا أن بالبنوك هيئات للرقابة الشرعية تراجع كافة عقود البنك وعملياته الاستثمارية وأن قراراتها ملزمة لكافة هذه البنوك.

ويبقى بعد ذلك تساؤل أخير: هب أن تقصيرا وقع في بنك من البنوك الإسلامية لضعف الأمانة أو الكفاية في بعض القائمين عليه: فهل يعني ذلك تسوية هذه البنوك بالبنوك الربوية التي تستحل الربا جهارا عيانا، وتسخر كافة وسائل الإعلام للترويج له وتزيينه للعالمين؟!!

هل يستوي في العقل أو النقل من يعلن التزامه المجمل بالإسلام ثم يتلبس عند التطبيق ببعض المخالفات بالذي يعلن رفضه المجمل للإسلام أو رفضه المجمل لتحكيم الشريعة جملة وعلى الغيب؟

هب جدلا أن نسبة المشروعية في البنوك الإسلامية لا تتجاوز ٥٠٪ فهل تترك هذه البنوك إلى البنوك الربوية التي تبلغ نسبة التحريم في عقودها الربوية ١٠٠٪؟ أليس تقليل المفاسد عند العجز عن منعها أحد مقاصد الشريعة وأصلا من أصولها الكلية بل أحد القواعد الفطرية المسلمة لدى كافة العقول البشرية؟ أليس هذا هو معقد التفرقة بين التطرف والاعتدال؟

أما ما يقال عن أثرياء المسلمين وتركهم للفوائد الربوية ليثري بها الغرب فإن أول الإثم في هذا هو إيداع هذه الأموال ابتداء في بنوك الغرب الربوية ليثري بها الغرب أكثر وأكثر من خلال توظيفها في دفع عمليات التنمية في هذه البلاد وتوجيه الفائض منها إلى بلاد المسلمين الفقيرة من خلال عقود ربوية فاحشة تكبل هذه البلاد، وتستنزف مواردها عقودا طويلة من السنين، وتضع سياساتها الخارجية بل والداخلية تحت رحمة هذه الدول الطاغية!!

وإن التيار الإسلامي المعاصر من أشد الناس إنكارا على إيداع هذه الأموال ابتداء في مصارف الغرب الربوية، وأدبياته ومؤتمراته شاهدة بذلك، فكيف يتسنى لمنصف أن يحاسبه على موقف لا علاقة له به تنظيرا أو ممارسة، أو ولاية على أصحابه، وما فتئ يصدع بالنكير عليه في مختلف المحافل الدولية والمحلية؟!

إن النداء يجب أن يتوجه إلى هؤلاء بأن يقلعوا عن إيداع أموالهم ابتداء في مصارف الكافرين – أما إذا مست ضرورة إلى إيداعها في حالة من الحالات – والضرورة كما قلنا تقدر بقدرها – تمهد النظر بعد ذلك في مدى مشروعية ترك الفوائد المترتبة على هذا الإيداع أو أخذها، وهي مسألة اجتهادية، وجمهور علمائنا المعاصرين في مصر بل في السعودية التي يمثل علماؤها في نظر الدكتور فودة قمة الغلو والرجعية يرون مشروعية أخذ هذه الأموال بنية التخلص على أن توجه إلى المصارف العامة، فلا يتمولها صاحبها من ناحية، ولا ينتظر في بذلها الثواب من ناحية أخرى، لأنها كسب خبيث. والله جل وعلا طيب لا يقبل إلا الطيب.

(١) وهكذا أصبح حملة الشريعة والدعاة إلى تحكيمها في الأمة هم الخارجون على الشرعية، ويمن العالمانيون عليهم أن سمحوا لهم بمحاورتهم وخرجوا بعد المحاورة سالمين لم يمسسهم سوء، ولا تزال رءوسهم على أعناقهم !!! وإن تعجب فعجب أن هذا المتحدث نفسه الذي يوحي إلى الحضور أنه يمثل الشرعية =

لدولة دينية تسمح بمثل هذه المناظرة[١] – ونحن على فكرة جلسنا كي نسمع – ولا أكتمكم سعادتي البالغة بأن أحضر هنا لكي أحاور وأحاور لأني مؤمن بأن الحوار هو الحل، وأننا أصحاب حجة.

حضارة الإنسان تأبى إقامة الدولة الإسلامية!

الحجة السادسة: هي وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان تأبى الحكم الديني؛ لأن هذا الوطن، مهما قلتم في النسبة ٩٥٪ أو ٩٠٪ لا يقبل منا أحد أن ينقسم هذا الوطن وأن يشعر فريق من المواطنين قل أو كثر بالخوف من أن يحكم بعقيدة الآخرين، ويشعر الفريق الآخر بالزهو لحكمه بعقيدته، هذا الوطن سوف يظل متماسكا، ونحن أنصار الدولة المدنية لا نعرف هوية سوى هوية المواطنة[٢].

=

قد رفضته الأمة التي هي مصدر هذه الشرعية عدة مرات عندما تقدم للترشيح في عضوية البرلمان، ولم يغن عنه أن يكون هذا الترشيح في دائرة يتكتل فيها النصارى الذين جرد قلمه ولسانه لتبني مطالبهم، والدفاع عن أطروحاتهم، والتهييج على خصومهم من حملة الشريعة وأنصار الدولة الإسلامية.

وأيا كان الأمر فلا جدوى للتنابز بعبارات السوء في مثل هذه المحاورات، حسبنا أن المستقبل للإسلام شاء العالمانيون أم أبوا، فإن لنا من نبينا ﷺ نبوءة لا تتخلف، ولعل في هذا الحديث تسلية للمحزونين وموعظة للغافلين والمستكبرين: «**ليبلغن هذا الأمر مبلغ الليل والنهار حتى لا يبقى بيت من وبر ولا حجر ولا مدر إلا دخله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل: عزا يعز الله به الإسلام وأهله، وذلا يذل الله به الكفر وأهله!!**».

(١) العجيب أن الدكتور فودة يقرر في تعقيب لاحق له في هذه المناظرة أن الدولة الإسلامية شهدت محاورة أبي حنيفة مع ملحد، وأن التاريخ قد نقل لنا كتابات الملحدين داخل الدولة الإسلامية، ويقول: عندما كانت الدولة الإسلامية في قمة حضارتها لم يرتفع السيف، كان الحديث بالحروف وليس بالكلاشنكوف فأي قوليه نصدق؟ هنا يقرر أنه لا توجد دولة إسلامية تتسع لمثل هذه الندوة، وهناك يقرر أن الدولة الإسلامية عندما كانت في قمة حضارتها نقل التاريخ إلينا كتابات الملحدين داخلها، وكان الحديث فيها بالحروف وليس بالكلاشنكوف؟!

(٢) **هنا يقرر الدكتور فودة** أن وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان تأبى الحكم الديني، وقد تم تحرير النزاع في هذه المسألة، وبينا أن الحكم الديني بالمعنى الذي عرفته المجتمعات الغربية أي: الثيوقراطية أو الحكم بالحق الإلهي وإضفاء العصمة والقداسة على تصرفات الحكام، واتخاذهم أربابا من دون الله بالتسليم لهم =

=

بالحق في التشريع المطلق يعد في نظر الإسلام وثنية سياسية وإشراكا بالله، وإن محكمات الأدلة تشهد عليه بالبطلان المطلق، ليس هذا إذن هو محل النزاع، وإنما محل النزاع في تحكيم الشريعة الإسلامية.

وهنا يمكن صياغة عبارة الدكتور فودة على هذا النحو: إن وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان تأبى تحكيم الشريعة الإسلامية، تأبى حكم الله وحكم رسوله وأظن أن الدكتور فودة لا تعوزه الشجاعة الأدبية في أن يصوغ عبارته على هذا النحو، فهو الذي صرح مرارا بأنه يرفض تطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة، معللا ذلك بعلل كثيرة منها وعلى رأسها قضية الوحدة الوطنية التي يتحدث عنها الآن. وحدة الوطن وحضارة الإنسان تأبى تحكيم القرآن والسنة!! هذه هي الحجة السادسة للدكتور فودة في مسلسل أدلته على رفض ما سماه الدولة الدينية.

ولن نحدثه عن المركز القانوني لغير المسلمين في ظل تحكيم الشريعة الإسلامية، فهذا أمر قد قتله أهل العلم من السابقين واللاحقين بحثا، وخلاصته هذه العبارة الجامعة: لهم ما لنا وعليهم ما علينا!

كما لن نحدثه عن الواقع المعاصر وكيف أن غير المسلمين في مصر يتمتعون بما لا تتمتع به أقلية أخرى طلعت عليها الشمس شارقة وغاربة ولا يحلم المسلمون في بلاد الغرب بعشر ما يتمتع به غير المسلمين في بلادنا فإن هذا كله لا أحسبه يخفى على الدكتور وهو صاحب الأسفار العديدة في الغرب والشرق.

كما لن نحدثه عن أن النصارى أنفسهم الذين يتحدث باسمهم ويجرد قلمه ولسانه للدفاع عن مطالبهم قد أعلنو مرارا أنهم لا يعارضون في تطبيق الشريعة في المجتمع المصري، وأن أقصى ما طالب به غلاتهم في هذا المقام هو استثناء النصارى من تطبيق الشريعة، ولم يذكر أحد منهم أنه يعارض في مبدأ تطبيق الشريعة في المجتمع المصري.

ولا أدل على ذلك من الإحصاءات والبيانات الرسمية، ففي استطلاع للرأي نظمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر كدراسة ميدانية وشارك في الإجابة عليه مسلمون ومسيحيون زادت نسبة المسيحيين على المسلمين في تأييد التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية (٣٢٪- ٣١٪) كما زادت نسبة المسيحيين على المسلمين في تأييد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الجميع في المجتمع المصري بصرف النظر عن اختلاف الدين (٧١٪- ٦٩٪) وقد نشرت نتيجة هذا الاستطلاع صحيفة (الأهرام في ٢٠/ ٣/ ١٩٨٥) وهي صحيفة قومية لا علاقة لها لا بالمعارضة ولا بالجماعات الإسلامية!

لن نحدث الدكتور فودة عن ذلك كله، وإنما نطالبه فقط بأن يتدبر هذه المقولة باعتباره يعلن الانتماء إلى الإسلام ، وأن يرجع البصر كرتين باعتباره يقرر دائما أن الإسلام في أعلى عليين: هل يجتمع مع ادعاء الإسلام القول بأن تحكيم القرآن والسنة تأباه وحدة الوطن وحضارة الإنسان؟!

إننا ندعوه إلى أن يتأمل هذه المقابلة: القرآن يقرر نفي الإيمان عمن لم يحكم رسول الله ﷺ ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾ والدكتور يقرر أن تحكيم الرسول ﷺ تأباه وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان!!

=

نزهوا الإسلام عن ممارسات السياسة!!

الحجة السابعة: إننا نحن الذين ندعو للدولة المدنية ننزه الإسلام عن ممارسات السياسة، لا تنسوا أيها السادة أن كان هناك مؤتمر في جدة يقول: إن صدام حسين في أسفل سافلين بالإسلام، وكان هناك في نفس الوقت مؤتمر في بغداد يقول إنه في أعلى عليين بالإسلام، من الذي أدى بالإسلام إلى هذا المنزلق غير المزايدات السياسية؟ أنتم هنا كان منكم فريق يرتفع بالسلام وبمن صنع السلام إلى أعلى عليين بالفتوى، ومنكم من طالب بقتله بالفتوى. الإسلام أعز وأكرم وأنزه وأعظم من هذا[1]. الحجة التالية والحجج كثيرة لكن الوقت.

=

وأخيرا لقد عرفت الأمة عبر تاريخها الطويل زهاء ثلاث وسبعين فرقة فهل حدث أن اجترأ أحد على مدى هذه القرون المتطاولة على مثل ما اجترأ عليه الدكتور فودة اليوم باسم المحافظة على وحدة الوطن وحضارة الإنسان؟

(١) ما يزعمه الدكتور فودة من تنزيه الإسلام عن ممارسات السياسة لأن قضايا الدين اتفاقية وقضايا السياسة خلافية، وما يقترحه من سبيل لتحقيق هذا التنزيه من الكفر بالشريعة، وفصل الدولة عن الدين من التلبيسات الغريبة التي لا تنفق إلا في سوق الجهالة أو الزندقة.

فالقول بأن قضايا الدين اتفاقية ليس على إطلاقه: فالقرآن فيه المحكم وفيه المتشابه: قال تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ**﴾ [آل عمران: ٧] . والأحكام الفقهية منها ما هو قطعي في موضع الإجماع، ومنها ما هو ظني في محل النظر والاجتهاد، وعلى هذا الأساس وجد الاجتهاد، ووجدت المذاهب الفقهية الأربعة وغيرها مما لم يكتب له الذيوع والانتشار كما كتب لهذه المذاهب الأربعة.

إن أحدا لم يزعم على مدى تاريخ الإسلام كله أن كافة قضايا الدين قضايا اتفاقية، وإن هذا القول لم يسمع به إلا على لسان الدكتور فودة في نهايات القرن العشرين!! والعجيب أن الدكتور فودة نفسه يتحدث عن الاجتهاد وضرورته ويشيد بالفقهاء السابقين لأنهم اجتهدوا لعصرهم ويدعو فقهاءنا المعاصرين أن يجتهدوا بدورهم كذلك لهذا العصر، وقد كانت له شخصيا بعض المساجلات الفقهية حول نكاح المتعة وغيره من المسائل الفقهية، فإذا كانت كل قضايا الدين اتفاقية فما جدوى الاجتهاد؟ وما معنى المطالبة به؟ ولماذا وجدت المذاهب الفقهية إذن؟ وكيف تلقتها الأمة بالقبول؟ وهي أول ما يقدم الدليل على أن معظم المسائل الفقهية اجتهادية، وأن الأدلة الواردة فيها حمالة ذات أوجه، بل إن =

=

الدكتور فودة لا يمل من تكرار ما ينسب لعلي بن أبي طالب من القول بأن القرآن حمال ذو وجوه. فهل عقل الدكتور فودة دلالة هذه الكلمة؟ وعلاقتها بما يزعمه هنا من أن قضايا الدين قضايا اتفاقية؟!

وهب أنه يحصر الدين في قضايا العبادات فهل كافة قضايا العبادات اتفاقية؟ إن الوضوء وهو يمثل شطر الإيمان ويتوجه الخطاب به إلى آحاد المسلمين، ولا ينفك عن الحاجة إليه أحد منهم فيه من مسائل الخلاف ما يفوق الحصر، بدءا من الخلاف في مدى وجوب غسل اليدين عند القيام من النوم قبل إدخالهما في ماء الوضوء مرورا بالخلاف حول ما يمسح من الرأس، ومسائل المسح على الخفين والجوربين، وما ينتقض به الوضوء من الرعاف و الحجامة وأكل لحوم الإبل وكل ما مسته النار ولمس المرأة بأنواعه والنوم بدرجاته ... إلخ.

إن هذا المنطق يمكن أن يقود بدوره إلى ترك العبادات ما دام أن ثبوت الخلاف الشرعي في أمر يوجب إقصاء الشريعة ابتداء عن هذا الأمر !! هل سبق إلى القول بذلك أحد من المسلمين: السابقين منهم أو اللاحقين؟

أما كيف تحسم هذه الخلافات في الواقع العملي فقد اتفقت الأمة في ذلك على قواعد منهجية يمكن أن توجز فيما يلي:

١- حكم القاضي أو المحكم يرفع الخلاف، فإن كانت ثمة خصومة أو منازعة حول قضية من القضايا الاجتهادية ثم رفع الأمر فيها إلى القضاء أو التحكيم فإن حكم القاضي أو المحكم فيها يرفع الخلاف.

٢- أن الإمام يطاع من موارد الاجتهاد، فما تختاره مؤسسات الشورى في المجتمع الإسلامي ويصدره الإمام فإنه يكون ملزما للكافة، وهذا لا يصادر حق الآخرين في أن تكون لهم اجتهادات مخالفة، على أن لا يشقوا بها عصا الطاعة أو يخرجوا بها عن الجماعة.

٣- أما الاجتهادات الفقهية التي لا تتعلق بالمصالح العامة فلا علاقة لمؤسسات الدولة بها، والأصل أنه لا يضيق فيها على المخالف، والناس فيها متفاوتون : فمن كان عاميا فإن عليه أن يرجع إلى أهل الذكر، كما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. ومن كان من أهل الذكر تعين عليه أن ينظر في أدلة الشريعة، وأن يتعبد بما انتهى إليه نظره واجتهاده وفق ضوابط الاجتهاد المفصلة في مظانها من كتب الأصول.

وعلى هذا فلا تعدو أن تكون هذه الشبهة نوعا من التشويش الذي قد يلجأ إليه أحيانا بعض الأطراف في المحاورات لمجرد التشويش والإثارة عندما تعوزه الحجة، ويفتقد الأدلة الموضوعية.

أما ما أثاره بشأن الخلاف حول صدام حسين فإن الخلل في ذلك يرجع في المقام الأول إلى هذه المؤسسات الحاكمة التي تتخذ قرارها السياسي ثم تبحث له عن أسانيد شرعية بعد ذلك، ثم إلى هؤلاء الذين هان عليهم دينهم من المنتسبين إلى العلم ممن يركضون وراء الحكام لتبرير ممارساتهم المنكورة!!

=

د: سمير سرحان: أنا شخصيا أشكر السادة الحضور على هذا الاستماع الحضاري، ولنعرف أننا في مناظرة، وأن المناظرات بطبيعتها هي أن لا يمسك كل طرف بتلابيب الآخر، وإنما كل طرف يستمع إلى الآخر، وينصت إليه جيدا، ثم يعطي الآخر حق التعقيب، والآن يقوم بالتعقيب الأول فضيلة الشيخ محمد الغزالي.

***

=

ولا يخفى أن التيار الإسلامي ليس مسئولا عن افتيات الأولين على الشرع، ولا عن خيانة الآخرين لأمانة الفتوى، فهو يبرأ إلى الله من هؤلاء وهؤلاء.

ولو صح المناخ لعرضت مثل هذه المسائل على بساط البحث على أهل الشورى من العلماء والساسة في إطار من الالتزام بسيادة الشرع وتحقيق مصالح الأمة، ثم ما ينتهي إليه أغلبية هؤلاء يكون ملزما للكافة، مع الاحتفاظ بحق القلة المعارضة في أن تعبر عن رأيها، وأن تبسط حججه وأسانيده من خلال الأطر الشرعية المتاحة، وبهذا نكفل للأمة وحدة الموقف السياسي ناحية وحرية الفكر والتعبير من ناحية أخرى، وإذا تم التعامل مع القضايا العامة في هذا الإطار انتفى كل ما تثيره هذه الشبهة من تخوفات، إذ لا يزال السلف الصالح من الأمة على مدار التاريخ يتحاورون في شأن هذه القضايا، ثم يصدرون عن رأي واحد في النهاية يلتزم به الكافة وإن لم يحز قناعة بعضهم، إذ لا يتصور في سياسة أمور البلاد والعباد إلا ذلك.

تعقيب فضيلة الشيخ محمد الغزالي

الأنبياء وحدهم هم الذين يبلغون عن الله:

بسم الله الرحمن الرحيم: أريد أن أحتكم إلى العقل كما يحاول غيري أن يحتكم إليه، استمعت لأول مرة في حياتي إلى الأستاذ خلف الله وهو يقول: «إن الملوك يبلغون عن الله وإن الأنبياء يبلغون عن الله، وتدارك وقال الملوك أحيانا يبلغون عن الله»، ولعله استشهد على هذا بقصة بني إسرائيل حينما طلبوا أن يكون لهم ملك يقاتلون من ورائه في سبيل الله، فقال لهم نبيهم ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا**﴾ [البقرة: ٢٤٧] اجعل لنا ملكا. إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا.

أريد أن أقول الأنبياء وحدهم هم الذين يبلغون عن الله، الأنبياء وحدهم وليس هناك من يمثل بكلامه أو بسيرته أو بمسلكه العام أو الخاص الإسلام إلا هؤلاء الأنبياء جميعا وكلهم مسلمون، إنما قلت ذلك لأن القرآن نفسه يتحدث عن الملوك حديثا لا يسر[1]. ﴿**إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ**﴾ [النمل: ٣٤]. وتحدث عن ملك آخر فقال: ﴿**وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا**﴾ [الكهف: ٧٩]. فالقول بأن الملوك شركاء باسم الحق الإلهي في التبليغ عن الله، هذا قول ما قاله أحد في الأولين والآخرين للأسف.

---

(١) الذي ذكره الشيخ عن الملوك هو الأصل، وإن كان هذا لا ينفي أن الملوك كغيرهم من الناس فيهم الصالحون وفيهم دون ذلك: وإذا كان القرآن الكريم حدثنا عن ملك كان يأخذ كل سفينة غصبا، فقد حدثنا كذلك عن ذي القرنين وهو أحد أربعة ملكوا الدنيا بأسرها، وذكر من صلاحه في سورة الكهف ما لا يخفى على أحد وقد حدثنا كذلك عن طالوت وكيف أن الله اصطفاه على بني إسرائيل وزاده بسطة في العلم والجسم، وقد كان معاوية أول ملك في الإسلام وكان عهده ملكا ورحمة كما صح بذلك الحديث، وقد ذكر الشيخ نفسه بعد ذلك أن ملكة إنجلترا أثرت التاج ولا علاقة لها بتسيير شئون البلاد.

لم يكن النبي مبلغا فقط ولكنه أقام دينا ودولة:

الشيء الثاني: أن النبي عندنا كان رئيس دولة، وكان قائد جيش، وكان واضع خطط، وكان قاضيا، وقام بكل ما يمكن أن يكون من صفات الحاكم، فكيف يقول: د: خلف الله [إنه مبلغ عن الله فقط] هذا غير صحيح لأن الله يقول له: ﴿**فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا وَأَشَدُّ تَنكِيلٗا**﴾ [النساء: ٨٤]. ومعنى هذا الكلام واضح في أن النبي مكلف بأن يقاتل، ومعنى أن رئيس دولة يقاتل، أنه يجمع الجيوش وله السلطة التي يكون بها الجند وإلا ما قام بقتال، يقول الله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا**﴾ [النساء: ٦٥].

لقد نفي الإيمان عمن لم يحكم رسول الله ولم يستمع إليه والقضية قيلت في مسألة زراعية ومسألة مرور نهر على بعض الأراضي يعني المسألة مدنية بحتة[(١)].

---

(١) وقد عقد البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير بابا لهذه الآية فقال: باب: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ**﴾ وأورد سبب نزول هذه الآية فقال عن عروة قال: «خاصم الزبير رجلا من الأنصار في شراج من الحرة فقال النبي ﷺ اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك. فقال الأنصاري يا رسول الله، أن كان ابن عمتك؟ فتلون وجهه. ثم قال: اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، ثم أرسل الماء إلى جارك، واستوعى النبي ﷺ للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الأنصاري، وكان أشار عليهما بأمر لهما فيه سعة، قال للزبير فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت في ذلك: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ**﴾. «فتح الباري» (٨/ ٢٥٤).

هذا وقد أورد الحافظ ابن كثير في تفسيرها طريقا آخر فقال: «قال الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم في تفسيره: حدثنا شعيب بن شعيب حدثنا أبو المغيرة حدثنا عتبة بن ضمرة حدثني أبي أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فقضى للمحق على المبطل، فقال المقضى عليه لا أرضى!! فقال صاحبه فما تريد؟ قال: أن نذهب إلى أبي بكر الصديق فذهبا إليه فقال الذي قضي له: قد =

إن صاحب الرسالة ظل ثلاثا وعشرين سنة يعمل، كان داعية فعلا في مكة ولكنه في مكة كان يكون الجند، يكون الرجال، ويكون النفوس، فلما ذهب إلى المدينة أقام دولة، ثم بدأ يقود بنفسه الجيوش، ويقضي بنفسه بين الناس، فماذا تكون شئون الدولة أو ماذا تكون الدولة أو الحكومة إلا هذا التصرف.

الطريق إلى الخلافة هو الاختيار الشعبي الحر:

شيء آخر: أن الخلفاء الذين جاءوا بعد رسول الله إنما جاءوا تنفيذا لأن الإسلام يأمر بإقامة الحكم وقد كانوا باختيار شعبي حر، لأن الإسلام لم يوجد فيه نص على استخلاف أحد بعد رسول الله إنما ترك هذا للناس، وترك للناس أن يختاروا حاكمهم، فكان أول حاكم يتحدث عن وظيفته يقول: «**وليت عليكم وليست بخيركم إن رأيتم خيرا فأعينوني، وإن رأيتم شرا فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم**».

ويقول: «**القوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه والضعيف فيكم قوي حتى آخذ الحق له**». هذه معالم دولة الخلافة الراشدة في جميع رجالها.

التراجع النسبي في التطبيق الإسلامي لا يعني سحب الصفة الإسلامية:

صحيح أنا قلت: إن التطبيق الإسلامي كان مائة في المائة أيام دولة الخلافة لكنه هبط عن هذا المستوى في دول أخرى جاءت بعد ذلك، لكن من من هذه الدول جرأ على أن يحكم غير الله، كان القضاة يحكمون بالقرآن الكريم وبالسنة المطهرة، وكان رئيس الدولة وإن كان مغتصبا إلا أنه برر وجوده في منصبه بأنه

=

اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لي فقال أبو بكر: أنتما على ما قضى به رسول الله ﷺ فأبى صاحبه أن يرضى، فقال نأتي عمر بن الخطاب، فقال المقضى له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى له عليه فأبى أن يرضى، فسأله عمر بن الخطاب؟ فقال كذلك فدخل عمر منزله وخرج والسيف في يده قد سله، فضرب رأس الذي أبى أن يرضى فقتله، فأنزل الله ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ الآية». «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢١).

يحكم بما أنزل الله[١]. وبأنه يمثل الإسلام ويجاهد الدول الغازية، وقد حدث فعلا ذلك أيام الدولة الأموية وأيام الدولة العباسية ويقول المتنبي في سيف الدولة:

ولســت مليكــا قــاهرا لمليكــه ولكنه الإســلام لــلشرك هــازم

فهذا سيف الدولة يمثل الإسلام، فسحب الصفة الإسلامية عن ألف سنة من التاريخ الإسلامي هذا مستحيل!! إن هذا التاريخ ممكن أن يكون نسبيا، وأستطيع أن أضرب مثلا: هل سقطت الثورة الفرنسية سقوطا في الحضيض واختفت عندما تحولت إلى إمبراطورية يقودها نابليون بونابرت؟! لقد تحولت الشورى الإسلامية إلى ملك أموي، ولكن الثورة الفرنسية بقيت إلى الآن، أما الإمبراطورية التي أقامها نابليون فقد اختفت وانتهى أمرها، ننظر إلى إنجلترا إن نظامها ملكي ورضيت الدولة الإنجليزية بأن يحكمها ملك يرث التاج كما يرث الأمويون لماذا؟ لأن هذا الوارث استطاع أن يترك البلاد تدين بما تدين به، وتحكم بما تراه فليست هذه الملكية الإنجليزية عبأ على الحرية، ولا على الحكم الشوري أو حقوق الإنسان، كما وردت في تعاليم الأمم التي توارثتها.

---

(١) ليس مقصود الشيخ تبرير الاغتصاب بطبيعة الحال فقد وقف الشيخ حياته على محاربة التسلط والاستبداد، وهو أمر يعرفه عنه الخاصة والعامة، وقد شهد له بذلك الدكتور فودة بنفسه عندما قال في هذه الندوة في تعقيب له سيأتي بعد قليل: «**وأنا أعلم أن الشيخ محمد الغزالي أكره ما يكرهه هو الاستبداد**» وإنما المقصود أن هؤلاء الحكام رغم اغتصابهم السلطة ورغم تسلطهم على رقاب المسلمين بالظلم في كثير من الأحيان إلا أنهم لم يجرءوا على أن يجاهروا بالكفر بسيادة الشريعة أو يعلنوا التحاكم إلى غير القرآن والسنة، فقد كانت الشريعة في عهودهم هي الحجة القاطعة و الحكم الأعلى، ومن خالفها علم وعلمت الكافة أنه يتلبس بذنب ويتلطخ بخطيئة. وكانت الدولة تتمحور حول الإسلام في الجملة: إليه تدعو، وبشريعته تحكم، وعلى أساسه توالي وتعادي، وباسمه تجاهد وتقاتل، فكيف نسحب عنها والحال كذلك صفة الإسلام؟ !! وهل يمكن أن يقارن ما كان يغشاها من مظالم الحاكم في بعض الأحيان بما تريده العالمانية المعاصرة من إعلان الكفر بالشريعة وفصل الدولة ابتداء عن الدين ؟!! والزعم بأن تحكيم القرآن والسنة يتعارض مع وحدة الوطن وحضارة الإنسان؟!

ما صلة التطبيق بالمبدأ الأصلي؟!!

إذا كان هناك خطأ حدث في الحكم فلتقع الأخطاء، ونحن نخطئ، لكنه ما صلة التطبيق بالمبدأ الأصلي؟ المبدأ الأصلي قام واحترم نفسه وما نجد في تاريخنا ما ينضر وجه العرب إلا ما كان أيام العباسيين من حضارة شرقت وغربت واستطاعت أن تحتضن الفكر العالمي، وأن تصوب أخطاءه، وأن تجرده مما علق به، وأن تجعله فقها للناس يستندون إليه ويعملون به، بل إن حضارة الغرب ما استقامت على طريقها ولا خرجت من ظلمتها إلا يوم أخذت المواريث التي تركها الأمويون والعباسيون والأتراك، واندفع بها هؤلاء فأخذوا الأبجديات منا وكونوا الكلمات منها، فهذا شيء يجب أن يعرف ولا ينبغي التلاعب بالألفاظ.

شيء آخر: ليس أحد في الجامعة العربية والجامعة العربية فيها ملوك، وفيها المسيحي والمسلم فيها ملوك ورؤساء من قال من هؤلاء إنه يمثل الإسلام كما تمثله الخلافة الراشدة؟! هؤلاء ناس لهم وعليهم، ونحن نناقشهم، ونحن نحاول أن نردهم إلى الصواب، وأن نجعل الأمة الإسلامية تقاد بمواريثها الأولى.

المتاجرة بالقلة المسيحية هنا لا تجوز:

ولأضرب مثلا أكون فيه غير حساس ولا مداهن بل أريد أن أكون صريحا، فالأقباط الذين يعيشون بيننا أسعد أقلية في العالم وقد نالوا كل ما يريدون من حظوظ الدنيا والآخرة في ظل الحكم الإسلامي، وباسم الإسلام الذي وضع في صدر الدستور الحالي، وباسم الشريعة الإسلامية التي وضعت في صدر الدستور الحالي بهذا الاسم استطاع الأقباط أن يكونوا من الأقوياء ومن الأغنياء وأن ينتقلوا من هنا ليكون منهم رئيس وزراء العالم (يقصد د: بطرس غالي) أهناك أقلية إسلامية في الأرض تعيش في ظل الكيان الصهيوني والكيان الصليبي تجد مثل هذه المعاملة؟ إن هذه المعاملة إنما هي من مواريث الإسلام، إنما هي مما

فهمناه من ديننا ومن كتابنا ومن سنة نبينا محمد ﷺ جعلنا المواطنة هي ذمتنا، والوفاء لها جعلناه الخلق العالي، فالقول أو المتاجرة بالقلة المسيحية هنا لا تجوز.

وكما قال الأستاذ محمد عمارة: ماذا عليك وأنت لا يوجد عندك قانون مواريث! ماذا عليك لو انتفعت بقانون المواريث الإسلامي؟!! أنت تقول دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، ما عليك أن يكون ما لقيصر هنا هو ما يقرره الإسلام في قوانين كثيرة ليس لها عندك ما يضايقك عند الأخذ بها! ولا هي ضد ما عندك من تعاليم!! إنك تغضب عندما تهان شرائعك أو شعائرك، أما وقد كفل كل ذلك لك فلا معنى لأن يقال إن الحكومة الإسلامية سوف تكون ضد طائفة أو مع طائفة لا!! فباسم الإسلام عشنا، وباسمه كانت هذه الحريات التي نتمنى أن تسود العالم. والله ولي التوفيق.

د/ سمير سرحان: شكرا جزيلا للإمام الشيخ محمد الغزالي لهذا التعليق، وإلى تعقيب آخر للأستاذ: مأمون الهضيبي فليتفضل مشكورا غير مأمور:

***

تعقيب المستشار الهضيبي

إقامة الحدود في عهده ﷺ دليل على جمعه بين سلطتي البلاغ والتنفيذ:

من الصعب علي أن أعقب على ما قاله الدكتور خلف الله أن رسول الله ﷺ كان نبيا ورسولا فقط ولم يكن حاكم دولة، وباختصار جدا هل يا ترى إقامة الحدود من وظيفة الدولة أو من وظيفة الرسول؟؟ أعني لم أمر بقطع يد السارق وحكم بقطع يده، ولم عرض عليه قضايا في زنا وحكم بالرجم أو حكم بالجلد مثلا. ولم عرضت عليه قضية فيما يتعلق بالحرابة وأمر بتطبيق حد الحرابة؟ وكل الحدود طبقت في عهده ﷺ بأمر منه وبإشراف منه ولم يكن يستطع أحد أن ينفذ أو يطبق عقوبة إلا بقرار سيادة، بقرار سيادي ممن؟؟ من نبي أو من رئيس دولة؟ من الذي جاء ليرسل الجيوش؟ من الذي كان يأمر بقتال هذا أو عمل هذا؟ من الذي كان يجمع الزكاة؟ إذا كان هذا في تقديره ليس من عمل الدولة فنحن متفقون أيضا فهذا من عمل من؟ إذا قلنا إنه من عمل الرسالة فلنجعله من عمل الرسالة، وهل انتهى هذا العمل بوفاة الرسول؟!.

خلاف الصحابة في السقيفة لم يكن على وجوب الخلافة:

والأمر الثاني: حين توفي الرسول ﷺ فحدث اختلاف كما تقول: اختلاف حول ماذا؟! حول وجوب أن يكون هناك رئيس للدولة أو على كيفية الاختيار والشخص المختار؟! لم يحصل اختلاف لحظة واحدة على ضرورة أن يكون هناك رئيس دولة ولكن من هو الرئيس؟ وكيف يختار؟ هذا هو الذي حدث فيه الاختلاف.

نحن أشد أعداء الدولة التي تدعي الحكم بالحق الإلهي:

وأنا معك أن رئيس الدولة يختار للسلطة بإرادة الشعب وهي دولة مدنية ونحن ضد الدولة الدينية إطلاقا! نحن أشد أعدائها بمعنى أن الدولة التي تدعي أنها تنطق باسم الحق الإلهي، وأنه لا يوجد أحد يعارضها في قرارها، نحن نقول بدولة مدنية، حكومة مدنية، تلتزم في سياستها وفيما تقرره بالأصول والأحكام الإسلامية، قد تخطئ فيقول لها الناس أنت أخطأت نغيرها، ونأتي بحاكم آخر، نأتي برئيس جمهورية ثانٍ، نأتي برئيس حكومة آخر، نعزل القاضي، نعزل الشيخ، ونعزل أي واحد، لأنه لا يوجد عندنا رجل دين، ولا يوجد عندنا كهنوت، ولا يوجد عندنا أحد أبدا يقول أنا الناطق باسم الله.

علينا الاجتهاد فباب الاجتهاد مفتوح، والنصوص موجودة، وأقول وباختصار شديد إن الشريعة الإسلامية فيها ثلاثة أقسام، قسم هن أم الكتاب الذي أجمع عليه الفقهاء وليس فيه خلاف بين المسلمين، وهذا خرج عن الاجتهاد، فوجوب الزكاة أجمع عليه جميع المسلمين، وهناك أمور أخرى فيها نصوص اجتهادية الاجتهاد فيها باب واسع، وأنت الآن تتكلم في الإسلام وأنت ليس خريج الأزهر وإنما خريج كلية الزراعة، فلا يوجد أحد يمنعك إذا كنت تتكلم في حدود الإسلام المقررة المتفق عليها! وأنا كذلك لست خريج الأزهر، ولكن ضروري من علم لمن أراد أن يتكلم في الإسلام أو في غير الإسلام!!

إذن نحن لا نريد دولة دينية بأي شكل، ونحن نريد سلطة مدنية منتخبة مختارة اختيارا حرا، ونقول إنه بيننا وبينكم صناديق الانتخابات الحقيقية السليمة، نعم ولم نقل أنه بيننا وبينكم حد أنتم في كتاباتكم التي تستعدي السلطة علينا وتعتمدون على قوة السلطة وتحرضونها علينا وتقولوا أنتم هذا، فنحن لا نطلب أبدا.

نقول بالديمقراطية الإسلامية التي لا تتعارض مع سيادة الشريعة:

نحن نقول هاتوا الديمقراطية، ولكن الديمقراطية الإسلامية أعني الديمقراطية الحقة، لأنه عندنا الذي يبيح اللواط كافر، الذي يبيح الزنا كافر، الذي يبيح شرب الخمر كافر، لا يجوز أن نصدر الحكم من أنفسنا فهذا الحكم عندنا في الإسلام، لا نستطيع أن نقول الدولة الإسلامية تبيح هذا نقولها بكل صراحة، نقولها بالفم الملآن ولا ننكرها، ولكن كل مشروع اقتصادي، كل مشروع زراعي، كل كلام فيه فقه فيه اختلاف وآراء اجتهادية، فيه ٨٠٪ من مصالح الناس المصالح المرسلة من المعفو عنه الذي يجوز تنظيمه كالمباني، الزراعة، التعليم، الجيش، كل هذا تحكمه فقط أصول عامة، أصول أساسية، مبادئ أساسية، وبعد هذا نتحرك فيها مثل لاعب الكرة الذي يلعبها في الملعب ولا يخرج خارجا عن الملعب، هذا هو الذي نتحدث فيه.

لماذا لا تفعلها أنت؟ ألست مسلما؟!

حضرتك (د: فرج فودة): جئت بجزء من تصريح لي فلماذا لم تأت به من الأول؟؟ سوف تجد فيه أننا قلنا: إنه لنا مبادئ وعندنا... وعندنا...، ومع ذلك يا أخي الفاضل هب أننا أخطأنا أو قصرنا، لأننا لم نعمل مبادئ، ولم نعمل برامج تفصيلية، نحن ندعو إلى المبادئ التي تستند إلى الإسلام، إذن لماذا لا تفعلها أنت؟ ألست مسلما؟!

إن نحن أغفلناها ولم نفعلها فافعلها أنت، فنحن يا أخي الكريم ندعو إلى الأصل ونقول إن الإسلام هو الحل، ونقول وننادي بتطبيق حكم الله: ﴿**وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ**﴾ [الشورى: ١٠]. ﴿**فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ**﴾ [النساء: ٥٩]. هذا الذي نقوله، ولما نقول إننا أولى بنا أن نكلم الحكومة الواضعة يدها علينا وكاتمة أنفاسنا وشالة حركاتنا (أي أصابت حركتنا بالشلل)، عن أن يكون عندنا دراسة ومعلومات، أظن أن هذا حق طبيعي،

وكيف يمكن أن نقوم بدراسات ويمكن أن يكون عندنا برامج، نحن إذا قمنا ونشرنا برنامجا يدخلوننا السجن مباشرة ويقولون قد شكلتم حزبا، ثم أيضا نحن نحارب في كل شيء، وعندما نطلب حريتنا أساسا فماذا في هذا؟

هل العيب في الإسلام أم العيب في الناس؟

فعلى أية حال نحن لا ندعي أننا القوام على الإسلام، ولا ندعي أننا ناطقون بحكم الإسلام، إنما نقول إننا ندعو الناس، وحضرتك تعيب على التاريخ الإسلامي كله! فليكن من بعد حكم الخلفاء الراشدين إلى اليوم كله صفر لا شيء!!! فهل العيب في الإسلام أم العيب في الناس؟ إذا كان العيب في الناس فنحن نقول لهم أن يصححوا أمورهم على مقتضى الإسلام، وإذا كان العيب في الأحكام الإسلامية في الشريعة الإسلامية فهذا موضوع آخر!! نحن لن ندخل في موضوع تقييم للتاريخ الإسلامي فليس هذا موضوع ندوتنا، وليس حجة إلا إذا كان يراد الاستدلال بفساد التاريخ الإسلامي على أن الإسلام لا يصلح! ولا ينفع! بدليل أن البشر على مدار ألف وثلاثمائة سنة لم ينجحوا في تطبيقه ولا في العمل به، وهذا شيء آخر، إنما إذا كان الناس قد أخطئوا نحن لا ندعو أبدا الناس أن تتأسى بدولة بني أمية، ولا بدولة بني العباس، ولا بالنميري ولا بالأتراك، نحن قد حفظ الله لنا كتابا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

نموذج الدولة الإسلامية محفوظ في السنة العملية:

إذا لنا كتاب حفظ لنا سنة الرسول ﷺ هو يحفظ النظرية ويقرر الأصول ويقرر المبادئ، وحفظ لنا أيضا شيئا آخر مهما جدا لن تجده في أي مجال آخر، ولا في أي شريعة أخرى، هي الدولة النموذجية التي طبقها رسول الله المعصوم ﷺ طبق فيها الأحكام من ناحية الأصول العامة تطبيقا هو المثل الذي يحتذى به.

خلافة الراشدين قمة العهود البشرية في التطبيق الإسلامي غير المعصوم:

ولما نأتي بعد ذلك إلى العهود نقول: عهد سيدنا أبي بكر وعهد سيدنا عمر هي قمة العهود البشرية غير المعصومة، قمة العهود البشرية في التطبيق غير المعصوم، وليس معنى ذلك أنه ليس لديهم أخطاء؛ لأن كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون، هكذا حكم لنا الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، فلابد أن يكون لأبي بكر خطأ، ولابد أن يكون لسيدنا عمر خطأ، مهما قل ولكن هي نسبة ١٪ أو واحد في الألف، ولكنهما قمة التطبيق التشريعي الإسلامي غير المعصوم، ونحن نقول بضرورة إنشاء حكومة تطبق الشريعة الإسلامية وهي غير معصومة، ولا يمكن أن ندعي لها العصمة، ولا نقبل منها العصمة، وإن قالت ذلك تكون مرتدة خارجة عن الإسلام.

د: سمير سرحان: شكرا جزيلا على هذا التعقيب، والآن ننتقل إلى الطرف الآخر فنطلب من د: خلف الله أن يدلي بدلوه.

***

تعقيب د: خلف الله

رئاسة النبي ﷺ للدولة رئاسة مدنية:

الأصل في المناظرة أن يعقب الإنسان على ما قيل، أما أن يأتي بأشياء أخرى وينسبها إلى الآخرين ويرد عليها فليس من أسلوب المناظرة في قليل أو كثير، فيما يخص السلطة التي يمنحها الله للأنبياء أنا قلت إنه لم يرد في القرآن نص واحد يشير إلى أن السلطة التي منحها الله للرسول ﷺ كانت سلطة مما تعطى للملوك، ولم أنف أن يكون رئيس دولة لأنه جائز أن يكون رئيس دولة ليس بنص من الله وإنما فبحكم أنه الذي أنشأ هذا المجتمع، وبحكم أن هناك بيعة من الأنصار له، فبكم أنه هو الذي أنشأ هذا المجتمع وأسسه يدير شئون هذا المجتمع، فنفي أن يكون هناك نص في القرآن الرد عليه: أن هناك نصا، وهذا لم يذكر[1]. أما كونه

(١) ينفي الدكتور خلف الله أن يكون في نصوص القرآن الكريم ما يشير إلى إسناد السلطة إلى رسول الله ﷺ!! - ويزعم أن النصوص لم تثبت له إلا صفة الهداية فحسب- ويزعم أن الذين عقبوا عليه لم يوردوا هذا النص !! ولا أدري هل كان الدكتور متابعا حقا لحديث من عقبوا عليه ثم لم يجد في حديثهم ذكرا لهذه النصوص؟! أم أن الأمر لا يخرج عن مجرد العناد والمكابرة؟!

لقد أمر النبي ﷺ أن يحكم بين الناس بما أنزل الله، والنصوص على ذلك كثيرة، وقد ساق له المعقبون طرفا منها، فكيف يتسنى لرجل أن يحكم بل وأن يطالب بالحكم ابتداء وهو مجرد عن السلطة، وليس له من الأمر إلا مجرد الموعظة والإرشاد؟! لقد أمر النبي ﷺ بالقتال، والنصوص على ذلك كثيرة، والقتال بطبيعته فريضة جماعية تحتاج من التنظيم وحشد الأجناد ما لا يخفى على أحد، فكيف يتسنى لرجل أن يقاتل بل وأن يقود هذا القتال وليس له من الأمر إلا مجرد الوعظ والإرشاد؟!

إن كافة الفرائض الجماعية وقد توجه بها الخطاب إلى النبي ﷺ ثم إلى الأمة لا يتسنى القيام بها إلا من خلال قوة وسلطان، فإنكار صفة السلطة للنبي ﷺ على أصحابه إنكار لهذه الفرائض وإسقاط لها من دين الإسلام؟!

ونحن في هذا الاستدلال لا نستند على بيعة الصحابة للنبي ﷺ وإنما نستند على دلالة هذه النصوص التي توجب هذه الفرائض، ويستحيل عقلا وعادة أن يتسنى القيام بها بمعزل عن القوة والسلطان.

رئيس دولة فهو رئيس دولة لأنه يدير شئون المجتمع الذي أسسه، وهناك من بايعه من البشر من الأوس والخزرج، هذه واحدة.

الثانية: لا أريد أن أطيل كثيرا، وسأقف عند نقطتين من أيام الصحابة، ولا أريد أن أدخل في الأمويين والعباسيين وما شاكل ذلك، وفيها الرد على ما قيل:

حينما فتح العرب مصر، فتحوها في أيام عمر بن الخطاب، نشروا العقيدة الدينية وهي الإسلام، ونشروا العبادات الدينية وهي العبادات الإسلامية أيضا، لم يدخل كل المصريين في الإسلام، وبقي منهم أناس خارج الإسلام وهم الذين نتعايش معهم سلميا الآن، بينما العروبة أو اللغة العربية غطت جميع المصريين وأصبحوا جميعا عربا بالثقافة ولا أقول بالدين.

بقاء الأنظمة الرومانية في مصر بعد الفتح دليل على العالمانية!!

في ذلك الوقت كانت هناك نظم للحكم، في الفتح أمر عمر بن الخطاب أن تبقى النظم الرومانية في مصر وتدار الحياة في مصر على أساس من النظم الرومانية، ولم تعرب الدواوين إلا في زمن عبدالملك بن مروان[1].

---

(١) لقد علم القاصي والداني أن نظام الدواوين الذي نقله عمر عن الفرس أو النظم التي استبقاها المسلمون في مصر كانت تدور في فلك المباحات والعفو، أي ما أحالت فيه الشريعة إلى الخبرات البشرية، وقد بحت أصوات أهل العلم من القول بأننا في هذه الدائرة يمكن أن نستعين بخبرات كافة أهل الأرض، على أن لا تتضمن هذه الخبرات مخالفات شرعية، ودندنة العالمانيين في هذه القضية نوع من الإفلاس والعجز، وخروج عن محل النزاع الذي يجب أن تدور حوله المناظرة.

إن الأحكام الشرعية ثلاثة أنواع: شرع محكم وهو ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، ولا سبيل للمسلم معه إلا التسليم والإذعان، وشرع مؤول وهو اجتهادات الفقهاء في موارد الاجتهاد، وهذه يتخير منها ما ترجحه الأدلة وتتحقق به المصلحة، وقد ينتهي في بعضها إلى اجتهاد جديد إذا مست الحاجة إلى ذلك واتسعت لذلك دلالات النصوص وغيرها من الأدلة الشرعية، ونوع ثالث وهو المباحات أو العفو وهذا تركته الشريعة إلى أهل الحل والعقد من الأمة وهم الخبراء والمتخصصون في شتى المجالات ليقرروا في ضوء مقاصد الشريعة ما يرونه أنفع للبلاد، وأرجى تحقيقا لمصالح العباد!

=

وحينما عربت الدواوين ليس معنى ذلك أن نظام الديوان تغير، وإنما الألفاظ التي تسمى بها هذه الآليات هي التي عربت، وجاء الفقهاء من المسلمين ووضعوا قاعدة شرعية لمثل هذا العمل وقالوا: شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يغايره (!!)[١].

=

ومعلوم بالبداهة أن المنازعة لا تتعلق بهذا القسم الأخير، وإنما تتعلق بمبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة، وتدور حول ما يعلنه العالمانيون من رفض تحكيم الشريعة الإسلامية، وهدمهم لما اتفقت عليه الأمة من محكمات الدين وقواطع الأدلة.

والسؤال الآن: هل أقر المسلمون في البلاد المفتوحة مبدأ التحاكم إلى الأهواء البشرية وأجازوا لأصحابها فصل الدولة عن الدين؟!

هل يزعم الدكتور خلف الله أن مصر كانت تحكم بغير ما أنزل الله ولم تطبق فيها الشريعة على مدى هذه العصور؟! هل يزعم الدكتور خلف الله أن كل رسالة المسلمين الفاتحين إلى أهل مصر تمحورت حول العقيدة والعبادات ولم يفتح ملف تحكيم الشريعة في هذه البلاد؟! هل كان حكام مصر وقضاة مصر وسائر من تولى في مصر ولاية عامة من المسلمين عالمانيين يفصلون الدولة عن الدين، ويحكمون في الدماء والأموال والأعراض بغير ما أنزل الله؟! اللهم غفرا!

إن من المقولات ما يغني فسادها عن إفسادها، وما يتكفل مجرد تصورها بإسقاطها دونما حاجة إلى بذل الجهد في سوق حجة أو حشد براهين!! لن نحيل الدكتور خلف الله إلى كتاب بعينه ليقرأ فيه بطلان هذه الدعوى، وإنما نقول له: إن كل ما أبدعه العقل الإسلامي المصري طوال هذه العصور من الكتب والموسوعات الفقهية والتشريعية والقضائية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية يتضمن الرد على هذه الفرية، فارجع إلى بعضه إن شئت!!

(١) الاستدلال بهذه القاعدة في هذا المقام نوع من الخلط والخبط، ومن تدخل في غير فنه أتى بالعجائب!!

فهذه القاعدة أولا تتحدث في باب الشرائع الدينية التي يتعبد بها أصحابها باعتبارها دينا واجب الاتباع، ولا علاقة لها بما كان من جنس المباحات والشئون الدنيوية البحتة.

وهي ثانيا تتحدث عما يثبت أنه شرع من قبلنا ولم تنله يد التحريف والعبث، ولا سبيل إلى إثبات ذلك إلا بشهادة من كتابنا المعصوم، فإذا أثبت أن شريعة من الشرائع مما كان يتعبد به بعض من قبلنا فقد امتهد السبيل للنظر في تطبيق هذه القاعدة، أما مجرد الاعتماد على ما يتناقله أهل الديانات الأخرى واعتباره شرع من قبلنا فهو تجاهل لحقيقة التحريف التي منيت بها هذه الديانات والتي أثبتها القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾ [البقرة: ٧٩]. ولهذا كان الموقف =

المسألة إذن هي مسألة المغايرة بين ما يأتي في ميدان الاجتهاد – أي فيما لم يرد فيه نص[(١)]– أو عدم المغايرة، ليس رفض كل شيء، وإنما قبول ما يمكن أن يحسن أو يصلح من أحوال المجتمع ومما لم يرد فيه نص.

=

الشرعي الصحيح في كل ما يتداوله أهل الكتاب ولم يرد في شريعتنا ما يثبته أو ينفيه هو التوقف، فلا نصدقهم ولانكذبهم حتى لا نصدق بباطل أو نكذب بحق، وغني عن الذكر أن ما أثبته القرآن من ذلك أثبتناه، وما نفاه منه نفيناه، وعلى هذا فلو سلم جدلا – وهو لا يسلم- بانطباق هذه القاعدة في مثل هذا المقام فعليه أن يثبت أولا أن هذه النظم من شرع من قبلنا ... وهيهات هيهات! فيقال للدكتور: أثبت الحجر أولا ثم انقش!!

وثالثا: إن الاستطراد مع تطبيق هذه القاعدة على مثل هذه النظم يجعل منها في هذا المقام شريعة ملزمة لنا لا يجوز الخروج عليها كما لا يجوز الخروج على شريعتنا؟ فهل يقبل الدكتور أو يقبل أحد من أهل العلم أن لهذه النظم قداسة الوحي وحجية الأحكام الشرعية، بحيث يعتبر الخروج عليها خروجا عن الشرع وحكما بغير ما أنزل الله؟!

إن القاعدة التي كان يمكن أن تسعف الدكتور في مثل هذا المقام هي قاعدة [أنتم أعلم بشئون دنياكم]، وهي في أصلها حديث نبوي، وبضوابطها قاعدة شرعية محكمة مجالها المباحات والأمور الفنية البحتة، وهو مجال شاسع مترامي الأطراف.

ورابعا: فإن هذه القاعدة – كما نقلها الدكتور- مقيدة بأن لا يوجد في شريعتنا ما يخالف هذه الشرائع السابقة ، إذن فشريعتنا هي الحجة القاطعة والحكم الأعلى، وهي وحدها التي تمثل المشروعية العليا في دار الإسلام، وكل ما تعارض معها ولو كان شريعة سماوية سابقة فهو باطل ومردود، فكيف إذا كان هذا الذي يعارضها تشريا وضعيا أو هوى بشريا أو دعوة صليبية وافدة؟!

وأخيرا فإن هذه القاعدة في ذاتها خلافية ومن أهل العلم من نازع فيها باعتبار نسخ شريعتنا لجميع الشرائع السابقة، وهي مع افتراض التسليم بالاجتهاد الآخر لا تنفع الدكتور في دعواه في قليل ولا كثير!

(١) يتحدث الدكتور خلف الله في هذا المقام عن الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص فهل يقصد دلالة هذه العبارة حقيقة ويسلم بما سلم به المسلمون أجمعون أن الأمور التي حكمت فيها النصوص لا حيلة معها إلا التسليم أو الإذعان، وأن الاجتهاد لا يكون إلا في دائرة المسكوت عنه أو فيما وردت فيه أدلة ظنية؟ وأنه لا فرق في ذلك بين العبادات وبين المعاملات؟ إننا نشك في ذلك لأن الدكتور خلف الله يعلن في كتبه وتصريحاته الصحفية أنه يعتنق مبدأ فصل الدولة عن الدين، وأن الإسلام هو الحل في العقائد والعبادات فحسب، وأن القرآن هو الحل في العقائد والعبادات فحسب، معنى هذا أنه يهدر حجية جميع النصوص الواردة في باب المعاملات، ويصادر حجية الشريعة في كل أحكام المعاملات، وردت النصوص أم لم =

أي العمليتين أضبط: الانتخاب أم البيعة؟

حينما نأتي إلى النظام الأساسي في الدولة وفي أيام الخلفاء الراشدين نأتي فنجد أن اختيار الخليفة يتم بالبيعة، ومن الممكن الآن إذا كانت هناك انتخابات سليمة أن يأتي رئيس الدولة بالانتخابات، أي العمليتين أضبط حينما تكون سليمة؟ في البيعة في القاعدة أو في العاصمة يبايع الخليفة ثم يطلب من جميع الناس أن يبايعوا الخليفة كما بايعته العاصمة بينما في صناديق الانتخاب كل فرد سيشارك في عملية الانتخاب[1].

=

ترد، قطعية كانت هذه النصوص أو ظنية، ومن أراد الوقوف على شيء من هذه التصريحات فليرجع إلى التعريف بالدكتور خلف الله في الفصل الأول من هذه الدراسة.

(١) ومن ذا الذي زعم من علماء المسلمين أن الصور التي تمت بها البيعة في العهود الإسلامية السابقة تعد بذاتها من الشرع المحكم؟ ومن ذا الذي أغلق الباب دون مزيد من الاجتهاد والإحكام في هذا المجال؟ لقد سبق أن المحكم في هذا المجال هو وجوب الإمامة وهو ضرورة فطرية وعقلية وشرعية، وأن يتم اختيار الإمام عن رضى وتشاور من المسلمين، وأن يجري الإمام في حكمه على مقتضى الكتاب والسنة، وكل وسيلة تتيح للأمة مزيدا من الضبط في تحقيق هذه المقاصد فهي من مسائل السياسة الشرعية، ولا حرج في الأخذ بها، وإن لم يدل عليها نص بعينه ولم تمض على العمل بها سابقة دستورية في تاريخ الدولة الإسلامية، ومن أراد أن يقف على سعة أفق علماء الأمة في هذا المجال فليرجع إلى ما نقله ابن القيم عن ابن عقيل في تعريف السياسة الشرعية، قال: (السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك (إلا ما وافق الشرع) أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح. وإن أردت: لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فغلط، وتغليط للصحابة. فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسنن. ولو لم يكن إلا تحريق عثمان المصاحف، فإنه كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة، وتحريق علي رضي الله عنه الزنادقة في الأخاديد فقال:

لما رأيت الأمر أمرا منكرا أججت ناري ودعوت قنبرا.

ونفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه لنصر بن حجاج) «الطرق الحكمية» لابن القيم (١٣).

إن الاستدلال بمثل هذه المسائل والتوسل بها إلى هدم الشريعة بأكملها محكمها ومتشابهها، قطعيها وظنيها، وإرساء مبدأ التحاكم إلى كتاب غير القرآن، وإلى متبوع غير محمد ﷺ نوع من التزييف والتحريف الذي لا يقبل لا من الله ولا من الناس!

أي النظامين أصلح: الرئاسة المؤقتة أم الدائمة:

مسألة ثانية أشير إليها: الخليفة يظل خليفة طوال عمره، فإذا أحسن بقي، وإذا أساء كان جزاؤه العزل أو القتل. فهذا عمر بن الخطاب عندما ولي الخلافة قال: (إن رأيتم في اعوجاجا قوموني) فرد عليه أحد الصحابة فقال: (لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا) وقتل عمر بن الخطاب، وقتل عثمان بن عفان، لأن الصحابة وأبناء الصحابة رأوا إن حقا وإن باطلا، أنه قد أحدث اعوجاجا فقتلوه![1]. قتل وشارك المصريون في مقتل عثمان، فأي النظامين أصلح للمجتمع الإسلامي؟ أن يناهض الخليفة الذي أساء بالدعاية ضده ولا يجدد انتخابه، وتكون مدته قصيرة؟! أو يترك إلى الأمد ويقتل وتحدث الفتنة الكبرى كما حدث في مقتل عثمان رضي الله عنه، وأكتفي بهذا القدر.

د: سمير سرحان: شكرا للدكتور خلف الله، وننتقل إلى الطرف الآخر إلى تعقيب فضيلة الدكتور: محمد عمارة.

* * *

(١) الذي قتل الفاروق ليس من الصحابة ولا من أبناء الصحابة، بل هو أبو لؤلؤة المجوسي! وعندما علم عمر بديانة قاتله حمد الله قائلا: الحمد لله الذي لم يجعل لقاتلي سجدة يحاجج بها بين يديه.

تعقيب د/ محمد عمارة

ليس هذا تاريخنا:

أقول: تحدث الدكتور: فرج فودة عن التاريخ الإسلامي فقال: إنه بعد الخلافة الراشدة كان ظلاما فيما عدا سنتي عمر بن عبد العزيز، وستة أشهر في عهد الخلافة العباسية!

أنا أقول: ليس هذا تاريخنا، وأنا أزعم أن الدكتور: فرج فودة وأشباهه يستمدون التاريخ من ألف ليلة وليلة!! وهذا ليس افتراء، أنتم تذكرون جميعا منذ سنوات قليلة حكم قاضٍ مصري بأهمية تهذيب نسخة من ألف ليلة وليلة لكي يقرأها الأولاد والبنات لأن فيها من الفحش ما يخدش الحياء، قام العالمانيون عن بكرة أبيهم يدافعون عن التراث في ألف ليلة وليلة وعن التراث باعتباره هذا الفحش والخنا والفسق والفجور في ذات الوقت الذي يريدون أن نحذف من تاريخنا ومن تراثنا شريعة محمد ﷺ!!

كل ما نتيه به على الدنيا لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة!!

ليس هذا تاريخنا، صحيح أنه منذ الدولة الأموية حدث تراجع واختراق في علاقة الحاكم بالمحكوم، وفي العدالة الاجتماعية، لكن تأملوا معي كل العلوم الإسلامية شرعية ومدنية بنيت بعد الخلافة الراشدة، كل تيارات الفكر الإسلامي لم تنشأ إلا بعد الخلافة الراشدة، كل المذاهب الفقهية لم تنشأ إلا بعد الخلافة الرشدة، كل ما نتيه به على الدنيا لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة، كل ما تتلمذت عليه أوربا في الغرب واستخدمته في النهضة لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة[(١)].

---

(١) إن الثراء الذي شهدته الأمة الإسلامية في مختلف المجالات بعد الخلافة الراشدة لا ينفي أن خلافة الراشدين كانت هي الغرة في جبين هذه الأمة ورعا وعدالة وديانة وأمانة، وقد شهد المعصوم ﷺ بأن خير القرون قرنه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وأمرنا ﷺ بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين =

من الذي يقول إن تاريخ هذه الأمة كان ظلاما؟؟ العلماء! المفكرون! الفتوحات! نشر الإسلام! نشر العربية! كل هذا الفخر الذي نتيه به نشأ بعد الخلافة الراشدة، العلماء في ظل الخلافة الراشدة كانوا يسمون القراء يقرءون القرآن فقط[١]، لم يكن هناك مصطلح الفقيه ولا الأديب ولا العالم ولا المفكر،

=

المهديين من بعده، وأن نعض عليها بالنواجذ، وقال: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» فالتطبيق الإسلامي الذي حدث أيام الراشدين لا يدانيه تطبيق آخر على مستوى تاريخ الإسلام، وإذا كانت الأمة قد شهدت مزيدا من النضج من مجالات العلوم والإدارة ونحوه فإنها بالقياس إلى أيام الراشدين قد شهدت تراجعا في إقامة العدل، وتحقيق الشورى، ودقة الالتزام بما أنزل الله.

ولكن موضع الشاهد أن هذه الدول الإسلامية المتعافية تمحورت في الجملة على الإسلام، ونقلت رسالته إلى العالم ، ورفعت علم الجهاد في سبيله، وازدهرت في ظلها العلوم والثقافات الإسلامية – على ما شاب بعضها من دخن – وحققت في مجال الحضارة والإنجازات البشرية والفتوحات الإسلامية، وفي إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ما يجعل سحب صفة الإسلام عنها نوعا من المكابرة القبيحة، والتزييف المنكر الذي لم يقل بمثله إلا غلاة العالمانيين في واقعنا المعاصر!!

(١) مصطلح القراء تعبير أطلق في أيام النبوة وأيام الراشدين على حفظة القرآن الكريم، وبطبيعة الحال لم يكن الصحابة جميعا من الحفظة ولهذا تميز هؤلاء بهذه التسمية، ولكن هذا لا ينفي عن هؤلاء صفة الفقه والعلم فقد كان منهج الصحابة مع القرآن هو تعلم العلم والعمل معا، فكانوا يقرءون الآية من القرآن يحلون حلالها ويحرمون حرامها، ويتأدبون بآدابها لا يتجاوزونها إلى الآية التي بعدها حتى يصنعوا بها ذلك، فكان لحفظ القرآن يومئذ دلالة تختلف عن دلالته في واقعنا المعاصر!!

وقد ورد في «صحيح البخاري» أن القراء كانوا أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا أو شبابا، وفي هذا دلالة على ما تميزوا به من العلم والرشد، ويقول البدر العيني في شرحه على «صحيح البخاري»: (القراء أي العلماء، وكان اصطلاح الصدر الأول أنهم كانوا يطلقون القراء على العلماء). «عمدة القاري»: (٢٥/ ٨٠). فالقول بأن العلماء في ظل الخلافة الراشدة كانوا يسمون القراء لأنهم يقرءون القرآن، فقط ويعلمونه لغيرهم موضع نظر، بل غلط بين !! فإن صحابة رسول الله كما كانوا سادة الأمة وقادتها وأئمتها كانوا كذلك سادة المفتين والعلماء، فهم أعمق هذه الأمة علما، وأقلها تكلفا، وأحسنها بيانا، وأعمها نصيحة، وقد حفظت الفتوى عما يزيد على مائة وثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ ما بين مكثر ومقل ومتوسط، وكان المكثرون منهم سبعة: عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم أجمعين.

=

كل هذا الغنى عرفناه بعد الخلافة الراشدة، فقط الذين يرجعون إلى ألف ليلة وليلة هم الذين ينظرون هذه النظرة إلى التاريخ الإسلامي.

إذا كان الشيخ الغزالي قد نقد تاريخنا، هل نقد الذات يعني إلغاء الذات؟؟ هذا شيء مختلف، عندما أنقد ذاتي لأصحح مسيرتي هذا هو موقف القوي وليس موقف الضعيف.

هؤلاء حكام أفلسوا!!

قضية ثانية: النموذج: إيران، أو النميري هؤلاء حكام أفلسوا أرادوا أن يستروا عوراتهم بورقة الشريعة الإسلامية!! من قال إن هؤلاء هم النماذج في تطبيق الإسلام؟ نحن نريد الإسلام ولا نريد النميري! من هذا النميري؟! عندما توجه نميري إلى الماركسية لم تقفوا ضده؟ لم كان العداء للنميري فقط عندما توجه للإسلام؟ نحن نريد صراحة ووضوحا وليس نفاقا ولا لعبا على الحبال!!

ما ترونه من العنف أنياب وأظافر للحركة الإسلامية عندما وضعت على المحرقة:

مسألة العنف والجنازير والسكاكين أنا أقول: نحن ضد العنف، لكن أريد أن أقول لكم يجب أن ندين عنف الدولة! من الذي يقول إن عنف الفرد أو الجماعة يوازي عنف الدولة؟ الدولة عندما تمنعني أن يكون لي حق التفكير والتعبير

=

يقول مسروق: جالست أصحاب محمد ﷺ فكانوا كالإخاذ [أي الغدران]: الإخاذة تروي الراكب، والإخاذة تروي الراكبين، والإخاذة تروي العشرة، والإخاذة لو نزل بها أهل الأرض لأصدرتهم، وإن عبد الله من تلك الإخاذ. «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ١٦).

وقد انتشر العلم والفقه في هذه الأمة عن أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ عن أصحاب ابن مسعود، وأصحاب زيد بن ثابت وأصحاب عبد الله بن عمر وأصحاب عبد الله بن عباس، أما تبلور العلوم وتميز التخصصات بعضها من بعض فلا شك أنه شهد تطورا ملحوظا بعد ذلك، وهو أدخل في الجوانب التنظيمية منه إلى الجوانب الموضوعية وإن كان هذا لا ينفي أن مواكبة الفقه لتطور الدولة الإسلامية قد أكسبه مزيدا من النضج والشمول والعمق، وتبقى الريادة العلمية والعملية لأصحاب محمد ﷺ.

والتنظيم هذا عنف ما بعده عنف، وكل ما ترونه من العنف أنياب وأظافر للحركة الإسلامية عندما وضعت على المحرقة، وعندما امتحنت هذا الامتحان الذي تعرفونه جميعا.

قارنوا بين سيد قطب قبل أن يدخل في المحنة وبعد أن دخل المحنة، كان في قمة العقلانية والاستنارة والمرونة والاعتدال ثم أصبح كما علمتم[1]، لأن هذه أنياب وأظافر المحنة القنفذ إذا وخزته فأشواكه تظهر، نحن نريد أن ندين العنف ولكن علينا أن نوازن بين عنف الدولة الذي يمارس وبين عنف الأفراد والجماعات.

(١) لا ينكر أن للمحنة والاضطهادات دورا في حدوث ظاهرة الغلو، وفي حمل فريق من الناس على الأخذ في النصوص بالنظر الأول، وقد رأينا أن كثيرا من مفاهيم الغلو في التكفير كانت إفرازا لهذه المحن وحصادا نكدا لغراسها المر، إلا أن هذا القول لا يضطرد بالضرورة على كل من تعرضوا لهذه المحن، فالأستاذ سيد قطب رحمه الله لم تزده المحنة إلا عمقا في الرؤية، وبلورة للهدف، وتحديدا للوسائل، وتشخيصا دقيقا للداء، ووصفا دقيقا لما يلزم له من الدواء.

وكل أدبياته في هذه المرحلة كانت في مقام شحذ الهمم، وتنبيه الغافلين، واستنهاض الأمة لتستأنف مسيرتها الحضارية في ظلال القرآن وفي إطار الاحتكام للشريعة، ولم يقصد بها إجراء الأحكام على آحاد الناس، وقد شهد له بذلك أقرب المقربين إليه ممن يعرفون مدخله ومخرجه، ولا يتهمون في نقلهم عنه بوجه من الوجوه.

والناس في كتاباته رحمه الله طرفان وواسطة: فمنهم من غالى في الأخذ بها وتطبيقها بطريقة حرفية، غاضا الطرف عن المقصود الأصلي بها من الدعوة واستثارة الهمم، فانتهى من خلال ذلك إلى بعض المفاهيم الغالية التي خرج بها من إطار أهل السنة والجماعة، ومنهم من غالى في إسقاطها وعدم الاعتداد بها في الدعوة إلى الله تحسبا مما قد تفضي إليه من مآلات خطرة أو تشنيعا على الرجل بما لم يقصد الرجل إليه طرفة عين، وبين هؤلاء وهؤلاء وقف أهل الاعتدال الذين يذكرون للرجل جهاده وسابقته من ناحية، ويستصحبون بواعث كتاباته ومقصوده الأصلي بها فلا يجرونها جرا إلى دائرة إجراء الأحكام من ناحية أخرى، ويحفظون حق الدعوة وحق العلم من ناحية ثالثة فلا يتعصبون للرجل بغير حق، ولا يصرون على التمسك بشيء من تراثه قامت البينة على خلافه، بل ويوصون الناشئة بقراءة أصول أهل السنة قبل الانقطاع لقراءة مؤلفاته حتى لا يحرفوا قوله عن مواضعه، ويسهل عليهم توجيهه في ضوء الأصول المرعية عند أهل السنة.

هل نذهب إلى باكستان وأندونسيا بالعالمانية؟!

هذه مصر التي حمت الإسلام، والإسلام رسالتها بماذا نذهب إلى باكستان وأندونيسيا وإلى كل الدنيا؟ بالعالمانية؟! فليأخذوها من أوربا. (هذا الإسلام) مصر الآن فيها حزب للماركسية وغدا سيكون فيها حزب الدكتور فرج فودة لعالمانية. أين حزب شريعة محمد ﷺ؟ نحن نريد عدالة، كل الناس من حقهم أن يكون لهم حق التفكير والتعبير والتنظيم.

الذين يقفون ضد إسلامية القانون هم الخوارج على دستور الدولة:

ودولة مصر التي يتحدث عنها د/ فرج فودة ويقول: (تتحدثون ثم رءوسكم فوق أعناقكم) هل هي دولة الدكتور فرج فودة العالمانية؟ نحن لا نريد أكثر من تطبيق مواد الدستور، الشريعة الإسلامية، التي هي المصدر الأول للتشريع نحن مع الدستور والذين يقفون ضد إسلامية القانون هم الخوارج على دستور الدولة المصرية وليست هي دولتهم.

حماية الأقباط في مشروع الأغلبية:

الوحدة الوطنية: أنا أريد أن أقول: البابا شنودة قال: نحن دائما كنا نخضع للقوانين المجلوبة من الخارج لأنه ليس لدينا بديل فلم لا نخضع للشريعة إذا كانت تقول: «**لهم ما لنا وعليهم ما علينا**». الأقباط المصريون على مر تاريخهم من عام ١٩٢٣م عندما قال لهم الإنجليز: نريد أن نحميكم قالوا (لا) حمايتنا في مشروع الأغلبية. اليوم أنا أقول لو كنت قبطيا أين ألتمس أمني وأماني ومواطنتي والمساواة كامل المساواة في مشروع الأغلبية؟ أم أن أكون فيتو وورقة في يد الأجنبي الذي أعلم أنه يلعب بي؟! تأملوا ماذا صنع الغرب بالموارنة حاربوا خمسة عشر عاما ثم باعهم الغرب يتفق مع الأغلبية.

لم يتفق مع بشير الجميل وباستطاعته أن يتفق مع حافظ الأسد؟! نحن نريد أن نقول إن الأقباط بموقفهم الوطني عليهم أن يلتمسوا حقوق المواطنة وكامل

المساواة في مشروع الأغلبية لأن هؤلاء مواطنون لهم ما لنا وعليهم ما علينا، ولهم كامل الحقوق والمساواة في المواطنة.

فضيلة الشيخ الغزالي أشار إلى حقوق الأقليات التي يتمتعون بها أنا أذكركم المسلم الفرنسي ليس له الحق في موضوع الأحوال الشخصية كمسلم، لابد أن يطبق قانون غير قانونه، فعلينا أن ندرك النعمة التي نحن فيها، لم يحدث في التاريخ تعددية مشروعة إلا في ظل الإسلام، لأن الإسلام سنة من سنن الله سبحانه وتعالى اختلاف الشرائع والألوان واللغات... إلخ.

هل الإسلاميون فقط هم الذين اختلفوا؟

موضوع صدام حسين واختلاف الإسلاميين، هل الإسلاميون فقط هم الذين اختلفوا؟ أم اختلف الماركسيون واختلف القوميون واختلف العلمانيون؟ هذه ليست ورقة تقال في هذا المحفل[1].

التفريق بين سلطة البلاغ والسلطة المدنية المحكومة بإطار الشريعة:

موضوع السلطة الدينية حتى في عهد رسول الله ﷺ لم تكن هناك سلطة دينية بالمعنى الذي نرفضه، الرسول كان يوصي كل أمراء الجيوش والسرايا إذا طلب

---

(١) لقد سبق أن أكدنا أن القول بأن جميع قضايا الدين اتفاقية محض هراء، ولو صح ذلك لما عرفت الأمة تعدد الآراء ولا تعدد المذاهب الفقهية، ولا تنوع الاجتهادات في مختلف المجالات الحياتية في ظل الدولة الإسلامية، القرآن منه محكم ومنه متشابه، الأحكام الفقهية منها ما هو قطعي ومنها ما هو ظني، وكثير مما يتعلق بسياسة الدولة هو من هذه المسائل الفروعية الظنية، ولقد قلنا إنه لو صح المناخ ولم يوجد هذا التشرذم في الراية كهذا الذي تشهده بلاد العالم الإسلامي في واقعنا المعاصر لما كان لهذه التعددية ولا لهذا التفاوت في المواقف أدنى خطر، لأن وحدة الراية ووحدة القيادة سوف تكفل وحدة الموقف العملي للدولة الإسلامية التي يجب على الكافة التزام الطاعة لها في موارد الاجتهاد، وإن كان هذا لا يصادر حق المعارضة في التعبير والنقد الموضوعي لاجتهادات الآخرين، وبهذا يتم الجمع بين حرية الرأي ووحدة الموقف العملي في دار الإسلام.

منك أهل حصن أن تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله، فلا تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله، لأنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا، وإنما أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك، الدستور الذي وضعه الرسول للمدينة هناك تمييز بين هذه السلطة الدينية التي هي سلطة البلاغ عن الله سبحانه وتعالى، وبين سلطة الدولة المدنية الإسلامية المحكومة بإطار الشريعة الإسلامية[١].

(١) لا أحسب الزعم بأن الحكومة الإسلامية حكومة دينية تحكم بالحق الإلهي، وتدعي العصمة، وتكفر المعارضين إلا مناورات العالمانيين في هذه المناظرة، لأنهم يعلمون سلفا أن هذا المنهج يتناقض مع أبسط بدهيات العقيدة الإسلامية، وأن أحدا من أهل العلم بل ولا من العامة لن يقر به، وأنه ليس هو محل النزاع بينهم وبين الإسلاميين، ويعلمون سلفا أن كلمة العلماء ستتفق على إنكار أن تكون الحكومة الإسلامية حكومة دينية بهذا المعنى.

كما أحسب كذلك أن وضع الحكومة المدنية في مقابلة الحكومة الدينية نوع من المناورة كذلك، لأنه إذا كان الحديث عن مصدر السلطة فهم يعلمون سلفا اتفاق كلمة السواد الأعظم من المسلمين علماء وعامة على أن اختيار الإمام يكون بتشاور ورضا من الناس، وليس بنص مباشر من الله، ولم يزعم النص على الإمام في تاريخ الفرق الإسلامية إلا الرافضة، وموقف أهل السنة منهم خاصة في هذه القضية هو البراء والمفاصلة، وعلى هذا فإذا كان هذا هو المقصود بالحكومة المدنية فالحكومة الإسلامية حكومة مدنية بهذا الاعتبار.

ولكن النزاع الحقيقي يبقى حول أخطر قضية سياسية في هذا العصر وهي قضية السيادة والمرجعية: هل هو الوحي الأعلى أم الأهواء البشرية؟ هل هي الشريعة الإسلامية أم القوانين الوضعية؟ وهذا هو ما تحاشى العالمانيون أن يقتربوا منه وأجلوا معركته إلى مناورة قادمة.

وقد اختزلها الدكتور فرج فودة في هذه المناظرة في كلمة عابرة عندما قال: «**مسائل الحدود أيضا ومسائل الشريعة لنا فيها رأي ومن خلال جوهر الإسلام**».

ووجه المناورة أن علماء الإسلام إذا سلموا برفض الدولة الدينية بالمفهوم الغربي وقبلوا بالدولة المدنية بمعنى أن الأمة هي مصدر السلطة السياسية تكون انطباع لدى الحاضرين بهزيمة الإسلاميين وتسليمهم بمقولات العالمانيين، والعالمانيون يرون أن الجمهور يتأثر بالانطباع ليس بالاقتناع، وهذا هو ما نص عليه الدكتور فودة بمناسبة تقييمه لندوات الرأي التي كان يعقدها التلفزيون بين العلماء الرسميين وبين بعض شباب الجماعات الإسلامية عندما قال: «**يتأثر الرأي العام في مصر بالانطباع وليس بالاقتناع**». «حوار حول العالمانية» (٣٩). ولهذا كانت هذه المناورة لتحقيق هذا الانطباع!

فالندوة إذا قد دارت في فلك بعض المسلمات من الفريقين، ولم تلمس الموضوع الحقيقي للنزاع، وهو تحكيم الشريعة الإسلامية، وإذا كان العالمانيون يظنون أن مثل هذه المساجلات أدخل في باب خفة اليد =

الترشيح من أهل الحل والعقد والاختيار النهائي من الأمة قاعدة مضطردة في اختيار الراشدين:

موضوع الخلفاء الراشدين: ليس صحيحا الكلام الذي يردده دائما د/ خلف الله. وأنا أدعو إلى أن نقرأ التاريخ إن الخلفاء الراشدين اختيروا كل واحد بطريقة خاصة هذا ليس صحيحا، كان هناك هيئة المهاجرين الأولين ترشح للخلافة وتبايع البيعة الأولى ثم تجمع البيعة العامة من الناس، وهذا هو الذي حدث في السقيفة، ومع عمر، ومع عثمان في مجموعة الشورى، ومع علي عندما طالب الثوار ألا يبايعوه أولا، وإنما يأتي طلحة والزبير، هذه القصة لابد أن نعي تاريخنا، كان هناك مؤسسات دستورية، عندما كان رسول الله ﷺ في بيعة العقبة وهو يؤسس الدولة قال لهم: اختاروا منكم اثني عشر نقيبا أسست الدولة بالاختيار والانتخاب، وشاركت المرأة في الانتخاب قبل أربعة عشر قرنا.

هل هناك أيدلوجية تستطيع أن تحرك هذه الأمة مثل الإسلام؟

في الآخر أنا أريد أن أقول كلمة: اليوم أي واحد مواطن منا – الموجودين هنا- بعد سقوط الماركسية ولم يبق في العالم من الأيدلوجيات سوى الليبرالية الرأسمالية، لو دخلنا السوق المعرض نختار لنا أيدلوجية محكوم علينا إذا سقطت الماركسية نذهب إلى شارع الرأسمالية الليبرالية؟! هل هناك أيدلوجية تستطيع أن تحرك هذه الأمة لتواجه التحديات الموروثة والوافدة مثل الإسلام؟

أنا أقول لكم: بنو إسرائيل وهم على الباطل اتفقوا على الأسطورة، الماديون منهم يعلمون أن وعد الله لإبراهيم لبني إسرائيل خرافة! والمؤمنون منهم =

والألاعيب السياسية وإذا كانوا يسيئون الظن بالأمة إلى هذا الحد يحسبون أنهم قادرون على خداعها وتزييف وعيها فقد خابت تقديراتهم وخسرت، لأن رب الشريعة التي يكفرون بها ويمكرون بدعاتها لهم ولأباطيلهم بالمرصاد ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق ١٥-١٦]. وفي النهاية لن يصح إلا الصحيح ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

يعلمون أن هذا دين، اتفقوا جميعا، لأنهم رأوا الأسطورة تستطيع أن تجمع شتاتهم وأن تحركهم لإقامة الباطل على الأرض، ألا يجوز لنا أن نتأمل حتى من غير المؤمنين والمتدينين، ما هي الأيدلوجية التي تستطيع أن تحرك الأمة كي تبني وتخرج من هذا المنعطف الخطر. هل هناك أيدلوجية لها قدرة العقيدة، قدرة الإسلام تستطيع أن تجعلنا نواجه الحرب التي يشنها علينا الغرب، أنا أدعو العالمانيين من منطلق وطني، ومن منطلق نفعي ومصلحي إلى تبني المشروع الإسلامي لأنه ليس هناك مشروع له القدرة على إحياء الموات لهذه الأمة غير شريعة الإسلام وغير أيدلوجية الإسلام.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله

الدكتور: سمير سرحان: شكرا للدكتور: محمد عمارة، والآن أنتقل إلى الطرف الآخر لأطلب التعليق من الدكتور: فرج فودة.

***

تعقيب الدكتور: فرج فودة

وما يزال السؤال قائما: أين البرامج؟

في هدوء وأدب الحوار أعقب فأقول: ما تزال الحجة قائمة وما تزال الأسئلة حائرة، سألناكم عن البرنامج السياسي أو الأيدلوجية التفصيلية فاعترفتم بأنها لم توضع، وسيادة المستشار الهضيبي وهو عزيز علينا أحال الأمر إلى وطلب مني بصفتي مسلما، أن أضع أنا البرنامج السياسي كما أراه متفقا مع الإسلام وهذا شرف. وأنا سعيد بهذا التكليف أو التشريف وسوف أهديه بعد نهاية هذه المناظرة برنامج حزب المستقبل إن شاء الله[1].

ولا تزال حجة التاريخ قائمة:

أيضا ألقينا إليهم بحجة التاريخ وسمعنا أستاذنا الجليل وشيخنا الفاضل الأستاذ: محمد الغزالي، وأنا والله أقولها بصدق فقد استمعت إليك يا سيدي منذ

---

(١) البرنامج السياسي للدولة الإسلامية لا يقدمه الذين يعلنون رفضهم لتطبيق الشريعة الإسلامية، لا يقدمه الذي يقول جهارا عيانا: «**ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة**» ويقول: «**لهذه الأسباب أرفض تطبيق الشريعة الإسلامية، وصوتي عال جدا في هذا الصدد**» لا يقدمه الذين يرفعون عقيرتهم بالفصل بين الدين والدولة والذين يرون في مظاهر الإسلام خطرا يجب التكتل لدفعه، وظاهرة تستحق الرصد والمتابعة، والذين يرون في إذاعة الأذان وحديث نبوي بعده في التلفزيون اختراقا للإعلام، وتراجعا أمام المتطرفين، وخطرا على عالمانية الدولة، ودعما للاتجاهات الرجعية.

والأستاذ الهضيبي عندما توجه إليه للقيام بهذا الطلب توجه إليه باعتباره مسلما ولن يكون مسلما إلا إذا آمن بأن الإسلام عقيدة وشريعة، وأن تحكيم الرسول أمر يرتبط بأصل الإيمان كما قال تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [النساء: ٦٥].

ومن جانبنا نعتقد أن الأستاذ الهضيبي لم يحالفه التوفيق عندما توجه إلى الدكتور فودة بهذا الطلب، ولعله لو راجع نفسه في ذلك لتراجع عن هذه المقولة.

حوالي ربع قرن ولم أتخل عن إعجابي بآرائك وشخصك طوال هذه الفترة، الإمام الجليل الشيخ الغزالي قال إن ألف وثلاثمائة عام بعد الخلافة الراشدة كانت فترة فقدت فيها صفة الرشد[١]، وقال: ماذا يعني حتى لو كان الحاكم مغتصبا؟ يغفر له أنه أقام شرع الله!

يبدو لي أن الأمر يحتاج من منطلق روح الإسلام العظيم[٢]، إلى قدر أكبر من إعمال العقل ومن الاجتهاد ليس في تلويث الآخرين ولا في الهجوم على الآخرين لا في استنباط القواعد والبرنامج والأصول التي تحكم مجتمعا بعيدا عن الشعارات.

---

(١) لقد أوضح فضيلة الشيخ الغزالي في تعقيبه مقصوده بهذه المقولة، وذكر له أن فقد صفة الرشد هو فقد للكمال والتمام، ولا يعني سحب صفة الإسلام عن ألف عام من تاريخ هذه الأمة، وهل يعالج التراجع النسبي الذي حدث في بعض تطبيقات الشريعة بالدعوة إلى إلغاء الشريعة، وخلع الربقة والتمرد على قاعدة التكليف، إن نفس هذا المنطق ينطبق كذلك على ما سماه الإسلام الدين، فإن الذي نقطع به أن إيمان القرون اللاحقة في تاريخ الإسلام كان دون إيمان جيل الراشدين، وأن عبادة هذه القرون كانت دون عبادة جيل الراشدين، فهل لنا أن نستطرد مع هذا المنطق فنقول: ما دام الإسلام الدين لم يتحقق بالصورة المنشودة إلا في أيام الراشدين فهذا دليل على عدم صلاحيته للتطبيق، والمخرج من ذلك يكون بالدعوة إلى التمرد على الدين كل الدين، وخلع ربقة التكليف بالكلية؟!

أجل إنه نفس المنطق: لأن القضية الأولى يمكن تلخيصها في هذه العبارة: ما دمنا عجزنا عن تطبيق الشريعة كما طبقها الراشدون فلنكفر بالشريعة ابتداء ونفصل الدولة عن الدين، والقضية الثانية يمكن صياغتها بنفس المنطق وعلى نفس النسق فنقول: ما دمنا قد عجزنا عن إقامة الإسلام الدين كما أقامه الراشدون فلنكفر ابتداء بهذا الدين، وفي الإلحاد والإباحية متسع للمواطنين !!! وأبشري يا مصر بهذه المنظومة الجديدة من التحالف بين العالمانية والإباحية!!

(٢) لقد سبقت مناقشة هذا الزعم، وبيان أن الشيخ لا يبارك الاغتصاب، وإنما يتحدث عن نسبية التراجع الذي حدث في تطبيق الشريعة على مدار العصور، وأن الدولة الإسلامية في أسوء عهودها لم يبلغ بها التراجع مبلغ الكفر بالشريعة والدعوة إلى فصل الدولة ابتداء عن الدين على النحو الذي تتولى كبره الجاهلية المعاصرة، فهو يبين أن الدولة الإسلامية وإن تراجعت في بعض الجوانب الأساسية إلا أنها قد بقيت في الجملة تتمحور على الإسلام دعوة إليه، وولاء وبراء على أساسه، وجهادا في سبيله، وتطبيقا لشريعته – على ما في ذلك التطبيق من قصور – الأمر الذي لا يمكن معه سحب صفة الإسلام عن هذه الدولة بحال من الأحوال، ويبقى جانب الخلل في اغتصاب السلطة، والتفريط في الشورى وهو خلل =

كي لا يسأل الدكتور محمد عمارة ويقول: هل هناك أيدلوجية مثل الإسلام[١]؟ لو سألني هل هناك دين مثل الإسلام؟ أقول له لا إنما أيدلوجية سياسية مثل الإسلام مطالب هو والدعاة أن يستنبطوا هذه الأيدلوجية، ويوفروا جهد الهجوم على الآخرين والحديث عن ألف ليلة وليلة، ويبذلوا جهدا مماثلا في استنباط الأحكام والقواعد والأسس والأصول، لأن المجتمعات هذه محتاجة للرد على السؤال، ألف وثلاثمائة سنة، وتعترفوا معنا أنه لم يقم خلالهم حكم ترون أنه نموذج، وهذه حجة التاريخ، ونماذج مجاورة ترونها أنها رغم محاولاتها ورغم إيمانها بالذي تقولونه فشلت في أن تقدم دليلا[٢]!!.

=

أساسي لا يقره أحد ولا يسبغ عليه الشرعية أحد، يبقى أمرا مشجوبا منكورا يجب الإنكار عليه وبيان تناقضه مع الشريعة بكل وسائل البيان والإنكار المتاحة بما لا يؤدي إلى مفسدة أعظم.

(١) سموا الأشياء بأسمائها!! إنها شريعة الإسلام!! ويبقى السؤال جذعا: هل هناك شريعة مثل شريعة الإسلام؟ أما إخفاء الحقائق وراء أسماء مضللة كالأيدلوجية ونحوها فهو تزييف للوعي لا يجوز أن يلجأ إليه الشرفاء!!

(٢) لقد سبقت مناقشة هذه النقطة وبيان أن بعض هذه الأنظمة قد أفلس فأراد أن يستر سوأته بورقة الشريعة، وبعضها قد قام ابتداء على تحيكم الشريعة وقدم في فجر قيامه نموذجا مقبولا ثم أدركته عوامل الوهن بعد ذلك وحدث فيه تراجع تدريجي، ولم يزل به هذا التراجع حتى لم يبق له من ذلك إلا مجرد الانتساب، وهو انتساب تحرص عليه لأنها تدرك أنه لا بقاء لها إلا من خلاله، فالقول بأن هذه النماذج المجاورة تؤمن بما تقولون، وتحاول أن تطبق ما تريدون، فيه مكابرة لحقائق الواقع التي باتت من المعلوم من السياسة بالضرورة.

إن النموذج المنشود لدولة الإسلام محفوظ في حقائق القرآن والسنة واجتهادات الأئمة الفحول من أهل العلم، وقد عاشته الأمة واقعا محسوسا في أرقى وأرفع صوره في عهد النبوة وأيام الراشدين وعاشته بصورة أقل في فترات مختلفة على مدى تاريخ الإسلام، وقد تعبدنا الله بإقامته في كتابه الكريم ولا يزال التكليف به يتوجه إلى المسلمين ما بقي على وجه الأرض مسلم واحد يدين لله بالواحدانية ولمحمد ﷺ بالرسالة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وينطفئ سراج الحياة!!

وإذا أعجز المسلمين تحقيق الكمال الذي شهدته الأمة أيام الراشدين فليأتوا من أمر الله ما استطاعوا، ويبذلوا الجهد لإدراك ما فاتهم ما وسعهم سبيل إلى ذلك فقد تقرر في بدهيات العقول أن الميسور لا يسقط بالمعسور، وأن ما لا يدرك كله لا يترك جله، وأن العجز عن تحقيق الكمال في واجب من

=

هل مطلوب من الشعوب أن تسير بغير هدي واضح؟! في القرن الرابع الهجري كان هناك فقهاء يجتهدون بالأحكام لمجتمعاتهم، وأنا أرجو من الناس الذين يرفعون هذه الدعاوى أن تجتهد لمجتمعاتها وتعمل الذي تعمله المجتمعات المدنية تضع برنامجا سياسيا. وتحل خلافاتها(١). وتقولون لنا هل الشورى ملزمة أو معلمة؟ وتقولون لنا كيف يختار الحاكم؟ لأني وقد أكون مخطئا -وجل من لا يخطئ-! وأنا لا زلت أعتقد أن أسلوب اختيار الحاكم كان مختلفا،

=

الواجبات لا يبيح الترخص في تركه بالكلية، وقد قامت على هذا قواطع الأدلة، وانعقد عليه إجماع الأمة لا نعرف المخالفة في ذلك من أحد غير مغلوب على عقله من المسلمين.

(١) مرة أخرى نتساءل: هل الدكتور فودة ممن يؤمنون بالشريعة ووجوب تطبيقها لولا أزمة البرامج وعدم حسم القضايا الخلافية؟ أم أن الدكتور فودة يرفض الشريعة ابتداء جملة وعلى الغيب؟ لقد أجاب على ذلك الدكتور فودة إجابة لم تنقصها الشجاعة في الباطل ولا الجرأة على رب العالمين عندما قال: «**ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة**»ومرة أخرى نتساءل عن جدوى بل ومشروعية الحوار في الفروع مع رجل كفر بالأصل وأعلن ابتداء رفضه لتطبيق الشريعة جملة وعلى الغيب، إن للمحاورة سننا وقواعد، ومن أبجديات هذه القواعد تحديد مواقع كل من الفريقين، والبدء بالأصول قبل الفروع، والاتفاق على الأسس والمبادئ قبل التخوض في التفاصيل والجزئيات.

إنها المناورة لجر الحوار إلى ساحة سياسية لا يحسنها بزعمه الإسلاميون، ثم لإتاحة الفرصة في تقديره للخلاف بينهم والاختلاف عليهم من خلال هذه البرامج التفصيلية، وقد نقلنا من كلامه ما يصرح فيه بذلك.

ومن ناحية أخرى ماذا يريد الدكتور فودة من الإلحاح في طلب البرامج من الإسلاميين؟ وإذا كان هذا هو منطق الدكتور وتلك هي مناوراته والتفافاته فهل يجوز أن يجاب مثله إلى شيء مما يقول؟ بعيدا عن الدخول في الخلاف الفقهي الدائر في هذه المسألة تستطيع الأمة أن تعقد لإمامها بيعة مقيدة تشترط عليه فيها من الشروط التي ترى ضرورتها لكفالة حقوقها ومنع حكامها من الاستطالة عليها ما تشاء ومن ذلك ما يتعلق بقضية الشورى: فنستطيع أن نفصل هذه الوثيقة متى تكون الشورى معلمة؟ ومتى تكون ملزمة؟ ونبايعه ابتداء على ذلك، فتصبح هذه الشروط ملزمة بمقتضى العقد ، سواء أكانت هذه الشروط واجبة بأصل الشرع أم لا، وفي أحداث السيرة ومقالات أهل العلم شواهد على ذلك، ولولا خشية الإطالة لفصلنا القول في هذه المسألة، وهكذا تتبخر هذه العقبة الكئود التي يرى الدكتور فودة أنها إحدى العوائق التي تعوق تطبيق الشريعة الإسلامية!

اختيار أبي بكر في اجتماع السقيفة يقينا كان مختلفا عن تولية عمر بن الخطاب بخطاب مغلق تركه أبو بكر، بالتأكيد كان مختلف عن اختيار مجموعة منتقاة من الصحابة ستة اختاروا عثمان، بالتأكيد كان مختلفا عن بيعة بعض الأمصار لعلي، بالتأكيد كان مختلفا عن تولية معاوية بالسيف وعن تولية يزيد بالوراثة![1]

(١) هذا نوع من خلط الأوراق: فإن حديث الدكتور عمارة الذي يعقب عليه الدكتور فودة في هذا الموضع كان عن الخلفاء الراشدين، ونص مقولته: ليس صحيحا الكلام الذي يردده دائما الدكتور خلف الله – وأنا أدعو إلى أن نقرأ التاريخ – إن الخلفاء الراشدين اختيروا بطريقة خاصة، هذا ليس صحيحا، كانت هناك هيئة المهاجرين الأولين ترشح للخلافة وتبايع البيعة الأولى ثم تجمع البيعة العامة من الناس، وهذا هو الذي حدث في السقيفة، ومع عمر، ومع عثمان في مجموعة الشورى، ومع علي، فالحديث إذن عن الخلفاء الراشدين فجاء الدكتور فودة في تعقيبه فخلط الحديث عن الراشدين بالحديث عن بيعة معاوية وبيعة يزيد هذا أولا.

وثانيا: ما هو القاسم المشترك بين اختيار هؤلاء الخلفاء الراشدين جميعا؟ إنه الرضا والتشاور بين جمهور المسلمين، وحصول ذلك على مرحلتين: الأولى مرحلة الترشيح والبيعة المبدئية، والثانية مرحلة عرض هذا المرشح على الأمة للاختيار النهائي والبيعة العامة وهذا هو الذي تم في السقيفة مع أبي بكر حيث بويع فيها بيعة أولى ثم بويع بعد ذلك بيعة عامة، أما ترشيح أبي بكر لعمر فقد كان بعد تشاور بين كبار الصحابة حتى انتهى رأيهم أو رأي جمهورهم إلى اختيار عمر يحدوهم في ذلك ما صح من النصوص النبوية في فضل عمر ومنزلته من الدين، وقد كان هذا من أبي بكر ومن كبار الصحابة بمثابة ترشيح مبدئي، ولو أن الأمة لم تنفذ عهد أبي بكر ولم تبايع عمر بالخلافة ما أصبح عمر خليفة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في القرن السابع الهجري قبل أن يعرف العالم شيئا عما يسمونه اليوم بالديمقراطيات وسلطة الأمة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك عمر صار إماما لما بايعوه وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر في عمر لم يصر إماما» «المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي» (٥٨).

أما اختيار عثمان فقد علم المسلمون أجمعون أن اختيار عمر لهؤلاء الستة كان بمثابة ترشيح منه، وأن اختيار عبدالرحمن بن عوف لعثمان كان بعد مشاورات موسعة دامت ثلاثة أيام بلياليهن لم يكتحل فيها جفنه بكثير نوم، ولم يترك ذا رأي يمكن أن يسأل إلا سأله حتى النساء في خدورهن، ولما عقد له البيعة كانت الأمة بعد ذلك هي صاحبة الولاية في إمضاء هذا الاختيار أو رده؛ ولو أن الأمة لم تنفذ اختيار عبد الرحمن بن عوف لم يصبح به عثمان خليفة.

يقول ابن تيمية في بيعة عثمان: «فلو قدر أن عبدالرحمن بايعه ولم يبايعه علي وطلحة والزبير وأهل الشوكة لم يصر إماما» المرجع السابق (٥٨- ٥٩).

وأما اختيار علي فقد تم كذلك على مرحلتين: الأولى بيعة الخاصة من كبار الصحابة في المدينة، ثم البيعة العامة التي أعقبت ذلك عن ملأ وإذن، حيث صعد على المنبر وقال: «**أيها الناس عن ملأ وإذن، إن هذا** =

تجتمعوا وتقولون لنا ما الذي يناسب العصر وتحلون خلافاتكم قبل أن تتوجهوا إلى المجتمع.

العبرة بالخواتيم:

أيضا أنا من المؤمنين بأن العبرة بالخواتيم، عندما تحدثني عن الدولة الدينية حدثني يا سيدي كيف انتهى الأمر بعد ألف وثلاثمائة سنة في نهاية الدولة العثمانية ونحن في أسفل سافلين[١]، حدثني عن الاستبداد وأنا أعلم أن الشيخ =

أمركم ليس لأحد فيه من حق إلا من أمرتم، وقد افترقنا بالأمس على أمر، فإن شئتم قعدت لكم وإلا فلا أجد على أحد، فقالوا نحن على ما فارقناك عليه بالأمس، ثم تتابعت البيعات بعد ذلك».

فالقاسم المشترك بينها – كما سبق- هو الرضا والتشاور بين المسلمين، وبلوغ ذلك على مرحلتين: الترشيح والاختيار النهائي، وقد قلنا إن أي وسيلة تحقق هذا المعنى أو تحقق له مزيدا من الضبط فهي من مسائل السياسة الشرعية، وللعقل السياسي الإسلامي أن يسيم الطرف في هذه الوسائل وأن يبدع في اكتشاف الجديد وابتكار المزيد، ولا حرج عليه في ذلك ولا تثريب، فإذا رأت الأمة أن اختيار أهل الحل والعقد يجب أن ينظم ليتحقق فيهم معنى التمثيل والكفاية فذلك اجتهاد سائغ، وقد يبلغ مبلغ الوجوب إذا تعين وسيلة لاستصلاح الأحوال ودقة الاختيار واجتماع الكلمة، وقد نقل الماوردي ذلك في القرن الخامس الهجري عن بعض أهل العلم. «الأحكام السلطانية للماوردي» (٦).

أما ما حدث بعد ذلك من تحول الخلافة إلى ملك، وتحول الاختيار إلى وراثة، فليس هذا بحجة على الإسلام، وقد قال لنا المعصوم ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**»!!

(١) لست أدري ما الذي يقصده الدكتور فودة بهذا الكلام؟ وكيف يمكن أن يتخذ منه حجة للعالمانية وفصل الدولة عن الدين؟ هل يمكن لعاقل أن يعتبر أن حدوث التراجع في تطبيق رسالة من الرسالات دليل على بطلان هذه الرسالة ومسوغ لنبذها بالكلية ، إننا بهذا المنطق لا نبقى على شيء مقدس في هذه الدنيا، فإن هذا ينطبق بدوره على ما يسميه الدكتور فودة الإسلام الدين انطباقه على ما يسميه الإسلام الدولة.

لقد بدأ العهد الأول للرسالة بأناس كان أحدهم يعزي أخاه إذا فاتته تكبيرة الإحرام في صلاة الجماعة، ولم يزل هذا الحس في تراجع حتى رأينا في واقعنا المعاصر ممن ينتسبون إلى الإسلام من لا يصلون لله ركعة ولا يصومون لله يوما!

فهل يقال كذلك: العبرة بالخواتيم فنكفر بالإسلام الدين كما كفرنا بالإسلام الدولة؟ بل لقد حدث تراجع كلي عن الإسلام من بعض القبائل عقيب وفاة النبي ﷺ حتى لم يكن يصلى لله في الأرض إلا في =

محمد الغزالي أكره ما يكرهه هو الاستبداد، حدثني عن الاستبداد الذي أطاح برءوس المعارضين طوال أكثر من ألف عام، حدثني عن الاستبداد الذي ساد، وألق إليه بحديث الحكمة، حديث الممكن وليس حديث الشعارات، قل لي كيف يتناسق الإسلام مع العصر مع الدولة الآن لأني من المؤمنين بأن الإسلام كدين لا يتناقض أبدا؟

حدوث الاختلاف إهانة للإسلام وحجة للعالمانيين!!

نحن عندما نقول نزهوا الإسلام لنا وجهة نظر في هذا، أنا لست مع أستاذنا الدكتور محمد عمارة الذي يقول: هل الإسلاميون وحدهم الذين اختلفوا

=

ثلاثة مساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس في البحرين في قرية يقال لها جواثا، فهل كان ينبغي أن يقال يومئذ: العبرة بالخواتيم، ويتخذ من ذلك دليل على بطلان الإسلام ومسوغا للكفر به دينا ودولة؟! أم تقف الأمة خلف الصديق لترد عن الإسلام كيد المارقين والمفتونين؟

لقد اخترقت سائر الرسالات السماوية وحدث في أتباعها تراجع بين، فهل نتخذه من ذلك دليلا على بطلان هذه الرسالات أو مسوغا للكفر بها وخلع ربقتها بالكلية، أم تكون دعوة المصلحين إلى تجديد الدين وإقامة ما اندثر من شعائره وشرائعه؟ ولا يخفى أن حديثنا عن اليهودية والمسيحية قبل أن تنسخ بالإسلام.

إنني لم أر أغرب من هذا المنطق الذي يتخذ من الانحراف في تطبيق الشريعة مسوغا للكفر بالشريعة!! والتراجع في تطبيق الإسلام مبررا للكفر بالإسلام!! ثم يقدم هذا المنطق على أنه عقلانية وحضارة واستنارة؟!

ومثل هذا ينطبق بدوره على الدعوات الوضعية، فقد انتهت الديمقراطية وسلطة الأمة في بلادنا إلى الخمس تسعات التي يعرفها الدكتور فودة وترصع بها نتائج الانتخابات في العالم الثالث، وانتهت الاشتراكية التي قامت لاستخلاص حقوق العمال إلى سحق العمال وعبادة الزعيم الملهم، وانتهت الدعوة إلى الحرية بأن تكون هي حرية القيادة السياسية في أن تعصف بمستقبل شعوبها كما تشاء، وللشعب بعد ذلك – كما يقول الدكتور فودة في إحدى مقالاته الممتعة – حرية أن يكون أهلاويا أو زملكاويا كما يشاء!! وأن يدخن من أنواع السجائر ما يشاء حتى ولو كانت السجائر الأجنبية !!

بل وله أن يمتنع عن التدخين بالكلية !! وأن يستمع إلى ما شاء من الأغاني العاطفية أو الوطنية، أو أن يقاطع الإذاعة بالكلية !! والحمد لله على نعمة الحرية!!

فهل تقوم دعوات المستنيرين والتقدميين من أمثال الدكتور فودة على الكفر بهذه المبادئ طبقا لقاعدة الخواتيم الذهبية، أم أنه يكدح لإصلاح المناخ وعلاج الأخطاء وإتاحة الفرصة للتجديد والتصحيح؟!

فالاشتراكون والشيوعيون يختلفون وأقول له لا يا سيدي! أنا أقبل أن الاشتراكية تهان، وأقبل أن الشيوعية تهان، ولكني لا أقبل أن يهان الإسلام، حاشى لله، إن الرفقاء يختلفون في أقصى الشرق وأقصى الغرب، واحد يصعد برجل إلى أعلى عليين ويوثق هذا بالقرآن والسنة، ومجموعة من كبار العلماء وكبار الفقهاء في دولهم، لا يا سادة حرام!! حرام!! نزّهوا الإسلام ووحدوا كلمتكم قبل أن تلقوا بخلافاتكم إلينا أو علينا.

قضية العنف والتنظيم السري:

وقلنا وما زالت الأسئلة مطروحة، متى تضعون برنامجا سياسيا؟ وقولوا لنا أيضا وأنتم لم تجيبوا على هذا وأرجو أن تكون الإجابة واضحة، هل فعال هؤلاء الصبيان الذين يسيئون للإسلام بالعنف -وهو دين الرحمة- هؤلاء الصبيان منكم أم ليسوا منكم؟ وهنا حجة وهنا حجة، وقولوا لنا!! سيادة المستشار الهضيبي وهو رجل قانون يقول لنا إذا كان التنظيم السري كان جزءا من فصائلكم أم لا؟ وتدينونه اليوم أم لا؟!

وهل مقتل النقراشي ومقتل الخازندار هي بدايات لحل إسلامي صحيح؟ ولكن الإسلام سوف يظل دين السلام، ودين الرحمة[1]، والدين الذي يرفض

---

(١) الإسلام دين السلام ودين الرحمة: نعم، ولكنه أيضا دين الجهاد والغلظة على الكافرين والمنافقين، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]. وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] فانبتار النصوص وتجزئتها على هذا النحو قراءة استشراقية للقرآن الكريم وقد علم الجميع حرص المستشرقين على إماتة الجهاد وقتل روحه في هذه الأمة، لعلمهم أنه مكمن القوة في منظومتها الحضارية.

أن يقتل مسلم ظلما وزورا وبهتانا ولمجرد خلاف رأي[١] وهناك أيضا شيء أنا سمعته وأرجو أن تكذبني أذني: في بداية حديث الأستاذ الجليل الدكتور محمد

(١) لا يحل في دين الإسلام أن يقتل أحد ظلما وزورا لمجرد خلاف في الرأي، ولكن العالمانيين يعتبرون الردة عن الإسلام – على سبيل المثال- خلافا في الرأي لا يحل أن يقتل به أحد!! وعندما قتل محمود محمد طه في السودان وهو الذي ادعى الرسالة وأنه المسيح المنتظر، وأنكر ختم الرسالات، وزعم أن للإسلام رسالة ثانية يقوم هو على إبلاغها للناس، وقد أنكر فيها الصلاة والزكاة والجهاد وأحكام الميراث والمهر والطلاق والحجاب وغيرها مما هو معلوم بالضرورة من الدين، وأفتت جميع الهيئات الدينية الرسمية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي بكفره نذكر منها: المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي الذي أصدر حكمه عليه بالردة بالإجماع ، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ومحكمة الاستئناف العليا الشرعية بالسودان عام ٦٨ م أي قبل أن يفتح ملف تطبيق الشريعة في السودان بالكلية.

وقد ظل الرجل مصرا على كفره حتى آخر لحظة من حياته، قامت قيامة العالمانيين واعتبروا قتله اضطهادا للفكر ، ومصادرة للحريات ، وسودوا في ذلك المقالات والبيانات، وكان على رأس من أدلى بدلوه في هذا المعترك الدكتور فرج فودة وكان مما كتبه في هذا المقام، قوله وهو بصدد التعليق على بعض التعديلات المقترحة في الدستور السوداني من قبل النميري: «ودليلنا على ذلك إعدام محمود محمد طه زعيم جماعة الإخوان الجمهوريين، ذي الثمانين عاما، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥م، جزاء وفاقا على قيامه بطبع منشور يعترض على الإمام نميري في أسلوب تطبيق الشريعة، ظانا رحمه الله أنه يقف أمام نموذج آخر لعمر بن الخطاب الذي ناقشته امرأة في المسجد في ثوب له أطول من أثواب المسلمين [الذي ناقش في قضية الثوب هو سلمان الفارسي وليس امرأة، ولعله خلط بين قصة المرأة التي ناقشت عمر ﷺ في قضية تحديد المهور، وبين قصة سلمان الفارسي في اعتراضه على طول ثوب عمر ﷺ عن بقية ثياب المسلمين» ولعله وهو في طريقه للشنق، أمام هتافات بعض الغوغاء كما نقلت لنا الصحف السودانية (لا إله إلا الله ... حاكم مسلم يا نميري) قد أدرك حجم الهوة بين الحلم ... والحقيقة، بل لعله باستشهاده!!! قد وضع نقاطا كثيرة على الحروف] . (قبل السقوط ١٢٥- ١٢٦).

وقد دارت مساجلات بينه وبين الأستاذ صلاح منتصر على صفحات جريدة الجمهورية ونشرها في كتابه حوار حول العالمانية، وعرف من خلالها مدى بشاعة جرم وجريمة الرجل وخروجها على الإجماع في موضوع العقيدة إلا أنه ظل على رأيه في استنكار الإعدام في قضية من قضايا الرأي !!! أيا كان مضمونها. راجع : «حوار حول العلمانية» للدكتور/ فرج فودة (٧٥- ٧٧).

وعندما كتب سلمان رشدي كتابه الأثيم «آيات شيطانية» يسب فيه الطاهر المطهر محمد بن عبد الله ﷺ وعلي آله أجمعين – ويطعن في عرض العفيفات الطاهرات أمهات المؤمنين وقامت قيامة العالم الإسلامي كله طولا وعرضا وجدنا من العالمانيين من يدافع عن الرجل بدعوى حرية الفكر !!

=

=

وعندما كتب نجيب محفوظ «أولاد حارتنا» وفيها ما فيها من الطعن في الله ورسله عليهم السلام، وصادر الأزهر كتابه قبل ما يزيد على ثلاثين سنة قامت قيامة العالمانيين وطالبوا بالإفراج عن هذه الرواية بدعوى حرية الإبداع وحرية الفكر!!

وعندما كتب علاء حامد كتابه المارق «مسافة في عقل رجل» وفيه يطعن في الرسول ﷺ بل وسائر الأنبياء، وأدانه القضاء المصري وحكم عليه بالسجن قامت قيامة العالمانيين واعتبروا هذا الحكم اغتيالا للديمقراطية وحقوق الإنسان، وكتبوا إلى رئيس الجمهورية يلتمسون العفو عن الرجل انتصارا لحرية الرأي وحق الناس في الإبداع!!

فقد أفرد لهذه القضية الدكتور غالي شكري مقالا كاملا تحت عنوان [رؤية نقدية] ختمه بقوله: ومن حق الرأي العام أن يستقبل الحكم على علاء حامد ومحمد مدبولي بالتساؤل حول حقيقة موقعنا من المتغيرات العالمية الجديدة وأبرزها ما يخص حقوق الإنسان، والتساؤل أيضا حول المناخ الإرهابي الذي تفرضه بعض الحركات على حرية الفكر، ثم التساؤل عن الوعد القاطع بعدم استخدام قانون الطوارئ إلا في مواجهة الإرهاب؟ (الأهرام: ١/ ١/ ١٩٩٢).

واعتبر الأستاذ لطفي الخولي هذا الحكم اغتيالا للديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير والاجتهاد!! فكتب بدوره في جريدة الأهرام في ٢/ ٢/ ١٩٩٢، تحت عنوان [مسألة مبدأ لا مسألة بطولة] قائلا: فالحرية الحقيقية ليست في أن نعاقب كاتبا أو ناشرا، حتى مع افتراض صحة كل ما نسب إليهما من اتهامات جهة لها وزنها واحترامها، في حين نغتال الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير والاجتهاد).

وكتب أحمد عبد المعطي حجازي تحت عنوان [إنها قضية المثقفين لا قضية كاتب] مقالا استهله بقوله: (هذه النتيجة المأساوية التي انتهت إليها قضية الكاتب علاء حامد أفزعت المثقفين المصريين وزلزلت أساسا مكينا من الأسس التي كنا نركن إليها وكنا نعتمد عليها !! ونبني آمالا كبارا في مستقبل تسترد فيه الثقافة المصرية حيويتها وعافيتها وقدرتها على النهوض بنفسها وبالبلاد.. وختمه بقوله: إنني أناشد السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل لحماية الثقافة المصرية من هذا المصير المظلم]. (الأهرام: ١/ ١/ ١٩٩٢).

كأن الثقافة المصرية لا تسترد حيويتها وعافيتها إلا من خلال الطعن في الأنبياء والمرسلين!

هذه هي حرية الرأي كما يتصورها العالمانيون! حرية الطعن في المقدسات، والتطاول على الأنبياء والمرسلين، بل وعلى الله رب العالمين!! فإذا انتصرت الأمة لدينها أو انتصفت لنبيها أو غضبت لربها وأقامت حكمه في هؤلاء المارقين كانت هي الآثمة والملومة لأنها تطاولت على حقوق الآخرين!! [حكم الشريعة فيمن تثبت عليه الردة ويصر عليها هو القتل، والقاضي الذي حكم بالسجن على هذا المارق تعامل في حدود القوانين الوضعية التي بين يديه].

إننا نكرر مرة أخرى أنه لا يجوز في دين الله أن يقتل أحد أو ينال منه لمجرد خلاف في الرأي عندما يكون الأمر في دائرة الرأي، فإن تجاوزه إلى الطعن في الدين، والتطاول على الأنبياء والمرسلين، فقد تجاوز الأمر

=

عمارة قال: إن بديل الدولة الدينية دولة لا دينية يعني رفض منطق الدولة المدنية، سيادة المستشار الجليل الهضيبي سمعنا بعد ذلك أنه يقبل بالدولة المدنية وأن يحكم فيها بشرع الله، والله كدت أن أقوم لكي أقبله(١)، ولكنه يبقى شيء آخر: هو مسائل الحدود أيضا ومسائل الشريعة لنا فيها رأي ومن خلال جوهر الإسلام(٢).

=

حدود الرأي وأصبحنا أمام قضية أخرى هي الردة عن الإسلام، وللردة أحكامها المفصلة (من بدل دينه فاقتلوه) مع عدم الإخلال بحقه في الدفاع عن نفسه، وإزالة شبهه، وقبول توبته إذا تاب.

(١) ليس هذا تناقضا بين الموقفين فإن كلا الرجلين الهضيبي وعمارة يصدران عن نبع واحد في هذه القضية فقد اتفق الرجلان على رفض الدولة الدينية بالمعنى الغربي، أي التي يدعي القائمون عليها أنهم نواب عن الله، ويزعمون لأنفسهم العصمة والقداسة والحق في التشريع المطلق، ويرمون من عارضهم بالهرطقة والزندقة، فالدولة الدينية بهذا المعنى مرفوضة من الجميع، بل هي امتداد للمفاهيم الوثنية التي جاء الإسلام لهدمها منذ اليوم الأول ولا مشاحة على ذلك من أحد من المسلمين، والدولة المدنية التي يقبل بها الهضيبي هي الدولة التي تكون السيادة فيها للشرع والسلطة فيها للأمة، وهو عين ما يدين به الدكتور عمارة لا يشذ عنه في قليل ولا كثير.

ولكي لا ننسي نسوق مقالة الدكتورعمارة في هذا الصدد: [لم تكن هناك سلطة دينية بالمعنى الذي ترفضه، الرسول كان يوصي كل أمراء الجيوش في السرايا إذا طلب منك أهل حصن أن تنزلهم على حم الله أو حكم رسوله، فلا تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله لأنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا، وإنما أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك، الدستور الذي وضعه الرسول في المدينة هناك تمييز بين هذه السلطة الدينية التي هي سلطة البلاغ عن الله سبحانه وتعالى، وبين سلطة الدولة المدنية الإسلامية المحكومة في إطار الشريعة الإسلامية.

وإنما الخلاف الحقيقي بين دعاة الإسلام ودعاة العالمانية يكمن حول السيادة والمرجعية العليا في الدولة الإسلامية وهذا هو معقد التفرقة بين الفريقين: فدعاة الإسلام يؤمنون بأن الحجة القاطعة والحكم الأعلي هو الكتاب والسنة ويدينون بالتحاكم في الدماء والأموال والأعراض إلى ما أنزل الله، ودعاة العالمانية يكفرون بمرجعية القرآن والسنة في كل ما يتصل بالشئون العامة، ويدينون بالتحاكم في الدماء والأموال والأعراض إلى المصلحة المجردة كما تقررها الأهواء البشرية ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ [المائدة: ٥٠].

(٢) هذا هو محل النزاع الحقيقي بين الفريقين، وهو الذي كان ينبغي أن تدور حوله المناظرة من البداية، وقد حرص العالمانيون على تجنب الدخول فيه إيمانا منهم بأن الدخول في هذه المواجهة مع دعاة الإسلام محسوم سلفا لصالح الإسلام، واعتقادا منهم – كما سلف– أن الجمهور يتأثر بالانطباع لا بالاقتناع، فإذا =

الحوار هو الحل:

وإذا أنا قلت إن الحوار هو الحل أنا أرجو أن تتاح فرص للحوار لأن الكلمة أقوى من السيف دائما، فالقرآن بدأ باقرأ!! فنظل نتحاور لنوقف نزيف الدم ونصل إلى كلمة سواء، وأنا أؤكد لكم ما يقال إن خلافا بين أنصار الإسلام وأعداء الإسلام لا! هو خلاف رؤى لا تتناقض مع الإسلام(١)، لكن الفريق الذي أنتمي إليه لم ير أبدا أن الإسلام هو دين العنف أبدًا الإسلام دين القول بالتي هي أحسن، ولهذا نحن ندين الإرهاب لأنه قول وفعل بالتي هي أسوأ(٢)، الإسلام عندما يفهم ويجتهد فيه تختلف الصورة.

=

دارت المناظرة حول مسلمات من الفريقين لم تخل نتائجها من أحد أمرين: إما أن يعتقد بهزيمة الإسلاميين وأنهم قد سلموا للعالمانيين، أو أن يعتقد أنه لا يوجد تناقض جذري بين الإسلام والعالمانية، وأن المشكلة تكمن في اللبس وعدم فهم كل منهما للآخر، ومن ثم فإن الحوار هو الحل!! وكلا الأمرين كسب للعالمانية لا يستهان به !! كذلك قدروا وكذلك يفعلون!.

(١) بل هو تناقض جذري كالتناقض القائم بين الجاهلية والإسلام أو بين حكم الله وحكم الجاهلية!!!

فدعاة الإسلام يستمدون من القرآن والسنة وتراث هذه الأمة، ودعاة العالمانية يتحاكمون إلى الأهواء البشرية ويستمدون من تراث المجتمعات الغربية، ويطلعون على القرآن والسنة بعيون استشراقية، إنه لا بديل من التحاكم إلى الشريعة إلا التحاكم إلى الهوى، ولا بديل من التحاكم إلى الله إلا التحاكم إلى الجاهلية.

وهذا التقابل ليس اجتهادا بشريا يحتمل الخطأ والصواب، ولكنه نص قرآني محكم لا مجال معه لريبة أو احتمال: قال تعالى: ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ [المائدة: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [الجاثية: ١٨].

(٢) هذه المقولة تفضي إلى إنكار الجهاد وهو معلوم من الدين بالضرورة اللهم إلا عند تلاميذ المستشرقين وصنائعهم في بلاد المسلمين، فالعنف في مكانه شرع ودين، والرحمة في مكانها شرع ودين، وقد قال النبي ﷺ عن نفسه أنه الضحوك القتال، وأنه نبي الرحمة ونبي الملحمة، وقد أمره الله بالرحمة بالمؤمنين في مثل قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ**﴾ [آل عمران: ١٥٩] ووصفه بها فقال تعالى: ﴿**لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾ [التوبة: ١٢٨]. وأمر الله تعالى بالغلظة على الكافرين والمنافقين في مثل قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ**﴾ [التوبة: ٧٣] وأمر =

الدين لله والوطن للجميع!!

وأريد أن أقول شيئا: لما كلمونا أن الأقباط قبلوا بالحلول في العشرينيات وواجهوا المستعمر واجهوه تحت راية واضحة وأساسية، وهي أن الدين لله، وأن الوطن للجميع، تحت راية المساواة تحت شعار المواطنة.

بالحروف وليس بالكلاشنكوف!!

وأريد أن أقول لكم: التاريخ نقل إلينا في عصر العباسيين حوار أبي حنيفة مع ملحد، والتاريخ نقل لنا كتابات الملحدين داخل الدولة الإسلامية عندما كانت الدولة الإسلامية في قمة حضارتها لم يرتفع السيف، **كان الحديث بالحروف وليس بالكلاشنكوف**(١).

أدعو الله للجميع أن يهتدوا بهدي الإسلام وهو دين الرحمة، وأن يهديهم الله لأن يضعوا الإسلام في مكانه العزيز بعيدا عن الاختلاف وعن الفرقة وعن الإرهاب وعن الدم وعن المطامح والمطامع!! وأشكركم والسلام عليكم.

الدكتور: سمير سرحان: شكرا جزيلا ونسعد جميعا بهذا الحوار المتألق بين كبار مفكرينا وعلمائنا، وطلب مني أن أسمح بتعليق أخير لمدة خمس دقائق للأستاذ مأمون الهضيبي، ولعدالة المناظرة سوف أسمح بتعقيبين: تعقيب من الطرف الأول من الأستاذ الهضيبي، ثم تعقيب من الطرف الثاني لمن يختاره الطرف الثاني.

= المؤمنين بذلك فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗ﴾ [التوبة: ١٢٣]. ووصف المؤمنين فقال: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقال: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

(١) يقرر الدكتور فرج فودة في موضع آخر أن الدولة الإسلامية أحادية النظرة، ويتحدى أن يؤتى بمثال واحد لدولة إسلامية يمكن أن تعقد فيها مثل هذه المناظرة، وأسهب في الحديث عن الاستبداد والسيف الذي كان يطيح برءوس المعارضين في ظل الدولة الإسلامية، ثم عاد هنا يتغنى بحرية القول في ظل الدولة الإسلامية، ويتحدث عن مناقشة أبي حنيفة لملحد، وعن كتابات الملحدين في الدولة الإسلامية!! مع ملاحظة أن هذه الفترة التي وجدت فيها هذه المناقشات لم تكن من الـ (١٪) الذي ذكر أنه يناصر الدولة الدينية لأنها كانت أيام العباسيين!!.

تعقيب المستشار الهضيبي

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم

الشورى هي الأساس، والبيعة أو الانتخاب أمور اجتهادية:

أولا: فيما يتعلق بأن ما نطالب به وما نعتقد أنه يأمر به الإسلام أن الحكومة حكومة مدنية تختار بحرية كاملة من الشعب جميعا بطريقة الانتخاب الموجود حاليا، وليس بطريقة البيعة كما كان في الماضي، هذا أمر مما لا شك فيه متطور، والبيعة لم يرد فيها نص أن تأتي على صورة معينة، وإنما هذه من الأمور التي تنظم طبقا لمقتضيات العصر، المهم عندنا الشورى هي الأساس، ويجب أن تطبق الشورى على أكبر مدى ممكن وأوسع قدر يمكن، هذا هو الذي نؤمن به وهذا هو الذي نطالب به.

الإسلام هو الأصل وهو المرجع:

وإذا كنت حضرتك (د: فرج فودة) تريد أن تقبلني فأهلا وسهلا المهم أن نتفق على شيء: أن الإسلام هو الحل، معناه الإسلام الأصل أن نرجع إلى حكم الإسلام في مسألة الحدود، ونجلس للتحاور في الإسلام، حكم الإسلام ماذا فيه؟ المهم أن يكون لنا أصل نرجع إليه هو أن نتفق على أن الإسلام هو الأصل وهو المرجع الذي نبحث عن الحكم فيه، وإذا كانت المسألة فيها من المباحات علينا أن نبحث ونجتهد في وجه المصلحة عموما (وخلاص) أما إذا كان الأمر لله فيه حكم فيكون علينا جميعا الالتزام بالحكم.

البرنامج الأساسي موجود، وحق المرأة في الانتخاب ذكره البنا في الثلاثينيات:

فيما يتعلق بقضية البرنامج، لا! أنت حضرتك تخرج لي نقطة...، أنت بهذا كأنك ما سمعت بمضابط مجلس الشعب، ولا سمعت بمجلس الشعب، أنا شرحت هذه الأمور وأثبتها وقلتها، وقلت: إن المرأة لها حق في الانتخابات

وحق المرأة أن تنتخب وأتيت بكلام حسن البنا في الثلاثينيات عن هذا، وأتيت بالنص، ولو كان هناك وقت يسمح لي لأتيت لك بكلام الإمام حسن البنا رضي الله عنه وأرضاه في الجنة في هذه الأمور في مجلة الشهاب في الثلاثينيات، وليس من الآن بل من الثلاثينيات.

عندما كانت المرأة ولا أحد يجسر على أن يقول أن لها حق الانتخاب قرر هو في مجلة الشهاب أن الإسلام حفظ للمرأة جميع حقوقها السياسية، فهل تستطيع أن تقول لي: ماذا تعني حقوها السياسية هذه؟! ونحن طالبنا وقلنا بهذا، تحدثنا عن الانتخاب وتحدثنا عن الحدود وتحدثنا عن هذا كله، فمن ناحية وجود برنامج أساسي فهو مفصل وموجود ومقرر ومعلن أكثر من مرة، وبإمكان حضرتك أن ترجع إليه.

نحن نتقرب إلى الله بالجهاز السري:

أما عن قضية الإرهاب والجهاز السري: نحن نفخر ونتقرب إلى الله بالجهاز السري الجهاز الخاص الذي سمي بالجهاز السري: جيش أعد أصلا وهو ما تحقق فعلا ليدافع في القناة، ليخرج الإنجليز، وهو فعل هذا، وحارب في القناة، ودماؤهم موجودة هناك، أسماؤهم موجودة ومعروفة.

من غيرنا – أي الإخوان- له هناك في هذا الجهاد! الجهاز الخاص اسأل المواوي قائد الحملة العسكرية في فلسطين، اسأل اللواء فؤاد صادق، وإذا كانوا ماتوا فكلامهم مسجل أمام محكمة الجنايات في قضية السيارة الجيب، اسألهم ماذا قالوا؟ وكيف حارب هؤلاء الناس؟

هنا تدخل الدكتور/ سمير سرحان معلنا انتهاء الوقت، ولكن الأستاذ الهضيبي أصر على توضيح هذه النقطة، ومضى قائلا:

هذا الجيش الذي ذهب بغير إكراه، وبغير أن تجنده الحكومة، وبغير أن يطلب مغنم، ذهب أريق دمه، وأزهقت روحه، ضد اليهود ضد الاستعمار اليهودي في

فلسطين، هذا لجيش إذا كان للناس أن تفتخر وإذا كان لجماعة من الجماعات في التاريخ أن تفتخر فنحن نفتخر بهذا.

لا أبرر قتل النقراشي ولكن!

أما أن تقول لي النقراشي اسمح لي أنا لن أبرر قتل النقراشي أبدا ولكن سوف أقول لك اسمح لي أن توضح لي من الذي ولى النقراشي الحكم في مصر؟ بأي حق ملك رقابنا في مصر يتصرف فيها! بأي حق حل جماعة الإخوان المسلمين، وقبض على المجاهدين العائدين من قتال اليهود وزج بهم في السجون، وأذاقهم العذاب والهوان؟

عندما يأتي شخص بعد ذلك ويخرج عن طوعه ويرتكب حادثة تقوم الدنيا كلها على الإخوان، وأن الإخوان مصدر إرهاب، ونترك شخصا لا سند له في الدولة كلها وهو عميل الاستعمار، ولا أريد أن أتحدث عن الأموات فالنقراشي كان في وقت من الأوقات من الجهات الوطنية ولكن من الذي جاء به؟ أليس الملك؟ وأليس الملك عميل الاستعمار، والذي جاء به هو الاستعمار؟ والثورة التي يتحدثون عنها قامت من أجل ماذا؟ وأخذ الرئيس جمال عبد الناصر يقول محاربة الاستعمار وأعوان الاستعمار!! فإذا كان هو فعل بنا هذا، وإذا كان فيه بعض الشباب فعل ما لم يؤمر به أو يوجه إليه يعني تصرف من نفسه وأثبتت التحقيقات كلها أن القيادة لم تأمر بذلك، وكانت تنهى عنه، ولم ترض به.

إرهاب الدولة:

وهل تتكلم عن الإرهاب ولا تتكلم عن الدولة التي تحولت إلى عصابة تقتل حسن البنا في الشارع وتسفك دمه!! دولة تصبح عصابة لصوص وتتآمر على قتل إنسان أعزل تجرده من كل أنصاره ومن سلاحه!! أي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون؟!! هذا إذا أردت الجواب نحن يا أستاذنا لم نمد أيدينا لأحد بسوء، صحيح حدثت أخطاء.

لا أبرر قتل الخازندار:

لا يمكن أن أبرر قتل الخازندار ولا أقبلها إطلاقا، واستنكرناها جميعا، والإمام الشهيد حسن البنا استنكرها أشد استنكار، وكل الجماعة استنكرتها، وهي خطأ فادح، أنا لا أبرر ولا يمكن أن أبرر، ولا يمكن لأحد منا أن يقبلها، ولكن مع ذلك نسأل: ألم يحدث في كل الدول أنهم قتلوا القضاة الذين حكموا لمصلحة الاستعمار؟ ألم يحدث أنهم خطفوهم «منظمة أيوكا» التي افتخرت بها جرائدنا، ونتكلم عن الأبطال الذين خطفوا القاضي في قبرص في منظمة أيوكا، ولما يأتي يحكم في قضية واحدة: اثنين شبان في نهاية السنة معاك في كلية الزراعة ويضعون قنبلة في معسكر الجيش البريطاني (البريطاني فقط) وليس فيه أجنبي آخر، يحكم عليهما بسبع سنوات، والرجل الذي قتل عددا من الناس، ولاط فيهم يعطى له ثلاث سنوات، أنا لا أبرر، ولكن الأمور تنظر في وقتها، إذا كان حدث خطأ في هذه الأمور فنحن أول من اعترفنا بهذا الخطأ، وأول من أدناه ورفضناه.

وقلنا دائما لقد كان لهذا الجيش ما يبرره في هذه الأوقات وكان ممكن أن نحارب في تلك الأوقات، أما الآن فماذا يمكن أن نصنع؟؟ ونحن أدنا وندين كل عمل من أعمال الاعتداء على الغير.

هل نحن في دولة أم في ماذا؟

ولكن لابد دائما من كلمة حق تقال كاملة ويكون فيه توازن، ولا يدان شخص ويترك آخر، الحكومة التي تقتل الناس في عز الظهر: الدكتور علاء الدين قتل في وسط شارع الهرم، والثاني الذي قتل عند الإسعاف وغيرهم، وال ٢٦ شاب الذين قتلوا مرة واحدة في الفيوم، وغيرهم وغيرهم الذين قتلوا، أين التحقيقات التي أثتبت بشأنهم هذا، هل نحن في دولة أم في ماذا؟! هل أصبح قتل الناس شيء مباح وغير محرم؟!

وهنا تدخل الدكتور: سمير سرحان قائلا: سأضطر أن أعطي له فترة زمنية مساوية. ورد المستشار الهضيبي بقوله: أعط له ما يريد حتى لو تعطي له يوما كاملا، آسف لابد من توضيح هذا، ثم تابع فقال:

نحن ضد الإرهاب، ولا يمكن أن تعيش دولة في فوضى، حكومة تقتل وناس يقتلون لا.

لا، يجب أن يكون هناك نظام يحق الحق ويبطل الباطل، ويعطي كل ذي حق حقه، ويحكم على كل من أساء بجرمه.

طالبنا بمحاكمة عادية لمن أساء للإسلام:

أنا ضد الإرهاب، وأعطيت تصريح ضد الأحكام التي صدرت على من قيل إنه هاجم الدين الإسلامي، وقلت: ولا زلت أقول إنه كان يجب أن يحاكم أمام محكمة عادية، وأمام قاضيه الطبيعي.

وأنا سمعت التصريحات المناقضة لهذا، ومع ذلك لازلت أقول إنه لا، هذا ليس قاضيا طبيعيا! وإذا كان طبيعيا، فلماذا لا نلغي المحاكم العادية؟ وإذا كان مكتب الحاكم العسكري الذي يراجع الحكم يقوم مقام محكمة النقض ومحكمة الاستئناف، فلماذا لا تلغوا هذه المحاكم؟ وإذا كان هذا مثل هذا فلماذا آخذه وأقدمه وأحاكمه أمام قاض آخر؟ لازلنا نقول ونكرر القول، طبعا لا يمكن أن نقول إن الإسفاف والإساءة والتهجم على الأنبياء والمرسلين شيء يتسامح فيها، ولكن فرق بين هذا وبين نوع المحاكمة، سأحكي لكم نبأ عندما قامت الثورة وحدثت محاكمة.

تدخل د: سمير سرحان قائلا: الوقت قد انتهى. لكن المستشار الهضيبي رفض قائلا: هذا آخر شيء لابد أن أكمل، وتابع قائلا:

مطالبة المرشد بمحاكمة عادية لإبراهيم عبدالهادي رغم ما فعله بالإخوان:

عندما قامت الثورة وحاكموا إبراهيم عبدالهادي وقف المرشد آنذاك ورفض! فقال الإخوان لماذا؟! فهو الذي فعل بنا وفعل؟! قال لابد من محاكمته أمام محكمة عادية، ويكفل له الدفاع عن نفسه بأقصى ما يمكن أن يكون له من حقوق، ويحاكم أمام محكمة مدينة عادية هي التي تحاكمه، وليس الخصم والحاكم هم الذين يحاكمون ويتحكمون! نحن نؤمن بالعدالة ونطالب بها، ولا أقبل إرهابا بأي نوع من أنواع الإرهاب.

أدعو كل مسلم إلى المساهمة في وضع البرامج على أساس الإسلام:

وأما البرامج التفصيلية فإن شاء الله موجود الكثير منها، والباقي سيأتي، ولكن أنت تعرف أننا محرومون من الاقتراب من أي بيانات وأي معلومات ومع ذلك أنا لما قلت لك ما وقفنا فوق دماغك وعلى رأسك فقط! بل أنا أدعو كل مسلم أن يساهم في العمل على وضع البرامج على أساس أحكام الشريعة الإسلامية.

ليس في الاختلاف مهانة للإسلام:

ولا بأس بالاختلاف يا أخي، وليس مهانة للإسلام أن واحدا يرى أن صدام حسين أخطأ، والثاني لا! فليس هناك أي إهانة للإسلام في هذا؟! اختلاف وجهات النظر، وعندنا أمثلة كثيرة في عهد رسول الله ﷺ في اختلافهم في أسرى بدر البعض رأى قتلهم، والبعض رأى تركهم، ولم يكن في ذلك مهانة، وفي خروجهم إلى بني قريظة، عندما قالت جماعة منهم: نصلي قبل بني قريظة، والآخرون قالوا: لا نصلي إلا في بني قريظة، واحتكموا إلى الرسول ﷺ فلم يعنف أحدا، ومع ذلك فنحن نقول إن هناك إسلام سلطة الذين أفتوا هل سألهم أحد قبل أن يتخذ القرار أم هم تابعون لسلطة تلزمهم أن يفتوا ليعملوا نسيجا للقرار الذي أصدرته السلطة وأنفذته قبل أي شيء.

هذه هي المصيبة في الحقيقة، السلطة تتخذ القرار وتنفذه فعلا، ثم تأتي بمجموعة من الناس تسميهم مفتين من أجل تبرير عمل السلطة لا! نحن نريد أن يكون الناس أحرارا وقبل إصدار القرار يشترك فيه فقهاء الدين وغيرهم، هذا هو الذي نقوله، ومع ذلك يا أخي الفاضل ففي المكتبات كثير من الكتب والمؤلفات عن الدستور الإسلامي والبرامج الاقتصادية الإسلامية... وحكم الإسلام... موجود كتب كثيرة تشرح هذا. ونحن لكم شاكرين،،

د: سمير سرحان: سيادة المستشار الوقت قد انتهى، شكرا جزيلا وأنا مضطر أن أعطي وقتا مماثلا للطرف الآخر. فليتفضل الدكتور فرج فودة.

***

تعقيب الدكتور: فرج فودة

هو تعقيب قصير جدا وهو: أنا يسعدني جدا ويمتعني جدا أن الأساتذة الفضلاء في محاضرة عنوانها «مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية» سلموا معنا بالدولة المدنية مع بعض اجتهادات خاصة بهم[١]. هذه واحدة أثبتها من أقوالهم.

الاغتيال السياسي طريق ذو اتجاهين:

الثانية: أنا سعيد جدا بما ورد على لسان سيادة المستشار الهضيبي – وهو أستاذ عزيز – بشأن استنكاره لبعض سلوكيات الجماعة فيما يختص بالمستشار الخازندار، وإن كنت أصارحكم بأنني لم أكن سعيدا سعادة كاملة حين وصم البعض في وطنيتهم، وحين دافع عن مبدأ الاغتيال السياسي، وهو طريق ذو اتجاهين: اتجاه قتل النقراشي، واتجاه آخر قتل حسن البنا، وأنا أعتقد أنه قد آن الأوان لإغلاق هذه الصفحة الدموية.

وأيضا يجب عندما نذكر الأمور نذكرها بكاملها، أنا لا أريد فتح صفحات، فما ذنب مائة من جنود وضباط الشرطة في أسيوط صباح العيد في أعقاب مقتل الرئيس السادات؟ من يرضى بهذا؟ وتحت أي شعار؟ وتحت أي لافتات دينية؟

---

(١) الدولة المدنية التي سلموا بها هي الدولة التي تقوم على تحكيم الشريعة فتكون السيادة فيها للشرع والسلطة فيها للأمة، فالأمة ممثلة في نوابها من أهل الحل والعقد هي صاحبة الولاية في أمر السلطة العامة تولية ورقابة وعزلا، وهذا المعنى مقرر من أيام الراشدين أي قبل أربعة عشر قرنا من الزمان ولكن الشريعة الإسلامية هي المرجعية العليا في هذه الدولة ، فالشريعة، فوق الأمة وفوق الحكومة، وفوق الناس أجمعين، لأنها هدي رب العالمين.

أما الدولة المدنية التي يؤمن بها العالمانيون فهي التي تكفر بحاكمية الشريعة ومرجعية القرآن والسنة، وتقوم على فصل الدولة عن الدين، وتأليه الإرادة البشرية بلا حدود، ويصرح أحد دعاتها بقوله: «**ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة**»ويجاهر بذلك فيقول : «**لهذه الأسباب أرفض تطبيق الشريعة، وصوتي عال جدا في هذا لصدد !!**»

مثل هذه الأفعال هي التي تدفع فريقا من المصريين ليس للخوف فقط على مصريتهم ووطنيتهم لكن للخوف أيضا على دينهم وسمعتهم.

الحوار هو الحل:

أنا سعيد بمبدأ وربما تقرر في هذه المناظرة وهو أن الحوار هو الحل[(١)]. وصدقوني كثير من القضايا قابلة للحوار، وأرجو أن يؤمن الجميع بشيء هو أنه لا يوجد فريق على صواب مطلق، وفريق على خطأ مطلق، لكنها رؤى[(٢)]. ولا نريد أن نكرر أخطاء التاريخ الإسلامي، الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال إن هذا القرآن حمال أوجه[(٣)]، كان يعتقد أنه يحمل عديدا من التفسيرات، تفسير منها كان تفسير الإمام علي، وتفسير آخر هو تفسير الخوارج وهم غلاة المؤمنين، وهو تفسير أراق دم الإمام علي باب مدينة العلم.

---

(١) يكون الحوار هو الحل شريطة أن يحدد أطراف الحوار مواقعهم من البداية، ويتفقوا على مرجعية عليا يتحاكمون إليها عند النزاع، فإذا كان مبدأ التحاكم إلى الشريعة ورد الأمور إلى الله ورسوله موضع نزاع بين أطراف الحوار فلا ينبغي مجاوزة هذه النقطة إلى الحديث عن البرامج التفصيلية وحسم الاجتهادات الجزئية، بل يجب أن تتمحور المحاورة ابتداء حول هذه النقطة الأساسية فإنها معقد التفرقة بين الإيمان والزندقة وللعالمانيين أن يختاروا لأنفسهم موقف الرفض المطلق لتحكيم الشريعة فذلك شأنهم، ولا بأس بمحاورتهم رغم ذلك على أن تبدأ المحاورة بهذه القضية، ولا تتجاوزها إلى ما وراءها من الفروع حتى يصل فيها الطرفان إلى كلمة سوءا، فإن استمر العالمانيون على رفضهم لمبدأ تحكيم الشريعة فلا جدوى من الحوار بعد ذلك في بقية التفاصيل، بل ولا مشروعية له!!.

(٢) بل هو التناقض الجذري بين الجاهلية والإسلام!! بين من عبد الله ومن اتخذ إلهه هواه!! بين من اتبع شريعة الله ومن اتبع أهواء الذين لا يعلمون !! ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ [المائدة: ٥٠]. ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [الجاثية: ١٨].

(٣) ولأن القرآن الكريم يحتمل في الفهم وجوها متعددة قرر الدكتور ومدرسته رفض تحكيمه من حيث المبدأ!! ولأن الشريعة تتضمن بعض الخلافات الفروعية قرروا كذلك رفض تحكيم الشريعة ابتداء فورا أو حتى خطوة خطوة!! وهكذا تكون العقلانية والاستنارة!!.

أنا لا أكتمكم القول مرة أخرى سعادتي بالحوار ودعوتي إلى مزيد من الحوار، هذه أول مرة نتحاور[١]، لكن ثقتي أن مع الحوار سوف تكتشفون أن المسألة ليست أبيض وأسود، وأن المسألة ليست إسلام وعداء للإسلام!! لا. ولكنها رؤية لدولة دينية لم يتطوع أصحاب دعوتها حتى الآن وأنا ما زلت مصرا بتقديم ما يسمونه بالأيدلوجية السياسية لها (أي البرنامج السياسي)[٢]. أختم كلامي بسعادتي البالغة أيضا لدعوة سيادة المستشار الهضيبي لي وهذا شرف كبير أني أعمل البرنامج السياسي لهم[٣]. وسوف يسعدني ذلك وأشكركم.

الدكتور: سمير سرحان: شكرا للحضور على هذه المناظرة الممتعة.

---

(١) لم يحدث حوار حقيقي في هذه المناظرة يتناول محل النزاع بالبحث والتحليل، وإنما دار حول مسلمات من الفريقين وهي رفض نظرية الحكم بالحق الإلهي، والقول بأن الأمة هي مصدر السلطة، ليتكون انطباع لدى الجمهور بأن الإسلاميين قد سلموا بمقولات العالمانيين، أو أن المسافة بين الإسلام والعالمانية ليست شاسعة، وأن المشكلة تكمن في اللبس وعدم وضوح مقولات كل منهما للآخر، وأن إطار الإسلام يستوعب هؤلاء وهؤلاء! وكذبوا ! فإن محل النزاع الحقيقي يكمن كما سبق في مرجعية الشريعة وحاكمية القرآن والسنة تلك التي يؤمن بها دعاة الإسلام ويكفر بها دعاة العالمانية.

(٢) يطالب بالأيدلوجية السياسية وبالبرامج التفصيلية من أقر ابتداء بمبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة، أما من أعلن كفره بهذا فليس له أن يطالب بذلك، وليس للآخرين أن يجيبوه إذا طلب حتى تحسم القضية الأولى، ومع هذا فالبرامج الإسلامية تملأ السهل والجبل، وهي مبذولة لمن أراد.

(٣) تقبل المشاركة في إعداد البرامج التفصيلية لتحيكم الشريعة ممن آمن ابتداء بهذه الشريعة، أما من أعلن كفره بها قائلا: ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة، فلا يتصور منه عقلا ولا عرفا ولا شرعا المشاركة في ذلك، إذ كيف يسهم في تحكيم الشريعة من أعلن كفره بهذه الشريعة؟! وكيف يسعى في تحكيم القرآن من أعلن كفره بحاكمية القرآن؟! إن هذا التكليف له من المستشار الهضيبي باعتباره مسلما أي يؤمن بالشريعة وحاكمية القرآن والسنة ، فإن كان كذلك تسنت له المشاركة، وإلا فالمنازعة معه حول أصل الإيمان ... حول أصل الرضا بالله ربا .. . وبالإسلام دينا ... وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا ... وليس حول هذه الفروع والجزئيات.

الخاتمة

وبعد: فقد كانت هذه هي المناظرة التي جرت وقائعها في معرض الكتاب الرابع والعشرين بأرض المعارض بالقاهرة بين الإسلاميين والعالمانيين؛ وهي تسفر بوضوح عن تمحور الساحة السياسية في واقعنا المعاصر إلى خندقين كبيرين: أحدهما للإسلام، والآخر للعالمانية.

وهذا التوصيف قد سبق إليه العالمانيون الذين يزعمون أمام الجمهور أن الخلاف بين الفريقين خلاف رؤى واجتهادات داخل الإطار العام للإسلام، فقد جاء في الندوة المنعقدة بتاريخ (٢٠/ ٥/ ١٩٨٧) عن المثقف العالماني ومفهوم السلطة على لسان أحد الحضور قوله: «فإن الحوار الدائر الآن في المجتمع المصري هو بين فريق يقول بالدستور والقانون، وفريق يقول بالقرآن والسنة كأساس للنظام الاجتماعي والحكم»[(١)].

وفي مقدمة كتاب «الطائفية إلى أين» للدكتور فرج فودة وآخرين هذا التوصيف وإذا تأملنا الاتجاهات الفكرية في هذا المجال، والسائدة في المناخ السياسي في مصر في الوقت الحاضر... لوجدناها تنقسم بصفة رئيسية إلى اتجاهين أساسيين اتجاه يعترف بالقوانين الوضعية وبالأسلوب الديموقراطي لصياغتها أو تعديلها أو إلغائها وفقا للصالح العام الذي يهم كافة المواطنين، وبلا تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون.

واتجاه سلفي لا يعترف بالتشريعات الوضعية ما لم تتفق نصوصها وأحكامها مع نصوص وأحكام المذاهب الدينية التي يعتنقها كل فصيل من فصائل هذا الاتجاه.

---

(١) «أقنعة الإرهاب» د/ غالي شكري (ص١٠٣).

وبمعنى آخر.. هناك اتجاه عالماني يفصل بين الدين والدولة باعتبار أن الدين لله والوطن للجميع.. بكافة أديانهم ومذاهبهم واتجاه سلفي طائفي غيبي لا يؤمن ولا يعترف إلا بأحكام شريعته أو مذهبه[١].

والعالمانيون يحرصون على هذا التمايز، ويؤكدون على ضرورة هذه المفاصلة، وأن التناقض بينهم وبين الإسلاميين جذري، والصراع بينهما حتمي، وإن كان مقتضى النضج السياسي أمام الجمهور أن يعلنوا أن الخلاف خلاف رؤى واجتهادات، وأن الحوار حولها هو الحل، وقد سبق ما نقلناه عن الدكتور فودة في كتابه «النذير» حول عدم إمكانية اللقاء بين العالمانيين والإسلاميين على أوساط حلول ولا في منتصف طرق!!.

وهذا التمايز الذي يلح عليه العالمانيون مقدمة ضرورية لإزالة الغبش، ورفع الالتباس، وإسقاط اللافتات الخادعة التي توارت العالمانية خلفها ردحا طويلا من الزمن تفتن الناس وتصدهم بها عن السبيل، وبذلك ينحاز الناس إلى فسطاطين: فسطاط نفاق لا إيمان فيه، وفسطاط إيمان لا نفاق فيه، ويومها تدرك الأمة حقيقة هذه الرايات المشبوهة ومن يتولى كبرها من المارقين فتنحاز إلى دينها وشريعتها، وتنتصر لإسلامها ولتراثها، وترد عنه كيد الكائدين وعداوة الحاقدين ويومها يفرح المؤمنون بنصر الله كما قال تعالى: ﴿**لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾ [الفتح: ٢٥].

وإن كان من نصيحة نتقدم بها في نهاية هذا المطاف:

فإننا نتوجه إلى كل من تخبط في ظلمات العالمانية أن يبادر بالتوبة وبالإنابة!! فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات!! ندعوهم إلى أن يجددوا إيمانهم بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا.

---

(١) «الطائفية إلى أين؟» فرج فودة/ د. لبيب يونان ، الشيخ/ خليل عبد الكريم.

فإن الإيمان بالله ربا يقتضي الإقرار بتفرده بالأمر والهداية كما يقتضي تفرده بالخلق والإبداع، مع ما يعنية ذلك من تحكيم وحيه والتزام الطاعة لأمره ونهيه.

والإيمان بالإسلام دينا يقتضي الإيمان به عقيدة وشريعة، وأن شريعته هي الحاكمة على كل أفعال العباد حكاما ومحكومين، أفرادا وجماعات.

والإيمان بمحمد ﷺ نبيا ورسولا يقتضي الانقياد لشرعه كما يقتضي التصديق بخبره، وقد أقسم الله على نفي إيمان من لم يتحاكم إلى هدي نبيه ويسلم له تسليما.

ونتوجه بنصيحتنا إلى الأمة أن تعض على إسلامها وشريعة ربها بالنواجذ، وألا تستخفها هذه الدعوات الضالة، وأن تعلم أن تحكيم الشريعة هو معقد التفرقة بين الإيمان والزندقة.

ونتوجه بنصيحتنا إلى علماء الأمة ونخص بالذكر منهم رجال الأزهر أن ينهضوا بدورهم في توجيه هذه الأمة، وقيادة موكبها على طريق الإسلام العظيم حتى تستأنف مسيرتها الحضارية، وتتبوأ مكانتها الطبيعية في الريادة والقيادة، وأن يكونوا بالمرصاد لكل فتنة تطل برأسها في محيط هذه الأمة حتى يبقى الدين محروسا من الخلل، والأمة ممنوعة من الزلل، ولهم في وقفة الأزهر ممثلا في هيئة كبار علمائه عام ١٩٢٥م من كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبد الرازق أسوة ومنهاج!!!

ونتوجه بصفة خاصة إلى شباب الحركة الإسلامية أن يواصلوا مسيرتهم المباركة في الدعوة إلى الإسلام، والتصدي لأباطيل خصومه، في إطار من الحكمة والبصيرة، وأن لا تخرجهم استفزازات الخصوم إلى عمال ارتجالية لا تصلح بها الدنيا ولا يقام بها الدين، ولا يستفيد منها في النهاية إلا هؤلاء الخصوم!!

وقبل ذلك كله وبعده نتوجه إلى الله جل وعلا أن يجمع شمل هذه الأمة على الحق، وأن يقيض لها من يقود مسيرتها إلى الحق في ظلال القرآن والسنة، وفي إطار من حاكمية الشريعة، ومرجعية أدلتها المعصومة حتى تستعيد مجدها الغارب وعزتها السليبة.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الفهرس

الموضوع الصفحة

تقديم بقلم الدكتور محمد عمارة ٥
تمهيد ٩
وهكذا تنتقض عرى الإسلام!! ١٦
لو يعطى الناس بدعواهم ١٧
العالمانية ثورة ضد الإسلام ٢٣
المناورة ٢٩
تحرير محل النزاع ٣٤
حديث الإفك: دين بلا دولة! ٣٧
قد قالها الذين من قبلهم ٣٧
قبس من الأدلة على أن الإسلام دين ودولة ٤١
أولا: الإجماع ٤١
ثانيا: إقامة الواجبات الدينية ٤٢
مختارات من أقوال العلماء والمفكرين في فصل الدولة عن الدين ٤٥
الجذور التاريخية لفكرة فصل الدولة عن الدين ٥١
مقارنة بين تطبيق العالمانية في الغرب وتطبيقها في بلاد المسلمين ٥٢
من هؤلاء الذين اشتركوا في المناظرة؟ ٥٤
أولا: الجانب الإسلامي: ٥٤
- **فضيلة الشيخ محمد الغزالي** ٥٤
- **المستشار محمد المأمون الهضيبي** ٥٦

- **الأستاذ الدكتور محمد عمارة**..... ٥٧
ثانيا: من الجانب العالماني: ٦٠
- **الدكتور فرج فودة**..... ٦٠
الفصل بين الدين والدولة والرفض المطلق لتحكيم الشريعة ٦١
تفوق القانون الوضعي – بزعمه – على الشريعة الإسلامية ٦٤
الإسلام الدين الذي يطرحه الدكتور فرج فودة..... ٦٤
أسس الدولة العالمانية التي يتبناها الدكتور فرج فودة ٦٥
عداوته المفرطة لكثير من الشعائر الإسلامية..... ٦٦
البرامج الدينية تمثل في نظره اختراقا للإعلام وخطرا على مدنية الدولة..... ٦٦
تيسير أداء الشعائر الدينية من مظاهر الخلل في معالجة التطرف الديني ٦٩
اصطباغ التوجيه المعنوي بصبغة دينية بالقوات المسلحة خلل واضح ٦٩
المظاهر الإسلامية مرض يجب استئصاله ٧٠
انتشار الحجاب داخل أفراد أسر القوات المسلحة ظاهرة تستحق الرصد.... ٧١
الدكتور فرج فودة والتاريخ الإسلامي..... ٧٢
الدكتور فرج فودة والتيار الإسلامي..... ٧٥
فرج فودة والطعن في علماء المسلمين ٧٩
الدكتور فرج فودة والأقباط ٨٣
الدكتور فرج فودة والصهيونية ٩٤
الدكتور محمد خلف الله **٩٧**
القصص القرآني لا يصلح مصدرا للتاريخ وإنما هو قصص
لمجرد العبرة والموعظة ٩٧
الإسلام دين العرب وحده وليس للناس كافة!..... ٩٨

الجهاد دفاع عن الإسلام والمسلمين أمام الكفرة والمشركين وليس أمام
اليهود والنصارى ٩٩
الإسلام دين فقط وليس دينا ودولة (فصل الدولة عن الدين) ٩٩
القرآن لكل العصور والأزمنة في العقائد والعبادات وليس فيما
يخص المعاملات ١٠٠
الإسلام هو الحل في العقائد والعبادات
وليس بالضرورة في باب المعاملات ١٠١
المصلحة فوق النص وإن كان في القرآن ١٠٢
كل ما جاء به الفقه الإسلامي في باب الأنشطة التجارية ليس من الدين..... ١٠٢
حجاب المرأة ارتبط بمناخ اجتماعي وليس هناك أساس علمي لما يسمى
بعورة المرأة وعورة الرجل..... ١٠٣
شروط جديدة، وعقوبة جديدة للزنا تتفق مع العصر ١٠٤
الرقص مشروع تحقيقا لمصلحة المجتمع في الترفيه..... ١٠٤
المناظرة (مصر بين الدولة الدينية والمدنية)..... ١٠٦
تقديم الأستاذ الدكتور سمير سرحان..... ١٠٧
كلمة فضية الشيخ محمد الغزالي..... ١٠٨
الاستعمار التشريعي وليد الاستعمار العسكري ١٠٨
أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض؟..... ١٠٨
الفرق بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية الغربية ١٠٩
ما الذي تريده من خلط الأوراق؟ ١١٠
ما هذا الحقد الغريب على الله ورسوله؟..... ١١١
ما هذا التشكيل البعيد عن الله وعن العقل؟ ١١٣

عصف بحقوق الإنسان وكرامات الشعوب..... ١١٣
كلمة المستشار محمد المأمون الهضيبي ١١٤
ضرورة تحديد المصطلحات ١١٤
مصر بين الدولة الإسلامية والدولة غير الإسلامية ١١٥
ماذا وراء هذا الإبهام!..... ١١٥
الإسلام دين ودولة ١١٦
الحكم بما أنزل الله ركن من أركان العقيدة..... ١١٧
هل يمكن أن يوجد إسلام بلا دولة..... ١١٨
الديمقراطيون يكفرون بالديقراطية إذا كانت ستأتي بالأصوليين ١١٩
لا نرضى باسم للإسلام غير الإسلام ١٢٠
ماذا يريد الاستعمار؟ ١٢٠
من نحن وماذا نكون؟ ١٢١
جدل يتعبد المسلم لربه بقراءته..... ١٢١
كلمة الأستاذ الدكتور محمد خلف الله..... ١٢٢
الدولة الدينية تستمد سلطتها من الله والدولة المدنية تستمد سلطتها
من الشعب..... ١٢٢
حكم للناس وحكم بين الناس ١٢٤
لم يقل القرآن اليوم أقمت دولتكم! ١٢٦
وظيفة الأنبياء الدعوة ولا سلطة لهم ١٢٧
الخلافة الإسلامية خلافة مدنية ١٢٨
كلمة الدكتور محمد عمارة ١٣١
القضية الخلافية هي المرجعية ١٣١

كيف تم الاختراق؟ ١٣١
العالمانية وصمة وبصمة من الاستعمار في بلادنا ١٣٢
هل نحن قردة نرقص على أنغام الآخرين؟ ١٣٢
تراجع على عبدالرازق عن فصله بين الدين والدولة ١٣٣
لم يقل خواجه عبر التاريخ إن الإسلام لم يقم دولة ١٣٣
الدولة واجب مدني بدونه يستحيل إقامةالواجب الديني ١٣٣
حزب أمريكا ١٣٤
لا نريد منهم أكثر من صندوق الاقتراع ١٣٤
قراءة بعيون استشراقية ١٣٤
لماذا تقيسون على أوربا ١٣٥
كلمة الدكتور فرج فودة ١٣٦
الإسلام الدين والإسلام الدولة ١٣٦
أين البرامج السياسية؟ ١٣٦
أين شهادة التاريخ ١٤٢
أعطونا النموذج وأفحمونا لو سمحتم ١٤٧
هذه هي البدايات فبئس الخواتيم ١٤٨
وفي هذه المناظرة حجة ١٥١
حضارة الإنسان تأبى إقامة الدولة الإسلامية!! ١٥٢
نزهوا الإسلام عن ممارسات السياسة ١٥٤
تعقيب فضيلة الشيخ محمد الغزالي ١٥٧
الأنبياء وحدهم هم الذين يبلغون عن الله ١٥٧
لم يكن النبي مبلغا فقط ولكنه أقام دينا ودولة ١٥٨

الطريق إلى الخلافة هو الاختيار الشعبي الحر ١٥٩
التراجع النسبي في التطبيق الإسلامي لا يعني سحب الصفة الإسلامية..... ١٥٩
ما صلة التطبيق بالمبدأ الأصلي!! ١٦١
المتاجرة بالقلة المسيحية هنا لا تجوز ١٦١
تعقيب المستشار الهضيبي **١٦٣**
إقامة الحدود في عهده ﷺ دليل على جمعه بين سلطتي البلاغ والتنفيذ ١٦٣
خلاف الصحابة في السقيفة لم يكن على وجوب الخلافة..... ١٦٣
نحن أشد أعداء الدولة التي تدعى الحكم بالحق الإلهي ١٦٤
نقول بالديمقراطية الإسلامية التي لا تتعارض مع سيادة الشريعة ١٦٥
لماذا لا تفعلها أنت؟ ألست مسلما!؟ ١٦٥
هل العيب في الإسلام أم العيب في الناس؟ ١٦٦
نموذج الدولة الإسلامية محفوظ في السنة العملية..... ١٦٦
خلافة الراشدين قمة العهود البشرية في التطبيق الإسلامي غير المعصوم.... ١٦٧
تعقيب الدكتور خلف الله **١٦٨**
رئاسة النبي ﷺ للدولة رئاسية مدنية ١٦٨
بقاء الأنظمة الرومانية في مصر بعد الفتح دليل على العالمانية!! ١٦٩
أي العمليتين أضبط: الانتخاب أم البيعة؟ ١٧٢
أي النظامين أصلح: الرئاسة المؤقتة أم الدائمة؟ ١٧٣
تعقيب الدكتور محمد عمارة..... ١٧٤
ليس هذا تاريخنا ١٧٤
كل ما نتيه به على الدنيا لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة..... ١٧٤
هؤلاء حكام أفلسوا!! ١٧٦

ما ترونه من العنف أنياب وأظافر للحركة الإسلامية عندما وضعت
على المحرقة ١٧٦
هل نذهب إلى باكستان وأندونسيا بالعالمانية؟ ١٧٨
الذين يقفون ضد إسلامية القانون هم الخوارج على دستور الدولة ١٧٨
حماية الأقباط في مشروع الأغلبية ١٧٨
هل الإسلاميون فقط هم الذين اختلفوا؟ ١٧٩
التفريق بين سلطة البلاغ والسلطة المدنية المحكومة بإطار الشريعة ١٧٩
الترشيح من أهل الحل والعقد والاختيار النهائي من الأمة قاعدة مضطردة
في اختيار الراشدين ١٨١
هل هناك أيديولوجية تستطيع أن تحرك هذه الأمة مثل الإسلام؟ ١٨١
تعقيب الدكتور فرج فودة ١٨٣
وما يزال السؤال قائما: أين البرامج؟ ١٨٣
ولا تزال حجة التاريخ قائمة ١٨٣
العبرة بالخواتيم ١٨٨
حدوث الاختلاف إهانة للإسلام وحجة للعالمانين! ١٨٩
قضية العنف والتنظيم السري ١٩٠
الحوار هو الحل ١٩٤
الدين لله والوطن للجميع ١٩٥
بالحروف وليس بالكلاشنكوف ١٩٥
تعقيب المستشار الهضيبي ١٩٦
الشورى هي الأساس والبيعة أو الانتخاب أمور اجتهادية ١٩٦
الإسلام هو الأصل وهو المرجع ١٩٦

البرنامج الأساسي موجود، وحق المرأة في الانتخاب ذكره البنا في الثلاثينيات ... ١٩٦
نحن نتقرب إلى الله بالجهاز السري ١٩٧
لا أبرر قتل النقراشي ولكن..... ١٩٨
إرهاب الدولة ١٩٨
لا أبرر قتل الخازندار..... ١٩٩
هل نحن في دولة أم في ماذا؟ ١٩٩
طالبنا بمحاكمة عادية لمن أساء للإسلام ٢٠٠
مطالبة المرشد بمحاكمة عادية لإبراهيم عبدالهادي رغم ما فعله بالإخوان .. ٢٠١
أدعو كل مسلم إلى المساهمة في وضع البرامج على أساس الإسلام ٢٠١
ليس في الاختلاف مهانة للإسلام ٢٠١
تعقيب الدكتور فرج فودة ٢٠٣
الاغتيال السياسي طريق ذو اتجاهين..... ٢٠٣
الحوار هو الحل ٢٠٤
الخاتمة ٢٠٦

❊ ❊ ❊